بومدين طاشمة

دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب

قضايا وإشكاليات



http://www.opu-lu.cerist.dz

بومدين طاشمة

دراسات في التنمية السياسية
في
بلدان الجنوب

قضايا وإشكاليات



http://www.opu-lu.cerist.dz

© ديوان المطبوعات الجامعية:03-2011
رقم النشر: 4.05.5211
رقم ر.د.م.ك(ISBN): 978.9961.0.1453.0
رقم الإيداع القانوني: 934-2011

http://www.opu-lu.cerist.dz

المقدمة

نتيجة تعاظم الإهتمام بقضايا التخلف والتنمية بشكل عام، ونتيجة لتراكم وتنوع وتعقد مشكلات الحياة السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية المعاصرة. أخذ البحث في مجال التنمية يزداد أهمية، ويتطرق إلى ميادين جديدة، ويولي إهتمامه بأنماط متنوعة من الظواهر والقضايا التي لم تكن محل إهتمام كبير من قبل.

لذا فإن قضايا ومشكلات التخلف السياسي في المجتمعات النامية تعد من بين الموضوعات التي حظيت بإهتمام الدارسين لعلوم المجتمع، كما كان البحث في إمكانيات ومتطلبات التغيير السياسي هي محور هذا الاهتمام، ومن هنا برزت التنمية السياسية إلى حيز الوجود كمفهوم ومجال جديد من مجالات التنمية[1].

إن الباحث لقضية التنمية السياسية يواجه كثيرا من الصعوبات عند تحديد جوانبها المعرفية النظرية[2]، وهذا راجع- حسب حدود علم الباحث- إلى عدة اعتبارات أهمها:

- أن الظواهر الاجتماعية والسياسية عامة، وظاهرة التنمية السياسية خاصة ظواهر حركية، متعددة المتغيرات. ومن ثم فالنظريات والمداخل الدالة عليها اتسمت بالعمومية والتعقيد وتعدد الأبعاد.
- كما أن النظريات تعتبر نتاجا لخبرة اجتماعية مشتركة.

---

(1) إن إتساع دوائر البحث في مجال دراسة التنمية السياسية، عرفت بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وّهي فترة ظهور الحركات التحررية الوطنية وتخلص معظم البلدان المستعمرة من السيطرة الاستعمارية وحصولها على الإستقلال السياسي. فقيام دولة فتية مستقلة يسودها التخلف السياسي والإقتصادي والإجتماعي طرح بشكل مُلح قضية التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، حتّى أصبحت هذه القضية أهم قضية تقف أمام تطوّر البلدان المتخلّفة بعد الإستقلال السياسي.

(2) إن كانت هناك محاولات لتفرقة بين النظرية والمنهج على اعتبار أنهما من أهم المفاهيم في البحث العلمي، كثيرا ما يختلطان، فتم اعتبار أن النظرية تشير إلى مجموعة من التعميمات المرتبطة بصورة منظمة، والمنهج هو الإجراء أو العملية التي تتضمن تقنيات وأدوات تستخدم في فحص واختبار وتقويم النظرية، وأن المنهجية تتكون من المناهج والإجراءات ومفاهيم العمل وقواعده التي تستخدم في بناء واختبار النظرية. ارجع في ذلك:
- عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة: مكتبة وهبة، 1990، ص49.
- السيد علي شتا، **نظرية علم الاجتماع**، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993، ص22.

http://www.opu-lu.cerist.dz

- إضافة إلى أن النظريات والمناهج ليست جامدة أو ثابتة، بل أنها في حالة تغير مستمر مع تغير الظروف والبيئات التي أنتجتها، وبالتالي فقد تتلاشى نظريات ومداخل منهجية، لتظهر أخرى جديدة تؤدي وظيفتها.
- كما أن هذه النظريات ومناهج الطرح تتخذ تحاليلها معاني مختلفة من حقبة إلى أخرى، ومن بيئة اجتماعية وثقافية إلى أخرى.

على هذا الأساس، وإنطلاقا من الثورة المعرفية التي عرفها حقل علم السياسة عامة، ودراسات نظريات التنمية السياسية خاصة. زاد إصرار العلماء على ضرورة تدقيق ضبط المفاهيم، وتزايد إهتمامهم بالنظرية، حيث أشار"**ديفيد إستون**" «**David Easton**» في مقدمته لمجموعة دراسات في النظرية الميدانية (الإمبريقية) إلى أن النظرية لم تعد تأتي في الخلف للتفسير، وإنما أصبحت تمثل طليعة البحث. ومن هنا بدأ الباحثون يتطلعون لنظرية عامة لا تنطبق فحسب على العالم الغربي، وإنما أيضا على النظم غير الغربية، بحيث تكون عامة وشاملة، وقادرة على التنبؤ الدقيق، وفي نفس الوقت ميدانية، وليست معيارية مثالية.

وحتى يتم تدليل الصعوبات، فإن على الباحث أن يعتمد في دراسته لظاهرة التنمية السياسية على أكثر من منهج، وعلى أكثر من علم واحد من هذه العلوم الاجتماعية[1]. وبالتالي يعدد في مداخل دراسة التنمية السياسية وينوع بقدر تنوع وتعدد ظواهرها.

---

(1) وهذا يرجع لإعتبار أن أواسط الخمسينيات من القرن الماضي عرفت ثورة في حقل علم السياسة (الثورة السلوكية، وما بعد السلوكية) إستهدفت جعل بؤرة تركيز الحقل أكثر كونية، وأكثر ميلا لأن يكون علم السياسة حقلا بينيا، أي ما بين الحقول الاجتماعية الأخرى في مداخله، وأكثر علمية في منهجه وهدفه، هذه الثورة كانت جزءا من جهود لتطبيق مناهج ومعايير العلوم الاجتماعية الأخرى في دراسة الظواهر السياسية بوجه عام، ومن ثم تضمنت الدراسة العلمية لعلم السياسة تحولا في البؤرة من الوصف لذاته إلى الوصف بغرض التفسير، كذلك تم التحول في تحديد إشكالات البحث.

لمزيد من المعلومات حول الثورة العلمية في حقل دراسة الظواهر السياسية انظر:

- نصر محمد عارف، **إبستمولوجية السياسة المقارنة**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص330.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ولذلك سأحاول في هذه الدراسة تناول مختلف المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي تبنتها مختلف نظريات التنمية السياسية، إضافة إلى دراسة أهم المداخل المنهجية بالنقد والتحليل. وبناءا على تحليل هذه المداخل وتبيان قصورها في وضع نموذج تنموي يناسب المجتمعات المتخلفة ويتماشى وبيئاتها وثقافتها وتاريخها، كما أحاول في هذه الدراسة وضع مدخل بديل وأصيل وملائم يستفيد من جهة من المداخل المنهجية السابقة من خلال تحييد ما بها من قصور، ومن تحيزات وإعادة توظيفها في إطار أنساق أخرى وفي إطار كليات مختلفة، ومن جهة ثانية مراعاة خصوصية الظواهر في النظم السياسية للمجتمعات المتخلفة، وأبعادها البيئية الحضارية والتاريخية والثقافية. كما يتناول هذا البحث أهم الأطراف والقوى الفاعلة المؤثرة في عملية التنمية السياسية، كالأحزاب السياسية، والبيروقراطية، والمؤسسة العسكرية، والنخبة القيادية، كما تخلص هذه الدراسة إلى تناول خصوصيات طرح مسألة التنمية السياسية في المجتمعات المتخلفة، هذه الخصوصية تتمثل في جملة من العقبات التي تحول دون التمكن من إنماء النظام المجتمعي.

وبالتالي فإن التطرق لهذا الإطار الفكري و النظري للتنمية السياسية وتحديد أصولها ومبادئها، يجعلنا نتوصل إلى وضع قاعدة نظرية متينة قد تكون المنطلق الأساسي في البحث والدراسة لواقع العمل التنموي السياسي، خاصة وأن المفاهيم والنظريات أصبحت غير محايدة، وبالتالي لها خلفياتها الفكرية والحضارية.

الدكتور بومدين طاشمة

تلمسان في: السادس من صفر 1428هـ .

الموافق لـ : 13 فبراير 2008م

http://www.opu-lu.cerist.dz

http://www.opu-lu.cerist.dz

الفصل الأول

القضايا المرتبطة بتعريف مفهوم التنمية السياسية

تتمثل القضايا المرتبطة بتعريف مفهوم التنمية السياسية في: عملية التمييز بين مفهوم التنمية السياسية والمفاهيم الأخرى المرتبطة به، وفي تحديد طبيعة الظاهرة التنموية، وهو ما يمكن تناوله كالآتي:

المبحث الأول

التمييز بين مفهوم التنمية السياسية و المفاهيم الأخرى

تعد شبكة المفاهيم جزء من المنهج وأداة له، تستنبط مقولاته، وتعكس مضامينه. فالمفهوم يحمل من المضامين والمعاني ما يفوق كثيرا إطاره اللفظي، فهو لا يعد كلمة بسيطة وإنما هو معلومة لها أهميتها وموقعها من البيئة المعرفية. لذا تحظى المفاهيم بأهمية قصوى لدى الخبراء، لأنها تشكل حجر الأساس في صياغة النظريات، فلا غرو أن نجدهم يحرصون كل الحرص على وضوحها ودقتها ومقدرتها على استيعاب وصف الظواهر أو أهم العناصر المكونة لها.

وتأسيسا على ذلك سوف نتناول المفاهيم الأساسية التي طرحتها مداخل التنمية السياسية في سياق التناول النقدي لهذه المداخل والنظريات، حيث يعد المفهوم محور النظرية وأداتها في التعبير والتغيير، ومن ثم فإن التناول النقدي لهذه المفاهيم يعد نقضا لأسس هذه النظريات. وقبل التعرض لهذه المفاهيم لزاما علينا أن نطرح مجموعة من الملاحظات حول هذه الشبكة المفهومية عامة، والتي تتلخص في النقاط التالية:

http://www.opu-lu.cerist.dz

أ . قد نجد عدة مفاهيم تستخدم في دراسة ظاهرة التنمية السياسية دون إدراك أبعادها الثقافية والفكرية، وهذا يعود . حسب رأيي المتواضع . إلى غياب تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة، الأمر الذي انعكس سلبا على التصور النظري الموحد.

لعل السبب في ذلك يرجع إلى أمور ثلاثة رئيسية لخصها الأستاذ الدكتور "**برهان غليون**" فيما يلي:

. نقل المفاهيم عن ثقافات سياسية أخرى مع اختصار مستخدميها لمعرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبطت بها، واختزالها إلى معاني تستجيب الضرورة الطارئة لاستخدامها.

. التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العلمية للمجتمعات.

. السياق الذي تستخدم فيه المصطلحات، والذي يرتبط ارتباطا كبيرا بالمجال السياسي والعقيدي والعلمي[1].

ب . إن هذه المفاهيم ليست عالمية، وإنما هي وليدة خبرة حضارية معينة تستبطن منظومتها، وتختلف في مقدماتها ونتائجها مع أي حضارة مغايرة، وتنبثق أساسا من الرؤية الخاصة للعقل الغربي الأوربي. فمفاهيم مثل التقدم، والتحديث، والرقي، والتأخر، لم تأت من دراية بحركة التاريخ الإنساني، أو من قواعد عامة مضطردة تصلح للتطبيق على جميع الظروف، بقدر ما جاءت من رؤية غربية أوربية للتاريخ، وحركة المجتمعات قياسا على ما وصلت إليه المجتمعات الغربية الأوربية في عصرنا الحالي. فهذه المفاهيم تعكس تماما الواقع

(1) برهان غليون، "بناء المجتمع المدني في الوطن العربي: العوامل الداخلية والخارجية"، **مجلة نقد**، الجزائر، عدد7، 1994، ص 6.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الغربي الأوربي، بما يسوده من قيم ومؤسسات وعلاقات تبعية وتسلط وإستغلال[1].

ج - إن المفاهيم التي تطرحها مداخل التنمية السياسية تفقد عنصر التكامل المفهومي وإن ادعت الوصول إليه، وعدم استنادها إلى معيار مستقل. وقد انعكس هذا التفسخ في المفاهيم على الظواهر محل الدراسة، وعلى البدائل النظرية المطروحة في إطار هذه المداخل النظرية، بحيث لا نكاد نجد رابطا نظريا بين هذه المفاهيم المطروحة على ساحة الدراسة التنموية، مثل التقدم، والتطور، والتحديث، والتغريب، وتجاوز الفجوة، وتحقيق الرفاهية، سوى أنها تتجه صوب هدف واحد من مواقع متشرذمة متداخلة [2].

د - التناقض بين المفاهيم والواقع السياسي الذي تعالجه، فهذه المف اهيم رغم أنها مطروحة لمعالجة أوضاع العالم غير الغربي، إلا أنها صادرة عن خبرة تاريخية مغايرة تماما لموضوعها. ومن هنا فإن الإشكال الذي يطرح: هل يمكن لمثل هذه المفاهيم التي نشأت وتطورت في مجتمعات مغايرة، مختلفة في ظروفها التاريخية والاجتماعية عما عليه الواقع في المجتمعات غير الغربية أن تسهم في تفسير الواقع المتغير لهذا العالم؟

إنطلاقا من ذلك، فإن الإجتهادات الغربية في دراسة التنمية السياسية تقدم مفاهيم عدة للتعبير عن جوهر ظاهرة التنمية، من بين هذه المفاهيم، مفهوم التحديث السياسي Political Modernization، ومفهوم التغيير السياسي Political Change، والإصلاح السياسي Political Reform، والتحول السياسي Political Transformation ومفهوم التطور السياسي Evolution Political، ومفهوم التغريب Westernization.

(1) محسن عبد الحميد، **المنهجية الإسلامية والتغيير الحضاري**، الدوحة: كتاب الأمة، 1404، ص 114.
(2) نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993، ص 228.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وللتمييز بين هذه المفاهيم يرى بعض الباحثين أن مصطلح النمو، والتغير، والتطور، هي كلمات مشتقة من التنمية، والتغيير، والتطوير... إلا أن الفرق بينهما يكمن في معيار التلقائية واللاإرادية من جهة، ومعيار المنطقية والعقلانية من جهة أخرى. فالمفاهيم اللاإرادية كالنمو، والتطور، والتغير قد تتضمن معنى التحول دون أن تحدد هل هو تحول إيجابي أو سلبي؟ عقلاني أو عشوائي؟ بعكس المفاهيم الإرادية كالتنمية، والتطوير، والتحديث.. التي تنطلق من مفهوم التحول الإيجابي والمنطقي [1].

وعلى الرغم من تعدد هذه المفاهيم وتلاحقها الزمني في الظهور إلا أنها لا تمثل منظومة متكاملة أو نسقا واحدا، وإنما نجدها غالبا بديلة، أو مرادفة، أو مكملة بعضها البعض، ومن ذلك فإن ترتيبها في هذا السياق لن يكون ترتيب أفضلية أو ترتيب علاقة، بقدر ما يكون ترتيبا تقتضيه ظروف البحث ولزومية تناول كل منها على حدة، هذا مع التأكيد على أن هناك مفاهيم محورية في البناء المعرفي الإسلامي كمفهوم الإستخلاف الذي سأتناوله في مستوى آخر.

مفهوم التحديث السياسي:

إن مصطلح التحديث يعتبر أهم وأشمل المصطلحات، لكن في الوقت ذاته يعتبر أكثر المصطلحات ضيقا من حيث الثقافة والزمن. فالتحديث من الناحية التاريخية يشير إلى عملية التغير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوربا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين السابع عشر والقرن التاسع عشر، ثم انتشرت إلى دول أوربية أخرى، وبعدها في دول أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا في القرن التاسع عشر والقرن

(1) عبد المعطي عساف، "آراء في التطور الاداري"، **المجلة العربية للإدارة**، الأردن، العدد الثالث، المجلد الرابع، أكتوبر 1980، ص 84-85.

http://www.opu-lu.cerist.dz

العشرين. كما يعتبر التحديث عملية ثقافية تشمل تبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العلمي والتحديد العقلاني والإتجاه نحو الإنجاز.

ومن خلال هذه الطروحات يصبح التحديث عملية ينتقل بها المجتمع من وضعه التقليدي إلى وضع جديد وهو الحديث، وتتسم هذه العملية بالخصائص التالية:

- عملية جذرية بمعنى أنها تتضمن تغيرا جذريا من التقليد إلى الحديث.
- عملية معقدة بمعنى شمولها التغيرات في كل النظم المجتمعية، من التصنيع، والتحضر، والحراك الاجتماعي، وانتشار الوسائل التقنية، وصولا إلى ارتفاع معدلات التعليم، واتساع المشاركة الشعبية.
- التحديث عملية نسقية، أي أن التغيير في عنصر يؤدي إلى التغيير في العناصر الأخرى.
- التحديث عملية عامة Global، أي ظاهرة لا تقتصر على مجتمع معين، وإنما تشهدها معظم الدول.
- التحديث عملية طويلة المدى ومستمرة، أي أنها ليست انتقالا فجائيا من التقليدي إلى الحديث، وبالتالي فهي عملية تدرجية تتم على مراحل.
- التحديث عملية انسجام بين أبنية المجتمع المختلفة [1].

وأيا كانت النواحي التي يتم التركيز عليها في عملية التحديث، فإن في جوهرها عملية معقدة ومتعددة الجوانب. لذا فإن عند استخدام مصطلح التحديث تظهر عدة صعوبات، بحيث يصعب ترجمته موضوعيا في ضوء خصائص أو نتائج يمكن اكتشافها. ولذا فإن إعطاء تعريف للتحديث يعتمد على وجهة نظر تعني اكتساب الطابع الغربي.

(1) صلاح سالم زرنوقة، "مفهوم التنمية السياسية في الكتابات الأكاديمية الغربية"، في: مصطفى كامل السيد، وآخرون، **صور المجتمع المثالي نماذج التنمية في فكر القوى السياسية في مصر**، القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 2003، ص 26.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ومن هذه الزاوية يبرر الأستاذ "**جوزيف لابالومبارا**" موقفه، مقترحا إيقاف استعمال هذا المفهوم، وذلك لأسباب يمكن حصرها فيما يلي:

أ . الارتباك الناتج عن الميل لاستبدال النظام السياسي بالنظ ام الاقتصادي أو الاجتماع ي، خاصة عندما يؤدي ذلك إلى فكرة أن النظام السياسي الحديث هو الذي يوجد في المجتمعات المتقدمة.

ب . أن هذا المفهوم غالبا ما يستعمل المعيار الأنجلو- أمريكي للتحديث.

ج . أن هذا المصطلح يوحي بنظرية حتمية وذات بعد واحد في التطور السياسي[1].

من جهة أخرى، فإن بعض الباحثين يعرفون التحديث السياسي من خلال المقارنة الثنائية بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث[2]. فقد قدموا دراسات عبروا فيها عن المجتمعات التقليدية باصطلاح الزراعية، وعن التحديث باصطلاح الصناعية، وقدموا خصائص كل نمط. فإذا كان المجتمع التقليدي يتسم بسيطرة الأنماط المنتشرة والخصوصية والشخصية وسيادة نظام تدرجي تمييزي، مع سيطرة جماعات محلية. فإن المجتمع الحديث يتسم بسمات أساسية كسيطرة قواعد السلوك العمومية القائمة على العقلانية، وجود درجة عالية من الحراك الاجتماعي، وسيادة نظام طبقي قائم على المساواة ومؤسس على أنماط عامة للأداء المهني، وشيوع المؤسسات التشاركية التساهمية المبنية على اعتبارات غير شخصية.

وقد نبعت من هذا التقسيم بين النظام السياسي الحديث والنظام السياسي التقليدي، عدة محاولات كانت أبرزها تحليلات "روستو" «**Rustow D.A**»

---

(1) عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**، ج 1، القاهرة: كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، 2006، ص 43.

(2) إذ يعكسوا دارسوا السياسة بذلك التقليد الذي ساد علم الإجتماع وعلم الإنسان فيما قبل ستينيات القرن العشرين ومازال هذا الاقتراب متداول بين أوساط علماء السياسة حتى اليوم، خاصة في الكتابات الأنجلو-أمريكية.

http://www.opu-lu.cerist.dz

حيث عدد مجموعة من الخصائص التي يتميز بها النظام السياسي الحديث والتي يفتقر إليها النظام السياسي التقليدي:

. أبنية حكومية عالية التخصص ومحددة الوظائف.
. درجة عالية من الاندماج داخل البنية الحكومية.
. شيوع الإجراءات العلمانية والرشيدة في صنع القرار.
. القرارات الإدارية والسياسية كبيرة الحجم وواسعة النطاق وعالية الفعالية.
. إهتمام وانخراط كبير في النظام السياسي.
. شيوع وفعالية الإحساس بالانتماء للتاريخ والأرض والدولة القومية.
. تخصيص الأدوار السياسية على أساس معايير الإنجاز أكثر من المعايير الشخصية.
. أساليب تنظيمية وقضائية قائمة على نظام قانوني علماني وغير شخصي.

وفي هذا الشأن حدد أيضا "**لوسيان باي**" "**Lucien Pye**" أهم عناصر التحديث السياسي في الآتي:

. الإتجاهات العامة نحو المساواة في العملية السياسية والتنافس لتولي المناصب.
. قدرة النظام السياسي على صياغة السياسات وتنفيذها.
. التمايز والتخصص في العمليات السياسية من خلال التوسع والتكامل.
. العلمانية، وفصل الدين عن السياسة من حيث الأهداف والتأثير[1].

أيضا هناك إتفاق على أن عملية التحديث تفرز العديد من الأزمات التي تستوجب تحقيق التنمية السياسية للتغلب عليها، وقد حدد "**جبرائيل ألموند**" "**Gabriel Almond**" هذه الأزمات في: أزمة بناء الأمة وتظهر في سياق الإنتقال من الريف إلى المدينة، والإنتقال من الولاء الأسري والقبلي إلى الولاء للدولة، وأزمة بناء الدولة تبرز أثناء تكوين الدولة الحديثة، حيث تتعرض الدولة

(1) دود س.هـ .، التنمية السياسية، ترجمة عبد الهادي الجوهري، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1987، ص 18.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الجديدة لتهديدات داخلية وخارجية، ثم أزمة المشاركة السياسية، أزمة التوزيع، وأزمة البناء الإقتصادي. وحصرها الأستاذ **"لوسيان باي" "Lucien Pye"** في ست أزمات، هي: أزمة الشرعية، أزمة التكامل، أزمة الهوية، أزمة التوزيع، وأزمة المشاركة، وأزمة التغلغل [1].

وتجمع أغلب هذه الطروحات على أن هذه الأزمات تعبر عن حالة طارئة يتعرض لها المجتمع في مرحلته الإنتقالية، ويجب أن يتجاوزها لكي يحقق التنمية والتحديث عن طريق القضاء عليها والوصول إلى مجتمع يقوم على الشرعية العقلانية، ويكون واضح الهوية متكامل داخليا، ويستطيع جهازه الحكومي أن يتغلغل في جميع أبعاد المجتمع، ويحقق التوزيع العادل، وتتم الممارسة السياسية فيه على أساس المشاركة الجماهيرية السليمة. وحيث أن تجاوز هذه الأزمات يعد مؤشرا على تحقيق التنمية، فإن المجتمع المتقدم أو الحديث خال . بالضرورة . من هذه الأزمات.

من كل ما سبق، يمكن القول أن التحديث بهذا المفهوم يعني تحقيق النمط الغربي في التطور، أو نقل القيم والمؤسسات والمؤشرات الغربية باعتبارها معيار التحديث، إذ تعد عملية التحديث كما يقول الأستاذ **"أنور عبد المالك"** عملية تقليد الغرب من دون بناء القوة الإبداعية، وتضخيم نوع من النشاط الاقتصادي الطفيلي، دون تنمية القوى الإنتاجية تنمية استراتيجية [2].

والغرض الأساسي وراء هذا الفهم للتحديث هو الإبقاء على الدول النامية متخلفة إلى الأبد، فاعتمادها في تحديث نفسها على النموذج الغربي يربط

---

(1) لمزيد من المعلومات عن أزمات التنمية السياسية، أنظر:

. ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 148.

(2) أنور عبد المالك، "تنمية أم نهضة حضارية"، في: **دراسات في التنمية و التكامل الإقتصادي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1983، ص 32.

http://www.opu-lu.cerist.dz

هذه العملية بما تمنحه إياها المجتمعات الغربية، وبالطبع لا تمنحها إلا بالقدر الذي يحافظ على تبعيتها لها. فالحداثة كبنية ثقافية وموضوعية ارتبطت بأوضاع تاريخية معينة شهدها العالم الغربي، ومن ثم فإن عزل الحداثة، ونقلها بعيدا عن تربتها الغربية لن يتم أو يستقر دون وسيط إيديولوجي فكروي، يقوم على النفي والإثبات، نفي ثقافة الذات وإحلالها بثقافة الغير[1].

وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه منتقد من عدة جوانب، باعتبار أنه لا يحدد جدوى ومعنى والعلاقة بين مفهومي التقليدية والحداثة، ومثقل بالأبعاد الثقافية والفكروية، إضافة إلى الغموض الذي يكتنف مفهوم التحديث نفسه. على الرغم من كل ذلك فإن دراسة مفهوم التحديث قد أفاد الدارسين من جانبين:

- الأول، توضيح علاقة بعض المتغيرات غير السياسية بمتغيرات ذات طبيعية سياسية.
- والثاني، أنه وضح علامات توجيهية للبحث في مسألة التنمية السياسية.

مفهوم التغير السياسي:

يعتبر مصطلح التغيرالسياسي[2] مفهوما عاما حياديا غير قيمي، وهذا ما يؤكده الأستاذ **"فيريل هيدي"** «**Ferel Heady**» أن مصطلح التحديث

(1) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، **المرجع السابق الذكر**، ص 240-241.

(2) حظي مفهوم التغير بدراسات مستفيضة، وأقامت نظريات وتصورات فلسفية حوله، وقد قال الفيلسوف الاغريقي قديما "هيراقليدس" «Heraclitus» (540-475 ق م) أن التغير قانون الوجود والاستقرار موت وعدم. وقد درس مفهوم التغير باهتمام بالغ عند العديد من العلماء والباحثين، أمثال: عبد الرحمان بن خلدون (1332م-1406م)، في كتابه "المقدمة" عندما تناول أعمار الدولة، وظهور نظريات التطور خلال منتصف القرن التاسع عشر، ويتمثل ذلك في نظرية "أوجست كانت" (1798-1857)، "قانون الحالات الثلاث"، ونظرية "هربرت سبنسر" (1820-1903)، و"دارندورف" (1842-1906)، و"كارل ماركس" (1818-1883).

راجع في ذلك على سبيل المثال:

. حسن حنفي، **مقدمة في علم الإستغراب**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2000، ص 280-294.

- Raymond Aron, **Les étapes de la Pensée Sociologique**, Paris: Gallimard, 1967, p320-670.

http://www.opu-lu.cerist.dz

السياسي والتنمية السياسية يشيران إلى التطور نحو نموذج واحد يتمثل في الديمقراطية الغربية، لذلك فإن التغير يعتبر أكثر حيادية، والذي يترك المجال للبحث مفتوحا فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التحولات السياسية بدلا من أن نغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح" (1).

من هذا يمكن توضيح مفهوم التغير بمعناه الواسع، هو الانتقال من حالة إلى أخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغير، أو يؤثر على العملية والبنية معا. ويكون التغير كميا متى اقتصر على التغير في حجم النواتج، أما التغير النوعي فيتطلب تغيرا في البنية والعملية، أي أن تغير البنية وتغير العملية تغيران نوعيان، ويكون التغير ايجابيا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية، وسلبا متى خفض في ذلك المستوى.

والتغير سواء في البنية أو العملية، وسواء تغيرا نوعيا أو كميا يمكن أن يكون وظيفيا بالنسبة لعمليات المجتمع، فيحدث حالة من التنمية أي يزيد من قدرات المجتمع وقدرات نظمه الفرعية، ويمكن أن يكون غير وظيفي فيحدث حالة انتكاسية أي يقلل ويعيق قدرات المجتمع ونظمه الفرعية.

ويمكن تحديد صيغ التغير السياسي في صيغتان أساسيتان؛ التغير الجذري، والتغير الإصلاحي. ولو أن أحيانا التغير الإصلاحي الهادف يرمي إلى ذلك.

فالتغير الجذري، هو ذلك الذي يؤدي إلى تغير كمي وإلى تغير نوعي في آن واحد. كما أنه لا يقتصر على التغير السياسي فحسب، وإنما هو صيغة تبدأ سياسية الطابع وتنتهي بأن تكون مجتمعة الاتجاه فتحدث تغيرات كمية ونوعية في الأنظمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

---

(1) فيريل هيدي، **الإدارة العامة منظور مقارن**، ترجمة محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 82.

http://www.opu-lu.cerist.dz

أما التغير الإصلاحي يختلف عن التغير الجذري، لكونه يعتمد على النظام السياسي القائم الذي يسن قواعد وسياسات تقود إلى إحداث تغير كمي أو نوعي.

ومن الملامح الأساسية للتغير الإصلاحي: عملية التغير تتعلق بالسياسات والأبنية السياسية المرتبطة بها، أكثر من تعلقها بشاغلي الأدوار. كذلك أن التغير الإصلاحي يؤكد على التغير الكمي أكثر من تأكيده على التغير النوعي، إذ أنه لا يقوم على تغيير أبنية المجتمع إلا كنتائج لتغيرات كمية في شغل الأدوار وفي الأداء، أي أن التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام القائم وإنما في إطار قواعده. ومن هذا التعريف للتغير السياسي يمكن إبراز الحقائق التالية:

أ . أن مفهوم التغير السياسي مفهوم أصيل له علاقة بكافة جوانب الحياة السياسية، ومن ثم فهو لا يقتصر على مؤسسات النظام السياسي وحدها، إنه يؤثر في ويتأثر بالبيئة الإجتماعية والإقتصادية ومؤسساتها بحكم العلاقة والتأثير المتبادل بين النظام السياسي كنظام فرعي و البيئة المحيطة به.

ب . أن التغير السياسي دائما نتاج لعوامل متداخلة ومترابطة، ويعتمد على مدى الضغوط التي يخضع لها النظام السياسي سواء أكانت داخلية أم خارجية، وعلى مدى قدرة النظام السياسي على التكيف معها، كما أنه يأخذ العديد من الصور والأشكال التي تختلف بإختلاف المجتمعات، بل وتختلف في نفس المجتمع من فترة إلى أخرى نظرا لتأثر المتغير بخصائص المجتمع موضع التغير وطبيعته ومستوى تقدمه. فضلا عن ذلك فإن التغير قد يحدث في القيم السياسية كما قد يحدث في الهياكل أو السلوك السياسي، وقد يكون تدريجيا كما قد يكون فجائيا، وقد يكون عفويا تلقائيا كما قد يكون مخططا، وقد يكون محدودا كما قد يكون شاملا، وقد تكون وسائله وأدواته ذات طبيعة سلمية كما قد تكون ذات طبيعة ثورية، ومن ثم فإن تحليل التغير يتم من عدة أبعاد وجوانب من حيث معدله ونطاقه وإتجاهاته ومجاله ومسبباته وآثاره.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ج . كما أن للتغير السياسي أسبابه البيئية المتعددة، فله أيضا نتائجه وأثاره على الهيكل الإجتماعي برمته.فالتغير السياسي يطرح آثارا تختلف من حيث مداها وعمقها تبعا لشدة التغير وسرعته ومدى حدته وعمقه، ولا شك أن هذا ناتج من كون المجتمع يمثل وحدة عضوية كلية مترابطة يتأثر كل جزء بما يطرأ على باقي الأجزاء من تغير.

مفهوم الإصلاح السياسي:

إن المدلول اللفظي والضمني للإصلاح يعني التقويم والتحسين للأوضاع الراهنة وتطويرا لها، وارتباطها بطموحات مستقبلية، فهو يقوم على تقويم قواعد وسلوكيات موجودة في النظام السياسي والإداري لتحسينها وتطويرها معتمدا المنظور المستقبلي للجهاز ومحافظا على الأصل ومجددا ومطورا له[1].

وعليه، فالمفهوم الشمولي للإصلاح عامة والإصلاح الإداري خاصة يعبر عن عمليات التغيير الكلية في النظام الإداري سواء من النواحي المادية أو الوظيفية أو السلوكية ضمن البناء الشامل للمجتمع، وبالتالي فهو وحدة متكاملة ولا يمكن النظر إليها أو معالجتها جزئيا. وهذا المبدأ لا يقبل التدرجية أو عملية الترميم الجزئية. ولذا يرى أصحاب الاختصاص أن عملية الإصلاح الشامل لابد وأن تكون مصحوبة بإحداث التطوير والنمو الكلي في المجتمع حسب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

---

(1) يستند هذا المفهوم على أن الإصلاح لغة يعني تقويم الشيء وإصلاحه، لذا فلا بد من أن يضم إليه الخبرات الماضية وتقويم وضعه الحالي مع التركيز على الرؤية المستقبلية لقدرته ومحاولة تغيير لمجاراة ذلك. راجع في ذلك:

. ياسر العدوان، "نماذج لمفاهيم الإصلاح الإداري في الوطن العربي"، في: ناصر محمد الصائغ (محرر)، **الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي**، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1406هـ ، ص 785.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ومن هنا يمكن تعريف الإصلاح كما عرفه الأستاذ الدكتور "**حسن أبشر الطيب**" بأنه جهد سياسي وإداري واقتصادي واجتماعي وثقافي، وإداري هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات، تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري، بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه[1].

مصطلح التحول:

إن التحول يختلف عن مصطلح التحديث والتنمية والترقية وغيرها من التغيرات التي تتطلع دائما إلى الحسن، فقد يكون التحول تغيرا نكوصيا، إذ يؤدي إلى تخلف شديد. ومن أمثلة هذا النوع من التحولات تلك التي تحدث نتيجة الاستعمار الطويل المدى، أو نتيجة الحروب الأهلية، أو نتيجة بعض الكوارث الطبيعية.

كما يعتبر التحول تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغير أسس البنية والعلاقات، بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الأفراد والجماعات، أو يحتلونها في المجتمع. ومن ذلك يمكن أن نعتبر التحول تغير شديد الوطأة، كثيرا ما تنجم عنه مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية يصعب مواجهتها في حينها. وقد مرالمجتمع الإنساني بعدد من التحولات الاجتماعية الكبرى في العصر الحديث، تركت بصماتها عليه ولازالت بالرغم مما حققته من نتائج إيجابية على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، هذا ما جعل الباحثيـ ـن يجتهدون في دراسة التحول والبحث عن العوامل الأساسية

(1) حسن أبشرالطيب، "الإصلاح الإداري في الوطن العربي: بين الأصالة والمعاصرة"، في: ناصر محمد الصائغ (محرر)، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1406، ص 808، ص 808.

http://www.opu-lu.cerist.dz

التي وقفت وراء هذه الظاهرة[1] ولعل أهم النظريات في ذلك نظرية التحولات الاجتماعية [2].

مصطلح التطور السياسي:

فقد يختلط مصطلح التطور مع المفاهيم الأخرى كالتغير، والنمو والتنمية، ليعبر عن مفهوم واحد ذا مضمون واحد. فمصطلح التطور وليد الفلسفة الغربية الداروينية[3] بصورة خاصة، غير أن انتقال هذا المصطلح إلى العلوم الإنسانية، خاصة علم السياسة أعطى له دلالات عدة، نظرا لتعدد مناحي توظيفه. بحيث أصبح هذا الاصطلاح على حد تعبير الأستاذ "**حامد ربيع**" موضع غموض، ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين:

أولهما : ما درج عليه الفقه السياسي من النظر إلى ظاهرة التطور السياسي على أنها عملية تتابع زمني .

وثانيهما: ما وقع فيه الفقه الحركي من خلط بين طبيعة التطور وأدوات التطور. فالتطور كتنقل مرحلي يعني الانتقال من وضع إلى وضع، أو من صورة إلى صورة، أو من نظام إلى نظام.وهذا يذكرنا بنظرية الدساتير لأفلاطون، ونظرية الدولة لابن خلدون، وتكمن خلف هذا المفهوم عوامل ثلاثة أساسية تكوّن الخلفية الفكرية لمفهوم التطور من جانب

---

(1) **أهمها**: الثورة الثقافية، والعامل السكاني، والحركة العمالية، وتغير بناء الأسرة، ومركز المرأة، ونمو الطبقة الوسطى، وتطور الحركة الديمقراطية، واستفحال ظاهرة العولمة، وما ترتب عنها من تغيرات شديدة الوطأة خاصة على العالم العربي والإسلامي.

(2) لمزيد من المعلومات عن نظرية التحولات الاجتماعية، أنظر:

. عمار بوحوش، **الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص101 . 104.

(3) نسبة إلى العالم البيولوجي الإنجليزي "داروين" (1809–1882)، الذي جاء بنظرية التطور في " أصل الأنواع " 1859 ثم في "أصل الإنسان" 1871.

http://www.opu-lu.cerist.dz

عنصر الزمان، ثم من جانب عنصر التتابع، ثم من جانب ثالث عنصر الاستغلال الشكلي أو الهيكلي لكل تلك المراحل المتتابعة [1].

مصطلح التغريب:

يعد مفهوم التغريب من أول المفاهيم التي أطلقت على عملية التنمية في سياق تطوير المجتمعات الأوربية الشرقية، وإلحاقها بالنمط الصناعي لأوربا الغربي ة، ويتسق هذا المفهوم في معانيه ودلالاته مع حقيقة مفاهيم التنمية والتحديث. حيث يعد الغرض من توظيفه في الإنتاج الفكري الغربي تحقيق النمط الحضاري الأوربي وسيادته على جميع دول العالم، لإنتاج صورة من النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأوربي في هذه البلدان لأغراض وأهداف تخدم سياسات واضحة لديهم، ونسخ حضاراتهم المتميزة، وطمس ملامح المجتمعات الآسيوية والإفريقية المستعمرة، وتمويلها إلى هامش حضاري للمركز الأوربي، حيث يعد ذلك الضمان الأكيد لبقاء حالة التبعية لهذا المركز، بحيث تصبح هذه المجتمعات لا تفكر في سلك طريق آخر في تطورها أو طرح نموذج حضاري مغاير، قد يكون أكثر جدوى ونجاحا بصورة متكاملة [2].

إن معنى هذا المفهوم يتضمن تقليد الغير، والعلاج بالمثل «Homeopathic»، عكس الأخذ بأسلوب العلاج بالضد «Allopathic» الذي يولي أهمية لعمليتي التأصيل والتجديد في آن واحد، وهذا مخالف لقاعدة أصولية في الشريعة الإسلامية، حيث النهي الجازم والقاطع عن التقليد لأي أحد غير رسـ ول الله صلى الله عليه وسلم لقول الله تعالى:

"اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء" [3].

---

(1) حامد ربيع: **نظرية التطور السياسي**، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1972، ص2.

(2) محمد عمارة، " إشكالات التغيير الاجتماعي"، **الحوار**: النمسا، العدد الرابع، شتاء 1987، ص72.

(3) سورة الأعراف، الآية: 3.

http://www.opu-lu.cerist.dz

فإذا كانت المداخل النظرية الغربية للتنمية السياسية تقدم مفاهيم كالتحديث السياسي، والتغير السياسي، والتحول السياسي، والتطور السياسي، والتغريب كمفاهيم إطارية تحدد مضمون وأبعاد العملية السياسية التي يجب أن تسلكها المجتمعات المتخلفة، للوصول إلى مستوى الرقي الذي وصلت إليه المجتمعات الغربية، فإن الإسلام يقدم مفاهيم إطارية شاملة من بينها مفهوم الإستخلاف [1].

إن الإستخلاف مفهوم يؤطر الحركة السياسية للفرد والمجتمع والأمة مستمد من المصدر المعرفي المستقل عن البشر، وهو الوحي، حيث يحدد هذا المصدر أسسه ومرتكزاته التي تعطي له أبعاده النظرية وضوابطه الحركية، بحيث لا يخضع للتحريف، وتكامل هذه الأبعاد أو الأسس يعطي للمفهوم ذاتيته ودلالاته الكاملة. وأهم الأسس التي يستند عليها مفهوم الإستخلاف وتحدد أبعاده ومضامينه:

1 - ملكية الله المطلقة للكون "قل اللهم مالك الملك"[2]، وكل مالك دونه ملكيته معارة له خاضعة لشروط المالك الأصلي وأوامره، فإذا تصرف فيها المستعير تصرفا مخالفا لشروط المالك وقع هذا التصرف باطلا [3]. وحيث أن الاستخلاف عام لكل البشر، فإنه لا يحصل الأفراد على حق الاستعمال والحيازة إلا مقابل عملهم.

(1) الإستخلاف يعني الخلافة نيابة عن الغير أو وكالة عنه؛ ومنها خليفة وجمعها خلائف، وهو الوكيل أو النائب؛ ومنها خليف، وجمعها خلفاء؛ وهو التالي أو اللاحق. وقد ورد اللفظ في القرآن الكريم بكل هذه المعاني، سواء بمعنى التتابع الزمني أو الوراثة أو الإحلال محل قوم آخرين في قوله تعالى: "أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء الأرض أءله مع الله قليلا ما تذكرون (سورة النمل، الآية 62؛ وقوله تعالى: "وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم في ما آتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم" (سورة الأنعام، الآية 165).

(2) سورة آل عمران، الآية 26.

(3) سيد قطب، **في ظلال القرآن**، القاهرة: دار الشروق، الطبعة 16، 1983، ص 384.

http://www.opu-lu.cerist.dz

2 - عبودية الإنسان المطلقة لله سبحانه وتعالى: ومعنى ذلك تحرير الإنسان من الخضوع لأي أمر أو منهج دون منهج الله وأوامره. ومن ثم فإن هذا المفهوم يعني لا توجد عبودية وخضوع الإنسان للإنسان.

3 - لزومية وجود منهج وضوابط لتحقيق الإستخلاف: يحدد فيها المستخلف قواعد وأسس وضوابط حركة المستخلف، وهذا المنهج والشرعة هما القرآن الكريم والسنة، حيث "الشرعة ما ورد في القرآن الكريم، والمناهج ما ورد في السنة"[1]؛ والقرآن والسنة هما دستور الاستخلاف. "فما وقع من المستخلفين من أعمال وتصرفات وفق هذا الدستور فهي صحيحة. وما خالفه باطل موقوف. فإذا أنفذ قسرا وقوة فهو ظلم وإعتداء لا يقره الله ولا يقره المؤمنون بالله" [2].

4 - وجود يوم للمحاسبة والمراجعة ثم الثواب والعقاب: حيث أن الأسس الثلاثة السابقة لن تكتمل فعاليتها إلا إذا كان هناك حساب على التصرف وجزاء مترتب عليه، إما ثوابا وإما عقابا، وهو ما يتمثل في العقيدة الإسلامية بالإيمان باليوم الآخر والجنة والنار. ومن ثم فإن ترسيخ هذه العقيدة في الإنسان تجعل للفعل والتصرف غاية محددة، سواء بالحصول على الجنة أو الابتعاد عن النار. ودون هذه العقيدة يصبح الالتزام بالشرعة والمنهج دون ضابط أو مقصد أو غاية.

وانطلاقا من مفهوم الاستخلاف تتحدد النظرية الكلية الإسلامية، التي تعتبر أن النظام السياسي والإداري هو نظام فرعي محكوم بأسس وقواعد وأهداف النظام الإسلامي الكلي. فإذا تأملنا النظام الإسلامي الكلي على ضوء النظريات الحديثة، نجده يتكون من نظامين فرعيين:

(1) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، في: نصر محمد عارف، **المرجع السابق الذكر**، ص 257.

(2) سيد قطب، **المرجع السابق الذكر**، ص 318- 319.

http://www.opu-lu.cerist.dz

أ . نظام فرعي عقائدي، وهو في حد ذاته نظام متكامل ومتناسق تتفق نتائجه مع مقدمته. ويتأسس على التوحيد- كما سبق الذكر- والإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره.

ب . والنظام التطبيقي- الشريعي: الذي يحدد العلاقات بين الأفراد والجماعات بما يحقق الأهداف العامة للنظام، وبما يتفق مع الأسس التي يقررها النظام الفكري- العقائدي.

وبالتالي، فإن العلاقة بين النظام الفكري والنظام التطبيقي تمثل في أن النظام الفكري يعتبر قاعدة يبنى عليها النظام التطبيقي، فالعبادات التي فرضها الله على عباده من صلاة وزكاة وصوم يساعدهم على توثيق صلتهم بخالق النظم جميعا، كما تساعدهم على صيانة نظمهم الفكرية والتطبيقية من الانحراف. ويلتقي هذا التصور مع الحكمة من استخدام الرسول صلى الله عليه وسلم لكلمة [بُني] "بني الإسلام على خمس..." فالإسلام إذن بناء فكري وتطبيقي أساسه عبادة الله عز وجل: "وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون"[1]. من كل ذلك، نجد أن النظام الإسلامي أدخل بعدا اجتماعيا هاما ومؤثرا على السلوك السياسي والإداري داخل المجتمع وهو البعد الأخلاقي. فلا حضارة وتنمية في الإسلام بلا أخلاق، كما أنه لا يوجد مجتمع إسلامي بلا أخلاق.

إذن، إذا كانت طبيعة المفاهيم التي ارتكزت عليها المداخل النظرية للتنمية السياسية قد فرضت عليها النقص والقصور وافتقاد الشمول، فإن مجتمع الاستخلاف الذي يقوم على أسس وقواعد متناقضة لتلك التي تقوم عليها مداخل نظريات التنمية السياسية، يستند إلى معيار مستقل عن البشر، متجاوز لإطار الزمان والمكان، يحكمها ولا يحكم بها، يجعل غاياته تتصف بالشمول،

(1) سورة الأعراف، الآية: 129.

http://www.opu-lu.cerist.dz

لأنها غايات صادرة عن الله عز وجل، هو الذي يحددها، وليس العقل البشري المتلبس بالزمان والمكان[1]. فغاية الإنسان- طبقا للمفهوم الإسلامي- تشمل جميع أبعاد حياته، سواء على الامتداد الزماني أو على مستوى جوانبها المختلفة.

وتأسيسا على ما سبق فما هي طبيعة ظاهرة التنمية السياسية؟

إذا كانت التنمية السياسية تعد أحد جوانب التنمية المجتمعية التي تعتبر عملية شاملة تتصل بالنظام المجتمعي، فإن هناك مجموعة من المؤشرات والملاحظات التي تتصل بهذه الطبيعة والتي يجب أخذها بعين الإعتبار، هذه المؤشرات تتمثل في:

أ . أنها عملية Process أو تطور، ولذلك تسمى "عملية التنمية" وليست مرحلة Stage أو درجة، بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغييرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها. مع ملاحظة أن النظر إلى الظاهرة التنموية كعملية لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود مراحل في إطار هذه العملية.

ب . أنها مفهوم حركي . وهذا يتبع كونها تطور . أي لا تعرف نقطة تنتهي عندها، بل هي تفترض حركية مستمرة من جانب الجسد السياسي، وهي في التحليل الأخير لا تعدو أن تكون تطويرا لقدرات معينة للنظام السياسي في إطار مثالية معينة، فهي تشير إلى التطورات المستمرة لهذا النظام لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغييرات الجديدة.

ج . أنها مفهوم نسبي، بمعنى أن مفهوم التنمية المجتمعية وبالتالي التنمية السياسية يمكن أن يكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك أن عملية التنمية لا تتم في فراغ ولكنها تتحدد بالتاريخ الثقافي والإطار المجتمعي لكل شعب وتتشكل بمحدداته.

---

(1) سيد قطب، **المرجع السابق الذكر**، ص 281.

http://www.opu-lu.cerist.dz

د . أنها مفهوم محايد من حيث دلالاته الأخلاقية أوالشكل السياسي الذي يتخذه المجتمع، وهذا يتصل بنقد إفتراض التحيز القيمي، ويترتب عليه رفض القول بأن عملية التنمية حتمية، فالدراسة العلمية للظاهرة التنموية يجب أن لا تبدأ بإفتراض أن عملية التنمية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل أن ذلك يتحدد بالإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخليا وخارجيا.

هـ . ويترتب على رفض حتمية عملية التنمية، التسليم بوجود نماذج وخبرات متعددة في هذا المجال، في كل منها يختلف ما يهدف إليه النظام السياسي من التنمية السياسية. وقد تعددت الخبرات والنماذج بعدد المجتمعات/النظم السياسية التي سارت في هذا الطريق، ذلك أن لكل دولة خبرتها الخاصة بها والتي تحددها خلفياتها الثقافية والحضارية والتاريخية، ولكن يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى أن هناك نماذج ثلاث حدية قد تتكاثر فيما بينها النماذج التوفيقية. هذه النماذج الثلاث الحدية هي: الخبرة الشيوعية . سوفياتية أو صينية .، والخبرة الديمقراطية الليبرالية، والخبرة الإسلامية.

و . أنها مفهوم عالمي، بمعنى أنها تحدث في كل المجتمعات/النظم السياسية بأشكال مختلفة. وصفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على إعتبارها "عملية"، فالمشاكل التي تدرسها مرتبطة بالدول النامية تعرفها أيضا الدول المتقدمة، وإن كان ذلك بدرجة أقل حدة أو بشكل مختلف، فالدولة البريطانية، على الرغم من أنها متقدمة اقتصاديا إلا أنها في مرحلة معينة من تاريخها كانت متخلفة سياسيا ومؤشرات ذلك وجود أزمة تكامل سياسي والتي كان يعاني منها النظام البريطاني.

هذا التوصيف لطبيعة عملية التنمية يفرض عدم قبول الحديث عن نمطين مختلفين من النظم السياسية: النمط المتخلف والنمط المتقدم، وذلك لإعتبارات عديدة منها:

http://www.opu-lu.cerist.dz

1 . أن الواقع التاريخي المعاصر يشهد تباينات واختلافات في إطار كل من النمطين، فلا يوجد شكل واحد للنمط التقليدي أو المتخلف منها ولا للنمط الحديث أو المتقدم، وإنما توجد أنماط وأشكال مختلفة من كل منها، ولذلك يمكن القول بتعدد أنماط النظم السياسية المتخلفة والمتقدمة، وتعدد الظروف والمسالك التي تسلكها هذه المجتمعات، فالتنوع هو أساس الخبرة التاريخية المعاصرة، ولا يوجد ما يدفع للقول بأن عملية التنمية تقود بالضرورة إلى مزيد من التجانس في سمات العملية السياسية بين الدول.

2 . هناك إختلاف في درجة التقليدية أو التخلف والتقدم، الأمر الذي يصعب معه عمليا الجمع بين كل هذه البلدان في إطار نمطين إثنين فقط، كما أن هناك عدد من السمات والظواهر التي يشهدها كل من النمطين . وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة . فالكل يسلم بأن كل المجتمعات المعاصرة هي خليط من العناصر التقليدية والحديثة، وأن الإختلاف بينهما هو في نسبة تواجد كل من العنصرين.

لهذه الإعتبارات، فإن من الأفضل رفض تلك الإزدواجية المتعسفة، والنظر إلى الظاهرة التنموية في إطار مستمر يمثل كل من طرفيه نمطا مثاليا . بالمفهوم الفيبري . وتتكاثر النظم السياسية إقترابا و إبتعادا من كل من الطرفين.

المبحث الثاني
مفهوم التنمية السياسية في إطار الدراسات التنموية

إن الزخم الفكري التنموي يحفل بالعديد من الاجتهادات التي طرحها الباحثون والمختصون من أجل تحديد مفهوم دقيق لعملية التنمية السياسية. غير أنهم لم يقتربوا أكثر من معناه الحقيقي الموضوع. ويرجع ذلك . حسب علم الباحث . إلى جملة من الأسباب والعوامل، التي يمكن حصرها فيما يلي:

http://www.opu-lu.cerist.dz

. نظرا لأن مفهوم التنمية السياسية حديث النشأة . من حيث المصطلح لا من حيث الوظيفة . فإنه لا زال يختلط ويتداخل مع مجموعة من المفاهيم التي تقترن به، أو تقترب منه كمفهوم التحديث، والتغير، والتطور...الخ.

. كذلك مما زاد من اختلاف الباحثين حول إعطاء تعريف موحد للتنمية السياسية هو أن هذه التعاريف أسندت إلى رؤى ووجهات متباينة. فمنهم من ينظر للتنمية السياسية بنظرة وظيفية، ومنهم من يربطها بالبعد البيئي الحضاري، وهذا هو الرأي الموضوعي في رأيي المتواضع.

. أن أغلب التعاريف التي قدمت للتنمية السياسية كانت من قبل باحثي العالم الغربي، مما جعل هذه التعاريف مصبوغة بتوجهات قيمية، ومنحازة لإيديولوجيات معينة.

. زد على ذلك إغفال هذه التعاريف للحقائق والظواهر العامة من جراء نقص المعرفة بطبيعة التفاعل السياسي في العالم النامي، وما زاد في تعميق ذلك هو محاولة تهميش الاجتهادات العلمية العربية الإسلامية هنا وهناك.

وعليه، يمكن تناول هذه الإجتهادات من خلال دراسة وتحليل ما قدمه الباحثين والدارسين من جهة، ومن خلال تقديم تعريف الدراسة للمفهوم من جهة ثانية، وهو ما يمكن تتبعه في العناصر التالية:

أولا: التعريفات الأحادية البعد للتنمية السياسية:

نجد عدة محاولات اجتهادية تنصب في هذا الاتجاه، من بين هذه المحاولات الاجتهادية، نجد بعضا منها تعرف التنمية السياسية بأربع طرق مختلفة مرتبطة بالعامل الجغرافي، واللغوي، والغائي، والوظيفي.

http://www.opu-lu.cerist.dz

1 – التعريف الجغرافي للتنمية السياسية:

يربط هذا التعريف التنمية السياسية بتلك المجتمعات الحديثة الاستقلال في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وبهذا الشكل فالتنمية السياسية ليس لها محتوى أو خصائص محددة ما عدا أنها تتعلق بالدول الفقيرة أو بالأقل تصنيعا. أما بقية الدول كدول أوربا وأمريكا الشمالية حسب هذا التعريف فهي دول متقدمة لا تحتاج إلى تنمية سياسية [1].

2 – التعريف اللغوي:

الذي يعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة، وبالتالي تعريف التنمية السياسية بالتحديث السياسي. والمشكلة التي تطرحها الدراسة التي تعتمد على هذا التعريف هي مسألة الانتقال من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الحضري الصناعي. لكن هذه المسألة تبقى قاصرة إذا لم تدرس مسألة السلطة وطبيعتها وممارستها داخل المجتمع.

3 – ومن الناحية الغائية:

تعني التنمية السياسية الإنتقال إلى الأهداف التي يراها النظام السياسي، وهو إما هدف واحد أو أهداف متعددة. ومن بين هذه الأهداف التي تسعى إليها التنمية السياسية هي: الديمقراطية، الاستقرار، الشرعية، المشاركة، التعبئة،

(1) إن العامل الجغرافي البيئي له أهمية في الحضارات الإنسانية كما يذهب إليه المفكر الإسلامي "جمال حمدان"، وللإشارة فهناك محور واشطن- موسكو (شمال- شمال)، ومحور طانجا- جاكرتا (جنوب- جنوب)، وبينهما محور شمال جنوب، وكلها تخضع للبعد الجغرافي السياسي.

http://www.opu-lu.cerist.dz

التأسيس، المساواة، القدرة، التخصص، الانتماء، التغلغل، التوزيع، التكامل، العقلانية، والاتجاه نحو البيروقراطية [1].

4- أما من وجهة النظرة الوظيفية:

تعني حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعيالمعاصر، والتي تشمل تخصص الأدوار، والاستقلالية للأجهزة الفرعية والعلمانية. وتعني آخر اكتساب الخصائص السياسية الملازمة للمجتمعات الغربية الصناعية [2].

كذلك نجد وفي نفس السياق الاقتراب الذي صنفه "باكنهام" في مقالته "إقترابات لدراسة التنمية السياسية "، حيث يرى هذا الباحث أن قضية التنمية السياسية لها عدة اقترابـ ـات وذلك راجع إلى تعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث لهذه القضية، فمن بين هذه المقاربات:

1- المقاربة القانونية:

الذي ينظر إلى تنمية السياسية من الوجهة القانونية الرسمية، كالحماية المتساوية في ظل القانون وحكمه، وفصل السلطات [3].

---

(1) يقصد بها بيروقراطية التنمية أي السلطة المكتبية؛ وهي نقيض البيروقراطية المنفصلة التي تترتب عليها البيروباثولوجيا أو الأمراض المكتبية والتعقيدية، ولكن حتى في الفكر الأنجلوسكسوني بدأ ينظر إلى المجتمع ما بعد التصنيع وتدعيم اللجان الموقف؛ أو الميدرووقراطية (Ad-Hocracy) كما يذهب إليها الأستـ ـاذ "آلان توفلر" (A. Toffler) .

(2) فيريل هيدي، **المرجع السابق الذكر**، ص 63 .

(3) والتي نادى بها "شارل دوسكوندا مونتسكيو" «Charles de Secoundat Montesquieu» (1686-1755م)، كدعامة لإقامة التوازن لتجنب هدر الحريات والسلطات المطلقة. على أن الفكر السياسي الإسلامي يؤمن بتوزيع السلطات وليس فصلها كما يذهب إليه الأستاذ "عبد الوهاب خلاف" (متوفى عام 1375هـ -1956م) في مؤلفه "السلطات الثلاث في الإسلام").

http://www.opu-lu.cerist.dz

2- المقاربة الاقتصادية:

وهو يشكل وجهة النظر التي ترى أن التنمية السياسية هي تلك التي تصبو إلى دعم الانسجام بين الطموحات والإشباعات الاقتصادية، وخدمة الحاجات المادية للشعب.

3- المقاربة الإدارية:

ينظر إلى التنمية السياسية على أنها القدرة الإدارية على حفظ القانون والانتظام بشكل فعال وكاف لأداء وظائف المخرجات الحكومية بطريقة رشيدة ومحايدة.

4- مقاربة النظام الاجتماعي:

والذي يرى أن التنمية السياسية تقوم على أساس النظام الاجتماعي الذي يسهم المشاركة الشعبية في العمليات السياسية وعلى كل المستويات، ويسهل تجاوز الانشقاقات الدينية والإقليمية والطائفية وغيرها.

5- مقاربة الثقافة السياسية:

الذي ينظر إلى التنمية السياسية على أنها مجموعة الخصائص الاتجاهية والشخصية، التي تمكن أعضاء النظام السياسي من قبول امتيازات وتحمل المسؤوليات النابعة من العملية السياسية الديمقراطية [1].

---

(1) عبد المطلب غانم، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981، ص 69.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وإن كان كل اقتراب ينظر إلى قضية التنمية السياسية من وجهة نظر أحادية كل في مجال تخصصه واهتماماته، فإن هذه الاقترابات من جهة أخرى تجعل من التنمية السياسية كمتغير تابع، بحيث تركز على العوامل التي تؤثر أو تخلف الظروف والشروط المحددة لها. غير أننا يمكن القول أن بسبب تعقد قضية التنمية السياسية، نجد عدة دراسات تعتمد على أكثر من اقتراب وذلك حتى يمكن لها أن تقلب الظاهرة التنموية على جميع جوانبها بغية السيطرة على خفاياها والوصول إلى معرفة أغوارها وأعماقها.

وفي نفس السياق المتعلق بالتعريفات الأحادية البعد للتنمية السياسية، فقد نجد أبلغ صورة لهذا الجهد تبرزها المحاولة التي طرحها الأستاذ **"لوسيان باي"** «**Lucien Pye**» في التعاريف العشر التي استقصاها حول مفهوم التنمية السياسية التي تتداولها اليوم الأوساط العلمية والتي يمكن تحديدها في الجدول التالي:

http://www.opu-lu.cerist.dz

تعريفات التنمية السياسية [1]

رقم	التعريف و القائلون به	تعليق " لوسيان باي " عليه
01	متطلب للتنمية الإقتصادية: "باران"، "باشنان"، "اليز"، "وارد"، هيرشمان.	يعطي للتنمية السياسية طابعا سلبيا، يجعل مشكلاتها تختلف تبعا لإختلاف المشكلات الإقتصادية، يقصر الإهتمام على التقدم المادي، تحدث التنمية الإقتصادية في نظم سياسية مختلفة.
02	سياسة المجتمعات الصناعية: "روستو".	ليست معيارا سياسيا مناسبا، يشوه الحقيقة في الدول النامية
03	التحديث السياسي الغربي: "ليست" "جيمس كولمان"، "كارل دوتيش".	لا يميز بين ما هو غربي وما هو حديث.
04	بناء الدولة القومية ـ الأمة.	على الرغم من أنها ضرورية إلا أنها تعكس البعد التاريخي الغربي.
05	التنمية الإدارية والقانونية: "ماكس فيبر"، "هندرسن".	وجهة نظر إستعمارية، يعطي تركيزا للمؤسسات الإدارية مما يفوق التنمية السياسية.
06	بناء الديمقراطية: "جوزيف لابالومبارا".	وجهة نظر قيمية، فإصطلاح الديمقراطية إصطلاح يحمل قيمة، بينما التنمية متحررة من القيم.
07	الإستقرار والتغير المنتظم: "فريد ريجز"، "دوتيش".	وجهة نظر الطبقة الوسطى ـ التناقض بين الإستمرار و التغير ـ يجعل التنمية حركة سلبية.
08	تعبئة المشاركة الجماهيرية: "جيرتز"، "هوسلتر"، "ايزنستادت".	وجهة نظر جزئية ما لم يؤخذ النظام العام في الإعتبار.
09	تعبئة السلطان/ القوة: "كولمان"، "جبرائيل ألموند"، "تلكوت بارسونز".	يعني زيادة القدرة السياسية. هذا ينطبق على الدول الغربية وحدها.
10	أحد جوانب عملية التغير المجتمعي: "مليكان"، "بلاكمر"، "وينر".	أيده " لوسيان باي": ترتبط بالجوانب الأخرى.

---

(1) Passim.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وهذه التعاريف تتمثل فيما يلي:

1- التنمية السياسية كمتطلب سياسي للنمو الاقتصادي:

هذا التعريف يعكس الإرتباط الوثيق بين الظاهرة السياسية والظاهرة الإقتصادية في النظام المجتمعي، بل إنه يرفض إستقلال الأولى عن الثانية، ويرى فيها متغيرا تابعا للثانية، فوفقا لهذا التعريف تصبح التنمية السياسية ما هي إلاّ الشق السياسي للتنمية الاقتصادية، وبالتالي يقصد بها في النهاية إقامة حكومة مركزية قوية، قادرة على خلق الاتجاهات الرشيدة لدى الجماهير، وقادرة على تعبئة القطاع العريض من المواطنين لتحقيق الإنجازات الاقتصادية بالمعدلات المطلوبة. إلا أن لهذا التعريف مثالب عديدة و يصعب الأخذ به، ذلك أنه يحدد عملية التنمية السياسية على أنها مفهوم سلبي يتركز حول بحث العوامل السياسية والاجتماعية التي تعوق عملية التنمية الاقتصادية أكثر من اهتمامه بالعوامل السياسية الإيجابية التي تؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية، فضلا عن رفضه لاستقلال الظاهرة السياسية عن الظاهرة الاقتصادية، الأمر الذي أضحى مسلما به بعض المدارس السياسية اليوم [1].

2 – التنمية السياسية كسياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية:

يتخذ هذا التعريف التنمية السياسية للمجتمعات الصناعية نموذجا للتنمية السياسية. ويفترض لهذه التنمية خصائص يتوجب على جميع المجتمعات التي تريد أن تنمو سياسيا أن تحاول اقتباسها. وأهم الخصائص أن تكتسب الهوية المعنى السياسي، وتقوم الشرعية جزئيا على الأداء وتكون الحكومات قادرة على تعبئة الموارد الوطنية، وتكون مشاركة الموطنين عامة، كما تكون عملية جمع الموارد عملية عقلانية وعامة.

(1) رمزي زكي، **فكر الأزمة دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي**، القاهرة: مطبعة مدبولي، 1987، ص 77 . 78.

http://www.opu-lu.cerist.dz

غير أن هذا التعريف لم ينجو هو أيضا من الانتقادات، لأنه إذا أمعنا النظر في تصور أن التنمية السياسية ترتبط بالتقدم الصناعي لا تضح لنا أن التنمية السياسية لا تعدو أن تكون عملية تقليد ونسخ واقتباس لخبرات سياسية معينة أثبت فعاليتها في الدول الصناعية الغربية، ويتعين على كل مجتمع متخلف أن يقتدي بها، أكثر منها عملية تطوير تعتمد على قوانين نابعة من واقع المجتمع المتخلف ذاته، وتتماش وظروف ومتغيرات المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع، وحقائق ومعطيات البيئة الدولية المحيطة بهذا المجتمع. لذا يجب أن نفرق بين التغريب الثقافي والتثاقف، بين العلاج بالمثل (Homéopathic) الذي يؤدي إلى التقليد والتغريب والجمود والتبعية والهيمنة. وبين العلاج بالضد (Allopathic) الذي يؤدي إلى الإبداع والإبتكار والعودة إلى الذات والدفاع عنها، دون إهمال عملية التثاقف وتبادل الخبرات العلمية والعالمية. وهذا بدوره يحدد الفرق بين العالمية والعولمة.

3 – التنمية السياسية هي التحديث السياسي:

ينطلق أنصار هذا التصور أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي، الذي يقصد به تلك العمليات التي تتعلق بنواحي التحديد في البناءات والمؤسسات السياسية القائمة من ناحية، وفي مجال الفكر والثقافة السياسية من ناحية أخرى. ومن ثمة تصبح السلطة الرشيدة والبناءات المتمايزة والمشاركة الشعبية هي الفاصل بين نظم الحكم الحديثة وما سبقها من نظم سياسية تقليدية، والمعيار الحقيقي لتطور النظم السياسية وتقدمها.

إن أول ما نشير إليه في هذا التصور أن التحديث السياسي ليس عملية جديدة، وإنما هو عملية تاريخية قديمة ومتواصلة، ولا يتوقف حدوثها عند مستوى من مستويات التطور أو على تطور سياسي واقتصادي واجتماعي، وما انتهى إليه من تحديث سياسي لم يكن فقط ثمرة مباشرة لتقدم التكنولوجيا في

http://www.opu-lu.cerist.dz

أوربا بقدر ما كان نتيجة لأزمة عن حركة التوسع الاستعماري الأوربي المدمر للحضارات السابقة.

ومن هذا، فإننا نرى أن هذا التصور غير مقبول للتنمية السياسية لأنه تصور ينطوي من ناحية على توجهات قيمية، ويعبر من ناحية أخرى على مواقف إيديولوجية متميزة. وهو من هذه النواحي لا يعكس العلمية والموضوعية، ولو أننا نقر بالصراع الفكروي والحضاري إما في شكله المبني على الحوار، أو الصراع أو حتى الصدام. وما أطروحة العالمية «**Universalité**» والعولمة «**Mondialisation/Globalisation**» إلا دليل على معركة صراع الإرادات [1].

4 – التنمية السياسية هي عملية بناء الدولة الأمة:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التنمية السياسية هي تلك العملية التي بواسطتها يمكن تحويل المجتمعات التي هي دول قومية شكلا إلى دول قومية فعلا، ويتحقق هذا طالما تنشأ هذه الدولة، وتنتظم الحياة السياسية في إطارها، كما تباشر هذه الأخيرة في إطارها وفق المستويات المميزة للدولة القومية الحديثة. وتتميز الدولة القومية في هذا الاتجاه بمجموعة من الخصائص:

. وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات لا ينافسها في ذلك أي سلطة أخرى.

. نمو القدرة التنظيمية للدولة، فضلا عن تعاظم دور الأجهزة البيروقراطية من أجل تنفيذ القواعد النظامية والقانونية المنظمة لمختلف قطاعات المجتمع ونشاطاته.

---

(1) كما يذهب إليه الأستاذ "منصور بن لرنب" في مقاله "الانسانية بين واقع عولمة صدام الهمجيات وآفاق التطلع إلى عالمية الحوار الحضاري الحي"، في: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، **أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسـ ـة والإعلام**، الجزائر: دار هومه، 2004، ص 281 إلى ص 399.

http://www.opu-lu.cerist.dz

. وجود مفهوم محدد للمواطنة، ويتخطى الفوارق الدينية والإثنية واللغوية، ويؤكد قيمة المساواة. وبالتالي يفتح مجال التكامل والاستقرار الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع.

إن هذا التصور كباقي التصورات التي سبقته غير دقيق، لأنه تصور يروج لأفكار سياسية قيمية نابعة عن فكر الثقافة الغربية التي تحاول جادة تصدير فكر سياسي معين، وذلك حتى توطد تبعيتها وهيمنتها على باقي المجتمعات المستضعفة.

فإذا كان هذا التصور يروج لبديل واحد لتحقيق التنمية السياسية، فهناك بديل آخر يقابله يتمثل في الفكر الشوري والأمة والجماعة الذي يقوم على فكرة المساواة لا سادة فيها ولا مسود، فهو مصدر السلطات، وأن التولية لا تتم إلا بالبيعة من الأمة أو من أهل الحل والعقد الذين يمثلونها [1].

5 – التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية:

يعلق هذا التعريف الأهمية على سيادة القانون وانتظام الإدارة في الدولة الحديث ة. فإذا تحقق هذان الأمران أمكن اعتبارها دولة نامية سياسيا. والدولة النامية سياسيا هي الدولة التي ينشر فيها احترام دولة القانون، وتقوم فيها إدارة حديثة ذات فعالية دائمة لا تؤثر فيها التحولات السياسية. فالنمو الإداري والقانوني – حسب هذا التصور– هما من مستلزمات التنمية السياسية.

غير أن هذا التعريف لم ينجو هو الآخر من الانتقادات. فرغم أهمية التنمية الإدارية والقانونية في إرساء دعائم الدولة الحديثة غير أنهما غير كافيان

(1) علي شريعتي، **الأم ة والإمام ة**، (ترجمة أبوعلي)، إيران: مؤسسة الكتاب الثقافية، 1367هـ ، ص 37– 38.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ولا يشملان التنمية السياسية. فالتنمية السياسية أشمل وأوسع من التنمية الإدارية والقانونية.

6 – التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية:

يستمد هذا التصور فكرته الأساسية من حقيقة أن التنمية السياسية ترتبط ببناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بدخول شرائح واسعة من المواطنين في العملية السياسية فضلا عن توفير الوسائل والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرارات السياسية، واتاحة الفرصة لتأكيد دور المواطنين في الحياة السياسية. إن هذا التعريف لم يلم بجوانب التنمية السياسية، زيادة على ذلك فأي شكل من الديمقراطية يقصد؟

فالتنمية السياسية إذا كانت في الفكر السياسي الأنجلو- أمريكي الغربي ترتبط ببناء الديمقراطية، فإن في الفكر السياسي الإسلامي تعد الشورى هي الأصل الثاني للنظام السياسي الإسلامي بعد النص، والشورى هي الإقرار للأمة بحقها في المشاركة العامة في شؤون الحكم. وقد تفرد الإسلام بهذا المبدأ وأقره مسلكا وسلوكا عاما في المجتمع وأسلوبا في إدارة الشؤون العامة، حتى أن المفكر الأندلسي "**القرطبي**" (توفي عام 671 هـ .) ربط به شرعية الحكم فقال: "إن من لم يستشر العلماء فعزله واجب لا خلاف بين العلماء" [1].

(1) لدراسة "مبدأ الشوري والديمقراطية": أنظر على سبيل المثال:

. محمود الخالدي، **قواعد نظام الحكم في الإسلام**، قسنطينة: مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، 1991، ص141.

http://www.opu-lu.cerist.dz

7 – التنمية السياسية هي تعبئة الجماهير ومشاركتها:

يستند هذا التصور على أن جوهر التنمية السياسية هي المشاركة السياسية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرارات التي تؤثر في حياة الجماهير حاضرا ومستقبلا.

ورغم الأهمية التي تولى للمشاركة السياسية في عملية التنمية السياسية وما لهذه المشاركة من تأثير في عملية صنع القرار السياسي، وتوجيه حركة العمل السياسي في مختلف مستوياته، فهي مقارنة بالتنمية السياسية لا تمثل إلا جزء منها، وليست إلا غاية من مجموعة الغايات التي تنشدها عملية التنمية السياسية.

8 – التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية في المجتمع:

يستند أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن النظم السياسية الحديثة تحتاج أكثر ما تحتاج إلى وجود ثقافة سياسية عصرية. وحجتهم في ذلك أن الثقافة السياسية هي مجموع الإتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم السلوك داخل النظام السياسي، وتحدد الوضع الذي يحدث هذا السلوك في إطاره. فإنه كلما تبلورت الثقافة السياسية للمجتمع بشكل مقبول كلما ازداد النظام السياسي تحديدا وتمايزا عن غيره من النظم الاجتماعية المكونة للبناء الكلي للمجتمع، وتعاظم إحساس أفراد المجتمع بانتمائهم إلى أمة معينة. ولا يتوقف هذا إلا على تطوير مجموعة من معايير والرموز والقيم السياسية، التي تشكل البناء المعرفي والقيمي الذي يعمل النظام السياسي في إطاره، والتي تحدد أنماط السلوك، والعلاقات داخل المجتمع، وهذا هو جوهر عملية التنمية السياسية وغاياتها الأساسية، حسب هذا التصور.

إن هذا التعريف لا يعبر عن كل عناصر عملية التنمية السياسية. فالثقافة السياسية – رغم أهميتها الكبرى – ما هي إلا أحد جوانب البناء السياسي

http://www.opu-lu.cerist.dz

للمجتمع، وكأن التنمية السياسية حسب هذا التعريف ما هي إلا مسألة فكرية بحتة، تتعلق بنسق القيم والمعايير والمعارف السياسية للأفراد ولا شأن لها بالمقومات البنائية للنظام السياسي ذاته.

9 – التنمية السياسية هي تعبئة وقدرة:

حسب أنصار هذا الاتجاه، تدرك التنمية على أنها قدرات النظام السياسي، الذي يمكن تقديره على أساس درجة القوة التي يستطيع النظام تعبئتها، وعلى أساس تعبئة وتخصيص الموارد' وبعبارة أخرى أن التنمية السياسية تقاس بمعيار أهمية الدولة لتحقيق درجة عالية من القدرة، ولتعبئة الشعب في سبيل هذه الغاية. فعلى الرغم من أن الفعالية والتعبئة تبدو في السياق السياسي ضالة منشودة من قبل جميع الدول، إلا أنها تظل مع ذلك في السياق الحضاري وسيلة لغايات لا تتجاوزها.

10 – التنمية السياسية هي إحداث التغيير المنتظم والاستقرار:

يقوم هذا التعريف على مفهوم الاستقرار السياسي القائم على القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي والارتفاع بقدرته على استيعاب الأنماط المتغيرة من المتطلبات السياسية والتنظيمية، فضلا عن مهارته في التعامل مع الأنماط الجديدة والمتغيرة من المشكلات التي قد تصدر عنه، وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في إطار من النظام والإستقرار.

إن ما نشير إليه في هذا الصدد، أن هذا التصور– يقرن التنمية السياسية بكفاءة النظام السياسي وقدرته على تحقيق الاستقرار وضبط عمليات التغيير– إنما يفترض أولا وقبل كل شيء أن كل النظم السياسية لديها من الطاقات والإمكانات ما يمكن تعبئتها، وهذا في واقع الأمر غير ممكن التحقيق. فالنظم

http://www.opu-lu.cerist.dz

السياسية تتفاوت فيما بينها من حيث حجم الموارد المتاحة من جهة، ومن حيث قدرة القيادة السياسية على اتخاذ القرارات الرشيدة الملائمة من جهة ثانية، ثم رسم السياسات العامة المناسبة لتحقيق الأهداف المسطرة من جهة ثالثة.

ثانيا: التعريفات الثنائية / والمركبة لمفهوم التنمية السياسية:

وفي هذا المنظور حاولت بعض الكتابات الاجتهادية أن تتجنب النقد الذي وجه إلى التعريفات الأحادية البعد، وذلك بوضع مجموعة من المعايير لتحديد هوية التنمية السياسية باقترابات ومداخل بنائية وظيفية[1] في إطار التمييز بين المجتمع النامي سياسيا والمجتمع المتخلف سياسيا.

ويتضح ذلك في اجتهادات "**جابرئيل ألموند**" وإسهاماته في وضع إطار ملائم لتحليل التنمية السياسية، حيث وضع مجموعة من الخصائص المميزة القابلة للتطبيق على أي نظام سياسي، هذه الخصائص أو المعايير التي عبر عنها بصورة أكثر تجريد صاغها في ثلاث أبعاد: تميز وتنوع الأبنية والأدوار، والعلمانية، وأسلوب الأداء [2].

(1) من بين هذه الإسهامات في دراسة التنمية السياسية، اجتهادات "غابرائيل ألموند"، "كولمان" و "دافيد أبتر" في كتابه "السياسة و التحديث"، و"صامويل هنتغتون" في كتابه "الإنتظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، إضافة إلى إجتهادات "سينجلر" "كاوتسكي" و "بايندر" وغيرهم الذين حاولوا وضع معيار للتنمية السياسية من خلال تطوير مجموعة من المفاهيم، اهمها مفهوم النظام والوظيفة والبنية والشرعية والبيئة والتوازن، لتحليل ومقارنة أنواع النظم السياسية، إستنادا على إختلاف البنى التي تقوم بأداء الوظائف الضرورية واللاّزمة في كل النظم السياسية.

(2) راجع في ذلك:

. محمد زاهي بشير المغيربي، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة**، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998، ص 173.

http://www.opu-lu.cerist.dz

1 - تميز وتنوع الأبنية والأدوار: ويعني المزيـ ـد من التخصص في إطـ ـار وحدة كلية، بمعنى آخر أن توجد أبنية ذات أدوار وظيفية محددة تحديدا جيدا يجمعها إطار تنسيق واسع. فطبقا لتصور "ألموند" يوجد تمييز الأبنية متى وجدت أبنية في النظام السياسي محددة الوظائف وتميل إلى القيام بدور ما مرتبط بهذه الوظيفة في إطار النظام السياسي ككل، وذلك بصفة منتظمة.

2 . العلمانية: وهي العملية التي يصبح بها المواطن أكثر رشادة وأكثر واقعية وتحليلية في سلوكه، بحيث تترك الاتجاهات التقليدية مكانها لعمليات صنع القرار الأكثر ديناميكية والتي تتضمن جمع المعلومات وتقييمها، واستنباط الحركة البديلة، والوسائل التي يختبر بها ما إذا كان مسار الحركة يقود إلى نتائج المرجوة أم لا.

3 . أما معيار أسلوب الأداء: فمن خلاله حسب "**غابرائيل ألموند**" يمكن التمييز بين النظم التقليدية والنظم الحديثة على أساس طريقة أداء الوظائف السياسية المختلفة فيتسم الأسلوب الحديث للتنشئة بسمتين التحديد والعمومية، أما التقليدي فبالانتشار والخصوصية، ومن ثم يخلق الأول ولاءات للنظام القومي، بينما الثاني يكرس الولاء للجماعات الفرعية (الطائفية، العشائرية، القبلية، الأسرة...).

إلا أن هذا التحليل في تفسير محددات ومعايير التنمية السياسية لم تخلو من إنتقادات، إذ جعل "**غابرائيل ألموند**" النظام السياسي النامي مساويا للنظم الأنجلو-أمريكية، وهذا يعتبر تحليل قيمي ايديولوجي منحاز. وعلى خلاف "ألموند" اتجه "**صامويل هانتغتون**" في تشريحه لقضية التنمية السياسية إلى وضع أنماط تحليلية للنظم السياسية، مرتكزا في ذلك على مسألة التأسيس وهي العملية التي تكتسب بها المنظمات قيمتها واستقرارها، ويمكن تعريف مستوى التأسيس في أي نظام سياسي بالقدرة على التأقلم وبالتعقيد والاستقلال والتماسك، فإذا أمكن تحديد هوية هذه المعايير وقياسها فإنه يمكن مقارنة النظم السياسية على

http://www.opu-lu.cerist.dz

أساس مستويات التأسيس، ويمكن أيضا قياس الزيادة أو النقص في التأسيس بالنسبة للمنظمات والاجراءات داخل النظام السياسي.

فيقابل القدرة على التأقلم الجمود وهو يمثل المستوى الأدنى للتأسيس، فكلما زادت التحديات في البيئة وكلما زادت القدرة على التأقلم فإنه يمهد للنجاح بالنسبة للتحديات البيئية الأخرى التالية، وطالما ظل الجيل الأول الذي واجه الأزمات يشغل مناصبه في المنظمة فإن قدرتها على التأقلم غير مشكوك فيها، وطالما غيرت المنظمة مرة أو أكثر من وظائفها الأساسية فإنها تعتبر ذات مستوى عال من التأسيس [1].

ويقابل التعقيد البساطة التي تشير إلى المستوى الأدنى للتأسيس، ويتضمن التعقيد تعدد الوحدات التنظيمية الفرعية – تدريجيا ووظيفيا- فكلما تعددت واختلفت الوحدات الفرعية كلما زادت قدرة المنظمة على الحفاظ وضمان ولاء أعضاءها، وكلما تعددت وظائف المنظمة، كلما كانت أقدر على التكيف مع فقدان وظيفة أو أكثر منها.

ويقابل الإستقلال التبعية التي هي أدنى درجـ ـات التأسيس، ويعني التأسيس السياسي من زاوية الإستقلال خلق وتطوير منظمات وإجراءات سياسية للتعبير عن مصالح الجماعات الاجتماعية.

ويقابل التماسك التفكك وهو أدنى مستويات التأسيس، فالمنظمة الفعالة تتطلب-على أدنى تقدير- إتفاقا معقولا على الحدود الوظيفية للجماعة وعلى إجراءات حل التراعات التي تحدث داخل هذه الحدود.

---

(1) زاهي بشير المغيربي، **المرجع السابق الذكر**، ص 174.

http://www.opu-lu.cerist.dz

غير أن هذا التحليل لم يسلم أيضا من الانتقادات، ذلك أنه اختصر مفهوم التنمية السياسية في مجرد الحفاظ على النظام السياسي، أي كيف يمكن تحاشي الهزات العنيفة التي تصيب أو يمكن أن تصيب نظام الحكم. ومن جانب آخر تنطبق تحليلاته على التنظيمات الفرعية في المجتمع أكثر من انطباقها على النظام السياسي كمنظمات مجتمعية.

وعليه، فإن الأستاذ " **صامويل هانتغتون**" يفترض في كتابات أخرى في مجال التنمية والتحديث السياسي مثل غيره من علماء السياسة الأمريكيين بواحدية اتجاه التنمية السياسية، ويعود إلى أفكار "**غابرائيل ألموند**" و "**دافيد أبتر**" وغيرهم ليبين أن الجوانب الأكثر أهمية للتنمية السياسية تقوم على ثلاثة أسس رئيسية:

- ترشيد السلطة، وذلك باستبدال أكبر عدد من السلطات السياسية التقليدية والدينية والأسرية والإثنية بسلطة واحدة علمانية وقومية.
- وثانيا تميز الوظائف السياسية الجديدة وتطوير أبنية متخصصة لأدائها.
- وثالثا زيادة المشاركة السياسية [1].

غير أنه يتضح من خلال هذه الافتراضات أنه لا تخرج من إطار الثقافة الغربية متجاهلين خصوصيات وقيم المجتمعات المتخلفة، معتبرين أن التنمية السياسية تكمن في تقليد المجتمعات الغربية. ولما كان كل من هذه التحاليل لا تصلح كمعيار فإن الجدل لا يزال مفتوحا حول قضية التنمية السياسية.

وانطلاقا من هذه الإجتهادات حول تعريف مدلول عملية التنمية السياسية فإن الإشكال الذي يطرح: هل يمكن اعتبار هذه الإجتهادات النظرية التي أفرزتها الخبرة الغربية، هي التنمية السياسية الشاملة، والمقصد النهائي للحركة

(1) فيريل هيدي: **المرجع السابق الذكر**، ص 64 . 65.

http://www.opu-lu.cerist.dz

البشرية والصيرورة الاجتماعية؟ وهل تشمل كل جوانب الظاهرة الإنمائية للإنسانية؟ وهل النموذج التنموي السياسي الذي شهدته الخبرة الأوربية هي أرقى النماذج التي يروج لها الفكر الغربي؟

وبناءا على هذه الإشكالات، سوف نحاول . إتساقا مع موضوع هذه الدراسة . تقديم نظرة إنتقادية لهذه الإجتهادات طبقا لبنائها النظري الكلي، وليس نقد كل اتجاه أو اجتهاد على حدة. ويمكن تحديد جوانب قصورها فيما يلي:

. إن هذه الإجتهادات لا تزال تبالغ في التعميم المبني على تصور إمكانية وضع تنمية سياسية للمجتمع المتخلف لحل مشكلاته السياسية، وهذا بالطبع يتناقض وواقع المجتمعات المتخلفة التي تتباين الخلافات بينها لدرجة لا يمكن توظيفها كنموذج واحد على الأقل، إلا بالنسبة للملامح شديدة العمومية.

. إن هذه الاجتهادات لا تزال تعكس ظروف وواقع المجتمعات الغربية، وخصوصية تطورها التاريخي، مما يعني صعوبة تلاؤمها مع الظروف المختلفة للمناطق الأخرى من العالم، وبالأخص المجتمعات العربية والإسلامية.

. إن هذه الإجتهادات لم تأخذ بعين الإعتبار العوامل الحاسمة بالنسبة لظروف المجتمعات المتخلفة مثل أثر الإحتلال الإستعماري، والإمبريالية والتبعية بكافة أبعادها وأشكالها التي تعد جزء أساسي من تحليل التنمية على حد تعبير أنصار نظرية التبعية. وللإشارة أن نظرية التبعية إكتسبت أهمية في التحليل السياسي المقارن لبلدان العالم الثالث. ولقد تطورت هذه النظرية خاصة في أمريكا اللاتينية. كما أن هذه النظرية تميزت بإستعمالات مختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة مداخل للتبعية. والجدول التالي يبين أهم المداخل الرئيسية لنظرية التبعية:

http://www.opu-lu.cerist.dz

مداخل غير ماركسية مضادة للإمبريالية	مداخل ماركسية مضادة للإمبريالية
. التنمويون، البنيويون، والتنمية القومية المستقلة: بريبيش، وفورتا دو، وسنكل.	. الرأسماليةالإحتكارية: باران،سويزي.
. الإستعمار الداخلي: كازانوفا.	. الإمبريالية الفرعية (ماريني).
. أقطاب التنمية: أندرادي.	. التنميةالرأسمالية للتخلف: غوندرفرانك، رودني.
	. التبعية الجديدة: دوس سانتوس.
	. التراكم الرأسمالي المستمر والتغلغل في المجتمعات البدائية: روزا لكسمبرج.
	. التنمية الرأسمالية التابعة: كاردوسو.

كذلك على الرغم من قيام هذه الاجتهادات على خلاصة التجربة الأوربية، وتعميمها كنسق عالمي، يصلح لجميع المجتمعات في العالم، إلا أنها لم تشهد تطبيقا فعليا في المجتمعات الأوربية، بل لا تزال تنشد تحقيق غايات التنمية السياسية كالديمقراطية السياسية، والمشاركة الكاملة، وخضوع السلطة السياسية لإدارة المجتمع. ذلك أن العملية السياسية مازالت بيد نخب تتحكم في المجتمع بطرق ووسائل عديدة تحقق من خلالها شرعية مصطنعة، ورضا مزيفا بإقناع المجتمع الأوربي أنه مجتمع ديمقراطي [1].

إجمالا يمكن القول أن علم السياسة المعاصر لم يستطع حتى الآن التوصل إلى تعريف ثابت لمفهوم التنمية السياسية، نظرا لتعدد المدارس الفكرية، ونظرا

---

(1) أنظر في كيفية تشكيل الوعـي الجماهيري، واصطناع الشرعية، وطبيعة النخب الحاكمة في المجتمعات الغربية:

. هربرت أ.شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة عبد السلام رضوان، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، عدد 106، أكتوبر 1986.

. Robert DAHL, **Qui Gouverne?**, Paris: Libraire ARMAND Colin, 1961.

http://www.opu-lu.cerist.dz

لعدم وضوح العلاقة بين المقومات الرئيسية لهذه العملية، وقد إنعكس هذا الخلاف في التعريف بالتنمية السياسية على النظريات المختلفة التي طرحت لتفسير الظاهرة. والتعريف المحدد الذي تلتزم به الدراسة للتنمية السياسية تعتبر شق من عملية حضارية تشمل مختلف النظم الفرعية، وبالتالي فهذا الشق يهتم بمختلف مقومات النظام السياسي. فالتنمية السياسية هي عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له بإستيعاب التغييرات الإجتماعية التي تطرأ على المجتمع،و تكسبه القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع في المدى البعيد عبر أسلوب تدريجي بما يزيد من فعاليته وإستقراره. وهذا التحديد لمفهوم التنمية السياسي ة يؤكد أن هذه العملية تتضمن:

1 . إشباع الحاجات والمطالب المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية على السواء.

2 . أنها تتضمن فكرة إنتشار السلطة، أي مشاركة أكبر عدد ممكن من الأفراد والجماعات من خلال قنوات مؤسسية ومشروعة في صنع السياسات ومراقبة تنفيذها. ومن هذا المنطلق فإن المشاركة السياسية ليست هي التعبئة السياسية التي تعني حشد التأييد الجماهيري للنظام السياسي ونخبه الحاكمة.

3 . أنها تتطلب ضرورة إقامة مؤسسات مركزية قادرة على تلقي وتجميع الأهداف والمطالب الواجب إشباعها والخاصة بمختلف الأفراد والجماعات.

4 . أنها لا تعني وجود هدف نهائي تتوقف عند تحقيقه عملية التنمية السياسية . كما هو الحال في بعض نظريات التنمية الإقتصادية . بل أن لفظ عملية يؤكد على الإستمرارية والتطوير على ضوء تقييم مخرجات سياسات التنمية.

5 . أنها لا تعني ضرورة تبني أنماط من المؤسسات والقيم لتتناسب والمؤسسات السياسية الغربية. وإنما جوهر عملية التنمية السياسية تقوم

http://www.opu-lu.cerist.dz

على بناء مؤسسات نابعة من بعدها البيئي الحضاري والثقافي. بعبارة أخرى، يجب أن يكون النمط أصيلا ووليد إختيار حر للشعب، وليس مفروضا عن طريق المعونة الغربية أو عن طريق نظام وطني تميل إلى العصرية المتغربة. وقد أشار الأستاذ **"لوسيان باي" "Lucien Pye"** في هذا الصدد إلى رغبة البعض - من أبناء الدول النامية - في البحث عن نمط للحياة السياسية غير النمط الغربي[1]. **Non Western type of Politics**
ومن هنا تبدو أهمية أخذ الخصوصيات والمعطيات البيئية الداخلية والخارجية، وهذا هو ما يتصل بجوهر عملية التنمية السياسية.

(1) حسنين توفيق إبراهيم، **الدولة و التنمية في مصر: الجوانب و المتغيرات السياسية دراسة من منظور مقارن**، القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 2000، ص 32.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الفصل الثاني

المداخل المنهجية لنظريات التنمية السياسية

إن استخدام لفظ النظرية في مجال دراسة التنمية السياسية يشوبه بعض الشك، باعتبار أن النظرية لها أركانها، فهي مجموعة من المفاهيم التي تبحث في العلاقات الإفتراضية بين عدة متغيرات، بقصد فهم الظواهر والتنبؤ بها، وضبطها[1]. ناهيك عن التعقيدات والصعوبات التي تعترض دراسات التنمية السياسية من تعقيدات الظاهرة الإنمائية وفقدان تجانسها، وصعوبة استخدام الطرق المخبرية لاختبارها، ولهذا تبقى الدراسات فيها خاضعة للاجتهاد الشخصي ولتأثيرات الثقافة والبيئة التي يتأثر بها الباحث. ولذا فـ إن لفظ "**مداخل**" هو أقرب للواقع من النظرية في مجال التنمية السياسية، باعتبار أن المدخل المنهجي هو أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضاياه الأساسية. وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيم معينة، الاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته[2].
ويتوقف إختيار المدخل الملائم لدراسة قضية معينة على عنصرين أساسيين:
. اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث.

---

(1) عمار بوحوش، ومحمد ذنيبات: **مناهج البحث العلمي أسس وأساليب**، الطبعة الأولى، الأردن: مكتبة المنار، 1989، ص 26-27.

(2) غابرئيل ألموند: **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا المنهجية ومداخل نظرية**، بنغازي: منشورات قار يونس، 1994، ص 104.

http://www.opu-lu.cerist.dz

. كفاءة هذا المدخل وقدرته على تحليل وتفسير هذه القضية، وتوجي ه دراستها من الوجهتين النظرية والميدانية (الإمبريقية) على حد سواء[1].

ونظرا لاتساع البحث في دراسة التنمية السياسية، ارتأينا أن نركز على أهم المداخل المنهجية، وهي: المخل القانوني، والمدخل الجدلي المادي، والمدخل البنائي الوظيفي، مع تقديم انتقادات وتبيان أوجه القصور الذي يكتنفها، وصولا إلى إعطاء مدخل منهجي بديل لدراسة التنمية السياسية وهذا في مبحث مستقل.

المبحث الأول
المدخل القانوني المؤسساتي

يعود المدخل القانوني **Legal Approach** إلى أنصار المذاهب الشكلية **les doctrines formalistes** في تفسير أصل القاعدة القانونية، ومن ورائها قرار السلطة العامة بشأن موضوع معين، وخلاصة هذه المذاهب أن القانون هو إرادة ومشيئة الحاكم، أي الطرف الذي له السلطة العليا في المجتمع، ومن يملك هذه السلطة تأرجح بين القوة البشرية والقوة الغيبية، وسادت بشكل خاص عندما كانت السلطة مطلقة للحاكم، ومن خلال التفسيرات التي قدمها أنصار العقد الاجتماعي، ومنح الحاكم مطلق الحرية في التصرف تجمع هؤلاء الفقهاء مقولة: "أن القانون هو أمر من شخص مسلم له بالطاعة إلى آخر واجب عليه الامتثال..." [2].

وسار في هذا الإتجاه عدد من الفقهاء شكلوا مدرسة بفرنسا عرفت **بمدرسة الشرح على المتون Ecole de l'exégèse**، والتي رافقت التقنين المدني

---

(1) السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الاسكندرية: دار المعارف، 1986، ص 163.

(2) توفيق حسن فرج، **المدخل للعلوم القانونية**، بيروت: الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 1988،ص86.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الفرنسي، وكان ذلك في عهد نابليون فلحقت بإسمه تحت عنوان "**مجموعة نابليون**" **Code Napoléon**، ومن النتائج المترتبة على تطبيق مبادئ هذه المدرسة:

- التطبيق الحرفي للقانون على مستوى القاضي، والموظف، والمواطن، والأنشطة.
- إن حل المشكلات التنظيمية، والوظيفية لا يتم إلا وفق النص القانوني.
- إن العمل خارج النص معناه عدم الشرعية في النشاط [1].

لذا نجد أن المدخل القانوني يقتصر أساسا على دراسة الأوضاع الدستورية والإدارية، مركزا في ذلك وبصورة شديدة على السياسة الفعلية المتمثلة في القانون العام والدستور والوثائق، وذلك للارتباط الوثيق بين القانون الإداري والدستوري. وبالتالي فهو يعد في دراسات التنمية السياسية من المداخل التقليدية التي تركز على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية[2]، بالإضافة إلى أن المدخل القانوني يفترض وجود مجموعة من المعايير والضوابط والقواعد، ومن ثم يستخدم تلك الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق أو الانتهاك. وبالتالي فالمدخل القانوني يعتبر الفساد السياسي والإداري ما هو إلا خرقا للقانون. ومن ثم أصبح التحليل الذي ينصب على البناء القانوني هو النمط السائد في تحليل النظم والسياسات.

---

(1) عبد الله رابح سرير، "عملية صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006، ص 96 - 97.

(2) يرجع ذيوع هذا المدخل إلى عدة عوامل، فمن ناحية شهدت بدايات القرن العشرين ثورة في صياغة الدساتير وانتشارها في أوربا وأمريكا، ومن ناحية أخرى ظهر في تلك الفترة مفهوم التدريب، سواء التدريب على المواطنة للمهاجرين الجدد، أو التدريب على الإدارة والخدمة العامة، أو على أعمال البرلمانات، والعامل الثالث الذي دفع للاهتمام بالتحليل القانوني نابع من أن فهم النظام يستلزم تحليل القانون.

راجع في ذلك:

- نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، **المرجع السابق الذكر**، ص204.

http://www.opu-lu.cerist.dz

كما يعتمد هذا المدخل على فلسفة الآلية الرسمية في إدارة التنمية والتي يترتب عليها مجموعة من الأسس أهمها ما يلي:

1 . الهيكل التنظيمي الرسمي هو الإطار الذي تتم فيه العلاقات الوظيفية داخل الأجهزة الإدارية.

2 . التنظيم الرسمي لابد وأن يحكم العلاقات غير الرسمية داخل الأجهزة الإدارية.

3 . اتخاذ القرارات مسئولية المستويات الإدارية العليا ولابد أن تتم وفق التسلسل الإداري داخل وحدات الجهاز الإداري.

4 . انفراد السلطة أو الأجهزة التشريعية بمهمة تحديد وصياغة السياسات العامة وإصدارها وتطويرها وتعديلها، دون أن يكون لدى المنظمات العامة ومؤسسات الخدمة المدنية أي صلاحية في ذلك وأن يقتصر دورها على مجرد التنفيذ اللائحي لتلك السياسات.

وبناءا على ذلك، فإن الزاوية التي ينطلق منها المدخل القانوني في دراسته للتنمية السياسية مؤداه أن النظام السياسي النامي عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية العامة والمجردة تقوم على حمايتها وتنفيذها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتمتع بسلطة القهر والإكراه. فجوهر التنمية السياسية عند فقهاء القانون تتمثل في تأسيس دولة القانون التي "تخضع فيها الهيئات الحاكمة مراكزهم القانونية على نحو واضح. وتكون السيادة والكلمة العليا في الجماعة للقانون، ويخضع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفا، وبذلك تتحدد للقانون وليست لإدارة الحاكم"[1]. وحتى تكون هناك دولة القانون يتوجب وجود دستور الذي يقيم السلطة في الدولة، ويؤسس وجودها

(1) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**: بيروت: مكتبة لبنان، د.ت.: ص 408 .

http://www.opu-lu.cerist.dz

ويحدد قواعد ممارستها، ووسائل، وشروط استخدامها، وبذلك تصبح سلطات الدولة مقيدة وغير مطلقة[1] .

كما يفترض وجود في دولة القانون حقوق للأفراد محمية من تجاوزات السلطة العامة من جهة، ومن اعتداءاتهم على حقوق بعضهم البعض من جهة ثانية. وبذلك ثمة ضمان لسيادة العدالة والمساواة بين الجميع، ومن ثمة تصبح إمكانية الحكم على أن النظام السياسي نظام نامي.

وحتى لا نغالي في التأييد أو المعارضة لهذا المدخل القانوني، يتوجب علينا في هذا المقام أن نتناوله بالمناقشة والتقويم، وحتى تنكشف لنا أوجه الضعف الذي يكتنفه، وأوجه القوى التي يمكن تبنيها والاستفادة منها. فعلى الرغم من الفوائد التي يمكن أن يقدمها المدخل القانوني إلى الدارس في التنمية السياسية، إلا أنه يظل قاصرا عن الإحاطة بالظاهرة الإنمائيـ ـة من جميع جوانبها، فضلا عن أنه يركز على الأطر المعيارية الشكلية ويهمل العمليات والنشاطات غير الرسمية، إذ لا يؤمن بأثر الإنسان وسلوكه وتوجهاته في عملية التنمية السياسية على الرغم من أنه قد يكون أكثر تأثير على العملية التنموية. كما أنه يمثل حجر عثرة في طريق أي اجتهاد أو إبداع في الظروف التي يعجز عنها التشريع. كما أنه لم ينصرف اهتمامه بالبناء الميداني التطبيقي (الإمبريقي)، أو الوصول إلى تعميمات تطبيقية، فالتنظير كان معظمه معيارا نابعا من أسس القانون، ومنصبا على كيفية تكوين المواطن الصالح الذي يعرف حقوقه وواجباته. إضافة إلى أنه لا يعير للبيئة أي أثر، كما يعتبر ويتعامل مع النظام السياسي باعتباره نظاما مغلقا، وبناءا ستاتيكيا ساكنا، ولا ينظر إليه ككيان ديناميكي متفاعل، زيادة على ذلك أنه يضيق من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية، كما لا ننسى أنه يهمل الاعتبارات غير القانونية، كالأوضاع الاقتصادية،

(1) سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 128-129.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الاجتماعية، والسياق التاريخي، والبعد الثقافي لقضية التنمية السياسية. هذا إذا تغاضينا الطرف عن طبيعة القانون هل أمر إلهي أم وضعي؟ أم إلهي ووضعي معا؟.

وعموما، فعلى الرغم من المطبات والمآخذ الموجودة في المدخل القانوني المؤسساتي، فإن هذا لا يمنعنا من الاعتماد عليه كأداة للتحليل ووسيلة للتفسير مكملة للمداخل الأخرى التي تدرس القوى الكامنة خلف المؤسسات. وإن كان المدخل القانوني قد عرف تراجعا مع بروز المداخل الأخرى وهيمنتها على دراسات السياسة المقارنة عامة، والتنمية السياسية خاصة، فإن المدخل القانوني ما يزال له أنصاره وخصوصا في المدرسة اللاتينية، وما يزال صالحا – إلى حد ما – لدراسة الكثير من الظواهر السياسية، ومن بينها قضية التنمية السياسية.

المبحث الثاني
المدخل الجدلي المادي

إذا كانت التنمية السياسية تهتم بدور المؤسسات السياسية التي تتحلى بجملة من الخصائص والمميزات تمكنها من أداء أدوارها ووظائفها، وبوجود نسق إيديولوجي ملائم لتطوير وتحديث النظام السياسي، فإن المدخل الجدلي المادي ينظر إلى النظام السياسي من خلال مسلمات أساسيته هي:

1 . أن النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي.
2 . أن المجتمع ينقسم إلى تكوينات تراتبية أو نوعية.
3 . أن العلاقة بين هذه التكوينات تقوم على وجود نمط ما أو درجة ما من الصراع، حيث بعضها يحكم وبعضها يحكم.
4 . أن فهم العملية السياسيـ ـة ونتائجها يستلزم بداية فهم التكوينات أو الجماعات الاجتماعية التي تسير النظام، سواء كانت طبقة أو جماعة أو نخبة.

http://www.opu-lu.cerist.dz

5 . أن الوضع الاقتصادي لأي طبقة من الطبقات[1] يرجع في المقام الأول إلى علاقة تلك الطبقة بوسائل الانتاج الهامة في المجتمع، وهذا الوضع الاقتصادي هو الذي يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية.

على أساس هذه المسلمات يعتبر المدخل الجدلي المادي النظام السياسي أنه بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع. ويكون النظام السياسي ناميا حين يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العمالية التي تعد وحدها الجديرة بعمل الرسالة التاريخية لإقامة المجتمع الاشتراكي، ثم المجتمع الشيوعي وذلك اتساقا مع ما يقتضي به التحليل المادي للتاريخ، وما تنطوي عن ذلك من تبلور للمصالح الاجتماعية، والاقتصادية للطبقات المختلفة، وما ينجم عن ذلك من نمو للوعي الطبقي واحتدام الصراع بين الطبقات، وانتصار للطبقة العمالية، وتطوير للبناء الكلي للمجتمع في نهاية الأمر.

وعلى ضوء ما تقدم، تنطلق تحليلات المدخل الجدلي المادي لقضية التنمية السياسية من اعتبار الدكتاتورية البروليتارية "دولة ديمقراطية حقيقية، تعكس نمط ديمقراطيا على درجة عالية من الإنجاز والامتيازات، هو ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير، التي لم تلبث أن تتحول خلال عملية تطورها إلى ديمقراطية اشتراكية للشعب... ففي ظلها لا يتمتع العمال بحقوق شكلية ولكنهم يملكون بالفعل جميع وسائل الإنتاج التي تمكنهم من إدارة اقتصاديات

(1) تعرف الطبقة على أنها عبارة عن جماعات من الناس، كبيرة العدد، تتميز عن بعضها، تبعا لموقعها في أحد نظم الإنتاج الاجتماعي التاريخية، وتبعا لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج وهي علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها في قوانين محددة واضحة، وتبعا لدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي تبعا لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع، وحجم نصيبها هذا. فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الأخرى، تبعا لتباين موقع كل منها في نسق الاقتصاد القائم في المجتمع.

لمزيد من المعلومات أنظر:

. أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1987، ص 50. 62.

http://www.opu-lu.cerist.dz

البلاد... ومن ثم فهم يتولون حكم البلاد بالفعل، ويديرون شؤون حياتها الاقتصادية، والسياسية، والثقافية"[1]. وهذا في حد ذاته جوهر العملية التنموية السياسية، والمعيار الحقيقي للتطور السياسي في سياق المدخل الجدلي المادي.

وتأسيسا على ذلك، فإن المدخل الجدلي المادي كان له أثر في تحويل بؤرة البحث من التركيز على القانون والدساتير والمؤسسات، إلى الاهتمام بتفاعل التكوينات الاجتماعية. وقد أثار هذا المدخل أسئلة جوهرية لم تطرح من قبل المداخل المنهجية السابقة، مثل: من يحكم المجتمع؟ وما هي الخصائص العامة لهؤلاء الحكام؟ وكيف تحافظ هذه المجموعة من الحكام على موقعها ومصالحها؟ وما هي علاقتها بباقي المجتمع؟

وليس ثمة شك في أن هذا المدخل فيه من الصدق بقدر ما فيه من التطرف، وفيه من المثالية أيضا بقدر ما فيه من الواقعية، وهو بذلك يواجه العديد من الانتقادات، وترد عليه الكثير من التحفظات، ومرد ذلك أن تحليلات المدخل الجدلي المادي تنطلق بصفة أساسية من مسلمة مبدئية تقتضي بأن النظام السياسي النامي إنما هو ذلك النظام الذي يعكس مصالح الطبقة العاملة وحدها، ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج، بما يحول دون حدوث الإستغلال في المجتمع، كما أنها ترى أن علاقة بوسائل الإنتاج هي العامل الحاسم والرئيسي في تحديد مفهوم الطبقة وتشكيل هرم التدرج الطبقي للمجتمع. هذا فضلا عن تأكيدها على دور الصراع في الحياة الاجتماعية. وهذه جميع ا أمورا خلافية لا يكاد ينعقد عليها اتفاق بين الباحثين.

إن الجزم بأن انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة، وسيطرتها على وسائل الإنتاج من شأنه أن يحقق التنمية السياسية في المجتمع، لا يعني بالضرورة تطوير بنية النظام السياسي ووظائفه، بل كل ما يعنيه ويترتب عليه هو أن السلطة

---

(1) محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 196.

http://www.opu-lu.cerist.dz

السياسية والسيطرة الاقتصادية قد انتقلت من طبقة إلى أخرى دون إفساح المجال أمام بقية الطبقات لأن تمارس حقها في المشاركة في السلطة أو في السيطرة على وسائل الإنتاج. كما أن ارتباط النظام السياسي بطبقة معينة وتعبيره عن مصالح هذه الطبقة دون غيرها لا يتفق مع المعايير الحديثة للتطور والتنمية السياسية، وما تقوم عليه من اعتبار عنصر الإنجاز هو المعيار الحقيقي لقياس درجة تنمية أو تخلف النظام السياسي.

ومن هذه الزاوية يواجه المدخل الجدلي المادي انتقادا أساسيا آخر مؤداه أن تركيزه على العامل الاقتصادي المادي هو أساس التمايز والترتيب الطبقي، إنما ينطوي على تصور ضيق ومحدود، ويقوم على نظرة أحادية شديدة التبسيط، يعترف بفعالية العامل المادي الاقتصادي، ويهمل العوامل الاجتماعية وغيرها، بحيث تبدو هذه العوامل وكأنها مجرد ظواهر إضافية أو متغيرات تابعة لا تأثير لها.

هذا بالإضافة إلى السؤال المحوري، هل ستزول الدولة فعلا كما يرى هذا المدخل؟ وهل فعلا الدولة نتاج التناقض الطبقي، ومن ثم سوف تزول بزوال الطبقات ؟ وهل ستزول الطبقات أم سوف تظهر هناك طبقات أخرى؟ وما هو مصير المادية التاريخية بعد الوصول إلى مرحلة اللادولة هل سيتوقف الديالكتيك أم ستظهر هناك تناقضات أخرى؟ وما هو الدليل على أن الشيوعية هي آخر مراحل التطور البشري؟ وهل يمكن القول إن المجتمع سوف يستغني عن السلطة السياسية المنظمة لحاجاته ومتطلباته؟

وتجدر الإشارة في النهاية، إلى أن التداعي المنطقي لكل ما تقدم من مآخذ لتحليلات المدخل الجدلي المادي مردود عليه، هو الشك في قدرة وكفاءة هذا المدخل في التحليل العلمي، والتحرز من الاعتماد عليه في دراسة التنمية السياسية. ولكن بالرغم من ذلك فإن الدور المحوري للطبقة وتحليل التناقضات، والتدرج الاجتماعي، كلها تساعد الباحث على الإلمام بجميع الجوانب التي قد أهملتها المداخل الأخرى.

http://www.opu-lu.cerist.dz

المبحث الثالث

المدخل البنائي الوظيفي

يعتقد بعض الباحثين أن استخدام البنائية الوظيفية[1] في الدراسات السياسية ترجع إلى "**أفلاطون**" و "**أرسطو**" اللذين كانا من أوائل الدارسين الذين اهتموا بالوظائف التي ينبغ ي أن يؤديها النظام السياسي من أجل تدعيم وتنظيم المجتمع السياسي المحلي. وربما كان ذلك صحيحا، ولا يتناقض مع ما تؤكده الدراسات المعاصرة من أن المحاولة الرائدة في هذا المجال قد ظهرت في مطلع القرن الماضي على يد "**فرنك جودناو**" «**Frank Goodnow**»، ثم بلغت أوج تطورها مع تبلور نظرية النظم التي تعتبر الفكرة الأهم التي خرجت منها معظم التحليلات في حقل علم السياسة عامة، ودراسات التنمية السياسية خاصة، ابتداء من نموذج التحليل النسقي، الذي يعد الصياغة السياسية الأولى لنظرية النظم، وامتدادا إلى النموذج الاتصالي الذي طوره "**كارل دويتش**" «**Karl Deutch**» الذي له

---

(1) رغم قدم البحث في هذا المجال واتساع نطاقه إلا أن الدراسة الموضوعية والعملية لهذه القضية لا تبعد كثيرا عن ستينيات القرن الماضي؛ وتعزى بوجه خاص إلى عالم السياسة الأمريكي "جبرئيل ألموند" «Gabriel ALMOND». "فأفلاطون" و "أرسطو" مثلا تناولا هذه القضية بحثا عما يجب أن يقوم به النظام. كما تعرض منظروا السياسة الليبراليين في القرن 18م و 19م للقضية ذاتها من منطلق الاعتبارات الأخلاقية والمعيارية أيضا؛ وقد أشار "كارل دويتش" «Karl W. Deutch» في مقاله "التعبئة الاجتماعية والتنمية السياسية" «Social Mobilization and Political Development» إلى تأخير عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي على أداء النظم السياسية واستقرار الحكومات وقدراتها. كما أشار "ديفيد إيستن" «.David Easton» إلى القدرة على معاجلة متطلبات النظام السياسي، وأنماط الأداء الحكومي، ولكن كلا من "دويتش" و "إيستن" لم يحاولا تقديم تصورتحليلي لمفهوم القدرات «Capabilities»، ولذلك تعتبر جهود "ألموند" في هذا المجال من أكثر المعالجات وأقربها إلى الواقع العملي، سيما وأنه يعتبر تحديد وتحليل قدرات النظام السياسي "موضوع بحث ميداني" وليس مجرد قضية بحث نظري أكاديمي فقط، ومن ثم سوف اعتمد على ما قدمه "ألموند" من تحليلات في هذا المجال. لمزيد من المعلومات حول موضوع قدرات النظ ام السياسي. لمزيد من المعلومات عن النظرية الوظيفية، أنظر:

- عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص88-89.

http://www.opu-lu.cerist.dz

كتاب هام حول عصب الحكومة الذي يقصد به العملية الاتصالية، ثم إلى صياغة **"جابرائيل ألموند"** «**Gabriel Almond**» لنفس النظرية، وغيرهم الذين أضافوا إلى التحليلات البنائية الوظيفية كثيرا من الأبعاد، والمفاهيم الجديدة، وذلك من خلال تركيزهم على الأبنية والوظائف، وتجنبهم التركيز على الدساتير، والمؤسسات الحكومية الرسمية، وقد استخدموا في ذلك مفهوم النظام محل الدولة، والوظيفة محل السلطة والقوة، والأدوار محل المناصب، والأبنية بدلا من المؤسسات.

من هذا المنطلق فإن المدخل البنائي الوظيفي يقوم على استخدام النظرة الإجمالية الشمولية في تناول الأبنية الاجتماعية، بحيث لا ينظر إليها كتجمعات من الأفراد، أو العناصر، أو الوحدات، وإنما كمنظومة كاملة، تتألف من عناصر موحدة القياس أو مستويات قابلة للاستبدال والتغيير متفاعلة مع عناصر أخرى قابلة أيضا للاستبدال والتغيير، ويتم التفاعل بينها بمعاملات منظمة، وعلى قواعد وقوانين يمكن تكرارها والسيطرة عليها. وتقوم هذه النظرة الإجمالية الشمولية على دراسة كيفية تعلق بعض العناصر ببعض داخل التركيب العام الذي يحكم المنظومة، بغض النظر عن خصائص هذه العناصر.

ومن هنا يمكن القول، أن التحليل البنائي الوظيفي يقوم أساسا على افتراض مبدئي مؤداه أن النظام النامي هو ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا. ومعنى هذا أن النظام السياسي النامي-حسب هذا المدخل- يتميز بخصائص وسمات معينة، تتمثل في شمولية النظام السياسي لكافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوارا وأنشطة معينة، وأن هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها، ولا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها. ويستتبع هذا بالضرورة أن يكون ثمة نوع من التساند والاعتماد المتبادل بين مكونات النظام السياسي، بحيث يعكس كل تغيير يطرأ على خصائص أو

http://www.opu-lu.cerist.dz

أنشطة أي مجموعة من هذه المكونات على بقية المكونات الأخرى، كما يؤدي كل تغيير في مجموعة فرعية من التفاعلات إلى تغييرات مصاحبة في كل المجموعات الفرعية الأخرى.

وإذا كان النظام السياسي- حسب أنصار المدخل البنائي الوظيفي- لا يوجد في فراغ، ولا يعمل في فراغ. كما أنه ليس نظاما مغلقا على نفسه، فإنه يعتبر كأي من النظم الاجتماعية الأخرى نظام فرعي يرتبط ببناء كلي أكبر وأوسع نطاق منه. وأكثر شمولا عنه، هو النسق الاجتماعي الكلي. كما أن النظام السياسي نظام منفتح على البيئة الخارجية سواء كانت هذه البيئة محلية، أو خارج نطاق المجتمع المحلي الذي يوجد فيه. ويذكر أنصار المدخل البنائي الوظيفي أن هناك ثلاثة وظائف يعتبرونها مهمة عند دراسة التنمية السياسية، وهذه الوظائف هي:

http://www.opu-lu.cerist.dz



http://www.opu-lu.cerist.dz

1 – قدرات النظام السياسي:

يتمتع النظام السياسي بقدرات معينة، تحدد وتؤثر على كيفية أدائه لوظائفه وأدواره، وتساعد في الوقت نفسه على قياس مدى كفاءته وفعاليته في التعامل مع بيئته المحلية والدولية. فضلا عن أن هذه القدرات تعد من المستلزمات الوظيفية الأساسية التي يعتمد عليها النظام لكي يحافظ على بقائه واستمراره ، ويتمكن من تحقيق تكامله ووحدته. ومن هنا يمكن التنبؤ- حسب هذا المدخل- باحتمالات التغيير والإنماء السياسي وتفسيره، ويصبح من المتاح قيـ ـاس مستوى التنمية أو التخلف السياسي على حد سواء.

ويتميزالمدخل البنائي الوظيفي بمجموعة من القدرات الأساسية، وإن كانت ثمة اختلافات نسبية في كفاءة وفعالية هذه القدرات من نظام سياسي إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، و أيضا داخل النظام السياسي الواحد. وتتمثل هذه القدرات، في خمس قدرات رئيسية هي:

. القدرة الإستخراجية «Extractive capability».

. القدرة التنظيمية «Regulative capability».

. القدرة التوزيعية «Capability Distributive».

. القدرة الرمزية «SymbolicCapability».

. القدرة الإستجابية «Responsive Capability».

ونستعرض كل من هذه القدرات بشيء من التفصيل المناسب[1].

أ – القدرة الإستخراجية:

وتشير هذه القدرة إلى مدى كفاءة النظام الإستخراجية، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئتين المحلية والدولية على حد سواء. وتعتبر هذه

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول قدرات النظام السياسي أنظر الكتاب القيم:

. جبرائيل الموند، وآخرون، **السياسة المقارنة: إطار نظري**، (ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي)، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996، ص 289-302.

http://www.opu-lu.cerist.dz

القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي.

ب - القدرة التنظيمية:

وتشير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام. بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها. وتعتمد هذه القدرة أساسا على استخدام أو التلويح باستخدام الإكراه المادي، هي لذلك تعتبر قدرة أساسية للنظام السياسي، ومميزة له عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى. غير أن هذه القدرة إذا ما تعدت حدودها المشروعة، فإنها ستصبح أداة قمع تحرم الحقوق والحريات العامة.

ج – القدرة التوزيعية:

وتشير إلى توزيع المنافع من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكانات الاجتماعية والفرص بين الأفراد والجماعات. ويمكن قياس هذه القدرة عن طريق تحديد كمية ونوعية الأشياء الموزعة والمجالات الحياتية التي تشملها العملية التوزيعية.

د - القدرة الرمزية [1]:

ويقصد بها مدى تدفق الرموز المؤشرة في النظام السياسي إلى داخل المجتمع والبيئة الدولية على حد سواء. وتتضمن هذه الرموز كل ما تبديه الصفوة

(1) يعرف الفيلسوف الألماني "أسوالد شبينغلر" 1830-1936 الرمز: "بأنه شبيه للوجود الحقيقي، والرمز شيء غير قابل للتفسير، وذلك لأنه إذا فسر، فإنما يفسر عندئذ برموز أخرى... فالرمز لمحة من لمحات الوجود الحقيقي وهو يدل عند الناس ذوي الشعور اليقظ على شيء من المستحيل أن يعبر عنه بلغة عقلانية، وهو دلالة تقوم على يقين باطن مباشر. يرتبط ارتباطا مباشر بالصبر، فهو يدل على شيء ما عضوي حي..."

. أسوالد شبينغلر، **تدهور الحضارة الغربية**، ترجمة أحمد الشيباني، بيروت: مكتبة الحياة، 1964، ص 19.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الحاكمة من تأكيد على القيم التي من شأنها إثارة حماس الجماهير، وما تبديه من اهتمام بالتراث القومي والمناسبات الوطنية، أو ما يصدر عنها من خطب وتصريحات في أوقات الأزمات إلى غير ذلك من المناسبات والأحداث، ويمكن بواسطتها تعبئة وتحريك احتياطي التأييد في المجتمع.

هـ . – القدرة الاستجابية:

وتشير هذه القدرة إلى العلاقة بين مدخلات النظام المحلية أو الدولية (**Input**)، وبين مخرجاته (**Output**)، ومدى قدرة النظام نفسه على الاستجابة لكل ما يصدر عن ظروف والأوضاع المتغيرة من مدخلات جديدة تقتضي قرارات وسياسات ملائمة، وهذا من خلال العملية (**Process**)، ثم التغذية الراجعة (**Feed Back**).

2 – وظائف التحويل:

ويقصد بها دراسة كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات تتخذ شكل قرارات وسياسات وإجراءات تنفيذية. وتتمثل هذه الوظائف في ستة عمليات رئيسية هي: التعبير عن المصالح، وتجميعها، وصنع القواعد، وتطبيقها، ثم الفصل في المنازعات وفقا للقواعد، وأخيرا الإتصال السياسي.

3 – وظائف التكيف والحفاظ على النظام :

حتى يحافظ النظام على بقائه واستمرار أداء وظائفه، لابد أن يتكيف مع التغيرات التي تطرأ من داخله، أو من البيئة المحيطة به. وهو في ذلك شأنه شأن جميع النظم الاجتماعية الأخرى، ووسيلته في ذلك هي عملية التنشئة والتجنيد السياسي.علما بأن التنشئة هي عملية يتم بمقتضاها حصر الفرد أو إذابته في الجماعة يأهل للتفاعل الإيجابي والانسجام معها.

http://www.opu-lu.cerist.dz

من هذا المنطلق، فإن وصف المتطلبات الأساسية لأي نظام سياسي نامي ومتطور- على حد تحليل المدخل البنائي الوظيفي خاصة مع الجهود التي قدمها "**ألموند**" و "**باول**" «**Gabriel Almond**»، «**Powell**» في هذا الشأن – هو نتائج للحوادث من البيئة الدولية، والمجتمع المحلي، أو من النخبة السياسية داخل النظام السياسي ذاته، ومهما كان مصدر هذه التأثيرات فهي تتضمن تغيرا مهما في حجم انسياب المدخلات للنظام السياسي ومحتواها. وعندما لا يكون النظام السياسي قادرا على مواجهة المشاكل والأزمات، فإن التطور والنمو يحدث إذا أصبح لدى النظام القدرات للتكيف القادر على مواجهة هذه التحديات، وإلا فالنتيجة ستكون تراجعا وتنمية سلبية.

على الرغم من أن المدخل البنائي- الوظيفي قد اهتم بتحليل النظام السياسي النامي، وبخاصة أعمال"**غابرائيل ألمون**" «**Gabriel Almond**» وزملائه "**باول**" «**Powell**»، و"**لوسيان باي**" «**Lucien Pye**»، و "**كلمان**" «**Kolman**»، و "**سيدني فربا**" «**Sidney Verba**»، إلا أن هذه التحليلات يتخللها ضعف في ثناياها تضعف من تأثيرها، وتدفع إلى اتخاذ اتجاه معاكس لها. وقد حدد الأستاذ "**نصر محمد عارف**" جوانب قصور المدخل البنائي الوظيفي في النقاط التالية:

1- أن التحليل البنائي الوظيفي طمس الإنسان بحيث اختفى نهائيا من نظرته وتحليلاته، فلا يوجد لدى مفكريه اهتمام به، ولا بخصائصه الفردية، وإنما ينصب تركيزهم على النظام فقط، بحيث أصبحت نظرتهم وكأنها نموذج مبسط للنظام بالمعنى المجرد، أو نمط مثالي يطبق على كل المجتمعات في الماضي والحاضر والمستقبل.

2- الطبيعة المكانيكية لهذا التحليل، حيث يعتبر أن النظام نسق آلي يتحرك بطريقة تلقاية بصورة تتجاهل العنصر الاجتماعي المكون لهذه النظم الذي يصعب التنبؤ بسلوكه أو التحكم فيه.

http://www.opu-lu.cerist.dz

3 - التبسيط المبالغ فيه في الاقتراب من الظاهرة الاجتماعية، واعتماد منطق التناقضات مثل البساطة في مقابل التعقيد، والكلية في مقابل التشتت، والتشابك في مقابل التخصص، والأبنية المصطنعة في مقابل الأبنية الطبيعية، والتماسك الاجتماعي في مقابل التماسك العضوي، والميول الجماعية في مقابل الميول الذاتية...الخ[1]. مما يعطي هذه القيم صفة العمومية، بحيث تعتبر القيم السائدة في المجتمع الغربي هي دائما الأكثر رقيا، وتلك المخالفة لها تعبر عن نموذج تنموي أدنى ومتخلف.

4 . إضافة إلى ذلك، فإن هذا المدخل محدود جدا فيما يتعلق بمدى مساهمته في فهم مجتمعات تمر بحالات تغير جذري وأساسي. ومن المفارقة أن علماء السياسة قد بدأوا في إستخدام هذا المدخل لدراسة التغير السياسي في نفس الوقت الذي بدأ فيه هذا المدخل يتعرض للانتقادات في مجال علم الإجتماع نظرا لمحدوديته وعدم قدرته على دراسة هذه الظاهرة.

المبحث الرابع

المنظور البيئي الحضاري: مدخل منهاجي بديل لدراسة التنمية السياسية

من خلال العرض والتحليل لمجموع المفاهيم والمداخل المنهجيـ . ـة السابقة رغم تعددها وتعارضها الظاهري، بما يوحي بأنها بدائل يتجاوز لاحقها قصور سابقها، نجد أنها جميعا تشترك في مجموعة من الخصائص تضع قيودا على صلاحيتها في دراسة واقع مجتمعات العالم المستضعف، ناهيك عن قصورها الذاتي عن الإحاطة بالظاهرة الإنمائية حتى في المجتمعات التي طرحتها.

(1) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المرجع السابق الذكر، ص 175.

http://www.opu-lu.cerist.dz

انطلاقا من هذا الطرح، ومحاولة منا لإيجاد إطار نظري ومنهجي بديل وأصيل في دراسة مسألة التنمية السياسية، يجب بداية تحديد جوانب قصور وضعف مسلمات وأسس المداخل المنهجية السابقة، وما تطرحه من قضايا التي لم تستطع هذه المناهج القائمة احتوائها أو التعامل معها.

أولا: قصور المداخل المنهجية السائدة في دراسة التنمية السياسية:

لقد أصبحت المداخل المنهجية التي استخدمت في دراسة التنمية السياسية موضوع نقد وتجاوز، وهذا يرجع لجوانب القصور التالية:

1- المحدودية في فهم الواقع السياسي للمجتمعات المستضعفة. نظرا لعدم استطاعة هذه المداخل التفاعل مع البيئات محل الدراسة أو التعبير عنها، بالإضافة إلى أن إطارها النظري لا يتسع ليشمل العديد من الظواهر والأسباب الفاعلة في هذه المجتمعات، والتي لا يمكن استيعابها في ظل هذه المداخل المنهجية، مثل الثقل الملموس للتاريخ، ممثلا في التقاليد والعادات والأعراف والقيم المتوارثة.

2 - التبسيط المبالغ فيه في الاقتراب من الظاهرة الاجتماعية، واعتماد منطق التناقضات الثنائية في دراسة الظاهرة التنموية.

3 - التناقض بين المفاهيم والواقع السياسي الذي تعالجه هذه المداخل المنهجية، ذلك أن هذه المفاهيم رغم أنها مطروحة لمعالجة أوضاع المجتمعات المستضعفة، إلا أنها صادرة عن خبرة تاريخية مغايرة تماما لموضوعها، ومن ثم فإنها تقوم على افتراضات جامدة سواء تلك النابعة من المدخل البنائي الوظيفي، أو من المدخل الجدلي المادي الذي أصبح بدوره يميل إلى تكريس الأوضاع القائمة. وهنا يثور التساؤل: هل يمكن لمثل هذه المفاهيم التي نشأت وتطورت في مجتمعات مغايرة، مختلفة في ظروفها التاريخية والاجتماعية والدولية عما هو عليه الواقع في المجتمعات المستضعفة أن تسهم في تفسير الواقع المتغير لهذا العالم؟

http://www.opu-lu.cerist.dz

4 - كذلك بالنظر إلى مفهوم الأزمة[1] كما جاء في هذه المداخل المنهجية نجد أنها ليست قاصرة على المجتمعات المستضعفة، كما أن عدم وجودها لا يعني الوصول إلى حالة التقدم أو التنمية. فكثير من المجتمعات المتقدمة– بمفهوم هذه المداخل– تعاني من بعض هذه الأزمات. مثل أزمة التكامل التي تعاني منها بريطانيا. ولا يعد ذلك دليلا على أن هذه المجتمعات ما زالت قيد النمو. كما أن بعض الدول التي يوصف بأنها متخلفة قد تخلصت تماما من بعض هذه الأزمات، مثل أزمة التغلغل، أو أزمة التوزيع، وأزمة التكامل، و لم تصل بعد إلى مرحلة الدول المتقدمة، أو التي تجاوزت مرحلة التخلف، ومثال عن ذلك الدول النفطية والدول ذات المصادر التقليدية للشرعية.

5 - إن هذه المفاهيم والمداخل المنهجية التي تنطلق منها النظريات الغربية لا تعبر عن حقيقة موضوعية، بمقدار تعبيرها عن نظرة أوربية متمركزة حول الذات «**Eurocentrisme**» لمنطقة استنزفت مواردها عبر قرون تاريخية ماضية، وتحاول أن تبقيها تابعة لها، متخلفة عنها تسير خلفها. وهذا ما تؤكده أطروحة"**روزا لكسمبورج**" «**Rosa Luxemburg**» القائلة بأن تحقيق فائض القيمة يتم في الأطراف ما قبل الرأسمالية، وبأن انتقال هذه الأطراف إلى الرأسمالية يؤدي إلى أزمة في تحقيق فائض القيمة، ولا بد من وجود الأطراف ما قبل الرأسمالية، التي سرعان ما تنهار إن اختفت الأطراف ما قبل

(1) برز هذا المفهوم في إطار دراسة التحديث السياسي كمفهوم يعبر عن حالة انتقالية تمر بها المجتمعات المتخلفة، وهي في طريقها إلى الحداثة والتنمية، حيث أن عملية التحديث تفرز العديد من الأزمات والمشاكل التي تستوجب تحقيق التنمية السياسية للتغلب عليها. وقد حصرها "لوسيان باي" «Lucien Pye» في ست أزمات: أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة التغلغل، وأزمة المشاركة، وأزمة التكامل، وأزمة التوزيع.

. للتفصيل أكثر حول دراسة أزمات التنمية السياسية، أنظر على سبيل المثال:

. أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: مطابع الرسالة، 1987، ص52–54.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الرأسمالية. فلولا وجود استغلال ونهب المجتمعات المستضعفة لما وصلت المجتمعات الغربية إلى هذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتقني.

6 - اعتبار هذه المفاهيم والمداخل المنهجية الثقافات غير غربية ثقافة واحدة تقليدية تشترك جميعها في كونها ثقافة مرحلة متخلفة عن الثقافة الغربية، ومعيقة للتحديث السياسي، وهذا لا يعني– حسب هذه المداخل النظرية والمنهجية – سوى واحد من أمرين أو كليهما معا:

أ – إن التنمية والتحديث ليست إلا أحد أبعاد مفهوم التغريب **Weaternization**، أو صياغة وتشكيل المجتمعات البشرية على صورة المجتمع الغربي المعاصر، الذي تجعل منه الهدف النهائي لتطورها.

ب – إن هناك ثقافة عالمية واحدة يشترك فيها البشر جميعا على اختلاف دياناتهم، ولغاتهم، وأجناسهم، وهذا مخالف للواقع العالمي. حيث أن الثقافات متعددة بتعدد الملل والنحل، ولكل ثقافة أسلوب في التفكير أو النظر، منتزع من الدن الذي تدين به، ولا يأخذ بعضها من بعض شيئا إلا بعد عرضه على أسلوبها في التفكير، فإن استجاب أخذته وعدلته وإن استعصى نبذته[1].

وبالتالي فإن الأسباب الكامنة وراء تدهور أوضاع المجتمعات المستضعفة لا ترجع إلى بنية ثقافتها، بقدر ما ترجع إلى العامل الخارجي المتمثل في النهب الأوربي الغربي والبغي والسيطرة واستتراف الموارد وتشويه الهيكل الاقتصادي، ثم تشويه البناء الثقافي وافتقاده فعاليته الأصلية[2]، ولكن هذا لا ينفي دور العوامل الداخلية التي تمثلت في فساد النخب السياسية المتغربة، والظلم الاجتماعي، والركود الفكري.

(1) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، **المرجع السابق الذكر**، ص 312.

(2) خير دليل على ذلك السياسة الثقافية و التعليمية التي اتبعها الاستعمار الفرنسي في الجزائر. و لا يزال إلى اليوم يريد فرض مناهجه الثقافي والتربوي العقيم والإغترابي.

http://www.opu-lu.cerist.dz

7 . أن هذه المداخل المنهجية لا تزال تترع إلى المبالغة في التعميم المبني على تصور امكانية بناء نموذج للمجتمع المتخلف ومشاكله، كما لو كان موقف معين وحيد للتخلف، لا تكون المواقف التجريبية إزاءه سوى تنويعات على هذا النمط المثالي، وهذا بالطبع يتناقض مع واقع المجتمعات المتخلفة التي تتباين الخلافات بينها لدرجة تمنع توصيفها كنموذج واحد على الأقل إلا بالنسبة للملامح شديدة العمومية.

8 . وتلك المداخل المنهجية تتجاهل أيضا، أو تقلل من أهمية السياق الدولي المتغير الذي يجري فيه تطور المجتمعات المتخلفة، مع أن هذا السياق يمثل محددا حاسما للتغير في العالم الثالث، إلى الدرجة التي يرى معها البعض أن التغير في النظم الإجتماعية في العالم الثالث إنما في الأساس خارجي أكثر منه داخلي. ولكن أدبيات التنمية السياسية، وتطوراتها المعاصرة (وقد صيغت أساسا طبقا لظروف العالم الغربي ومصالحه) لم تأخذ في الإعتبار العوامل الحاسمة بالنسبة لظروف العالم الثالث مثل أثر التراث الإستعماري، والمعونة الخارجية بكافة أشكالها، والتأثير الواضح للمؤسسات متعددة الجنسية. كما أن أدبيات السياسة العامة، لم تول سوى أولوية ضئيلة للكيفية التي لا تزال بها عملية صنع القرارات في عديد من بلدان العالم الثالث، تخضع للهيمنة الثقافية المستمرة للقوى الإستعمارية السابقة.

9 . ومن ناحية أخرى تسعى هذه المداخل لتكريس الأوضاع القائمة في البلدان المتخلفة، عن طريق دعم مواقع النخب الحاكمة، والنظر إلى "النظام العام" وكأنه الغاية وليس الوسيل للمجتمع، طون اعتبار لمحاولة قياس تكلفة الحفاظ على ذلك النظام.

إن الإصرار على استخدام هذه المفاهيم والمداخل المنهجية دون محاولة لتطوير مفاهيم ومداخل منهجية بديلة ونابعة من البيئة السياسية والاجتماعية للمجتمعات غير الأوربية الغربية، منسجمة مع ومسلماتها وأهدافها بحجة أن المسالك البحثية الشائعة هي الأكثر فعالية دون نظر إلى أنها وضعت لتناسب

http://www.opu-lu.cerist.dz

واقعا مغايرا استمدت منه مقاييسها وأدواتها. كما أنها تعبر بصورة أو بأخرى عن نظرة المجتمع الأوربي للعالم غير الأوربي التي تنبع من مصالحه وتحيزاته وأهدافه[1]، فالإصرار على استخدام هذه المفاهيم والمداخل المنهجية الغربية سوف يؤدي إلى المزيد من التدهور على مستوى الفكر والحركة في قضية التنمية السياسية.

وإذا جاز لنا أن نفترض أن التوجه النظري والمنهجي في دراسة التنمية السياسية يجب أن يرتبط بالمتغيرات الواقعية والظروف التاريخية والحضارية والبيئية للواقع الذي تدرسه، فإنه يصبح الإستعانة بالمفاهيم والمداخل المنهجية التي صيغت للحفاظ على الأوضاع القائمة غير ملائمة لهذا الواقع. لذا لزاما علي – ومن منطلق محاولة لتأصيل إطار نظري ومدخل منهجي ملائم – أن أستفيد من جهة من المداخل المنهجية السابقة من خلال تحييد ما بها من قصور ومن تحيزات، وإعادة توظيفها في إطار أنساق أخرى وفي إطار كليات مختلفة، ومن جهة ثانية مراعاة خصوصية الظواهر في النظم السياسية للمجتمعات المختلفة، وأبعادها البيئية الحضارية والتاريخية والثقافية.

ثانيا: تأصيل مدخل منهجي بديل لدراسة التنمية السياسية:

في محاولة لوضع مدخل منهاجي بديل لدراسة مسألة التنمية السياسية في ضوء المنظور البيئي الحضاري، نثير مجموعة من التساؤلات تتعلق بماهية المنظور البيئي الحضاري؟ وما هي الدواعي والمبررات التي تستلزم القيام بعملية التأصيل المنهاجي؟ وهل يستطيع هذا المنظور تحقيق قدر من العمومية المنهجية، أم أنه مؤطر بالخصوصية إبتداءا؟

---

(1) منى أبو الفضل، "التأصيل المنهاجي لدراسة النظم السياسية العربية"، **محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، العام الجامعي 1983– 1984، ص 8.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وفي البداية يجب تحديد ماهية البيئة والحضارة، هاذين المفهومين اللذان يعدان جوهر البحث في هذا السياق. فمصطلح البيئة إحتل مكانة هامة في مختلف الكتابات الفلسفية والعلمية، سواء عند المفكرين القدماء ابتداءا من الحكيم "**كونفيشيوس**"، إلى الفيلسوف "**أرسطو طاليس**" (384-322ق م)، ومرورا بعلماء الإسلام أمثال "**شهاب الدين أحمد بن أبي الربيع**" (218 -272 هـ . /833-885 م)، و "**عبد الرحمان بن خلدون**" (1332-1406م). أو سواء عند المفكرين الغربيين أمثال "**دوايت والدو**"«**Dwight Waldo**»، و "**فرد ريجز**" «**Fred Riggs**»، و "**وليام سيفين**" «**Wiliam Siffin**»، و "**جون جاوس**" «**John Gaus**»، وغيرهم عند الغرب.

وأمثال "**مالك بن نبي**" (1323-1393هـ ./ 1905-1973م)، و"**علي شريعتي**" (1352-1397هـ ./1933-1977م)، و "**جمال حمدان**"، و "**محمد سعودي**"، و "**أحمد صقرعاشور**"، و "**منى عبد المنعم أبو الفضل** " عند العرب المسلمين. كما لا يفوتني ذكر المنظرين اليابانيين الذين اهتموا في كتاباتهم الفلسفية والعلمية بموضوع البيئة، والذين أبدعوا في نظرية (ز=**Z**)..الخ.

ولقد إستطاع "**عبد الرحمان بن خلدون**" أن يحدد مفهوما للبيئة من خلال كتابه" **المقدمة**" مركزا اهتمامه حول تأثير المناخ على السلوك البشري والجماعات البشرية. وفي كل هذا نجد تأكيدا صارخا لعلاقة التأثير والتأثر التي تحدث بين الإنسان والبيئة، وبهذا يكون العلامة "**عبد الرحمان بن خلدون**" قد سجل تقدما على «**Charles de Secondat Montesquieu**» (1686-1755م) الذي إدعى أن تأثير المناخ هو أول التأثيرات.

وإذا رجعنا إلى الكتابات الأكاديمية التي أصلت في السياسة والإدارة، نجد كتابات "**جون جاوس**" «**John Gaus**» الذي اعتمد على أعمال علماء الإجتماع خلال العشرينيات من القرن الماضي الذين كانوا يبحثون في علاقة

http://www.opu-lu.cerist.dz

الحياة الإنسانية بالبيئة المحيطة، كذلك دراسات المفكر الفرنسي **"ميشال كروزيه"** «**Michel Crozier**»، وكتابات **"فرد ريجز"** التي أعطت أهمية قصوى للإعتبارات البيئية في دراسة النظم السياسية والإدارية للمجتمعات. فالنقطة الرئيسية حسب هؤلاء المفكرين أنه يمكن فهم النظام السياسي بشكل أكبر إذا استطعنا التعرف على الظروف المحيطة بها، والتأثيرات والقوى التي تشكلها وتغيرها، ودراسة الأثر المتبادل لهذه النظم على البيئات التي تتواجد فيها[1].

أما مفهوم الحضارة، الذي ساده التشويه والتلبيس ما أخرجه عن سياقه الصحيح، وأفقده جوهره ومعناه، فقد أصبح هذا المفهوم مرادفا للمدينة، أو الثقافة، أو يشملها معا[2]. وهناك من ربط مفهوم الحضارة بالحضر بحيث جعله عكس البداوة[3]. أما من جانب التعريف اللغوي لمفهوم الحضارة، فهو يخالف تماما لما سبق الحديث عنه. فالحضارة مشتقة من حضر، تعني الحضور، وهي نقيض المغيب أو الغيبة، حضر يحضر حضورا وحضارة، وتعني الحضور الدائم والتجدد[4].

---

(1) فيريل هيدي: **المرجع السابق الذكر**، ص 50.

(2) يعرف "رالف بدنكتن" «RALPH PINDDINGTON» الحضارة: بأنها مرادف للمدينة، وهي مجموعة الأدوات المادية، والفكرية التي يستطيع بها ذلك الشعب إشباع حاجاته الحياتية والاجتماعية، وتكييف نفسه لبيئته. كما يعرف معظم علماء الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) أن الحضارة ما هي إلا مجرد نوع خاص من الثقافة، حيث أن الثقافة هي أنماط السلوك المشترك السائد في مجتمع معين، سواء كانت معنوية أو مادية.

أنظر:

. أحمد شلبي: **موسوعة النظم والحضارة الإسلامية، الجزء الأول، تاريخ المناهج الإسلامية**، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1982، ص 19-22.

(3) عبد الرحمان ابن خلدون، **المرجع السابق الذكر**، ص 888-893.

(4) ابن منظور، **لسان العرب**، القاهرة: دار المعارف، د.ت.، ص 906-907.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ومن هذا المنطلق، فإن المنظور البيئي الحضاري[1] لدراسة التنمية السياسية في محاولته لوضع مدخل منهجي بديل وأصيل، فإنه يجمع في هذه المحاولة بين مراعاة خصوصية الظواهر في النظم السياسية للمجتمعات المستضعفة عامة والمجتمعات العربية الإسلامية خاصة، وأبعادها التاريخية والثقافية، وبين التواصل والإستفادة من المداخل المنهجية التي سادت الأدبيات الغربية دون الوقوع في تحيزاتها، وذلك التعامل يسهم في نفي الثنائيات الإيديولوجية القائمة بين التراث والمعاصرة، والأصيل والوافد، والحديث والتقليدي، ثم يكون بعد ذلك التطوير والبناء لأطر نظرية تجمع بين الثنائيات دون انغلاق في أي منهما، وبحيث تكون الظواهر محل البحث والتحليل والمجتمع الذي توجد فيه بأطره الثقافية والاجتماعية والتاريخية، هي المنطلق الذي يقدم الكليات التي ينبغي التعامل معها، وتكون الأطر التحليلية والنظريات التي طورت في سياق إنساني وحضاري آخر، هي الأدوات التي يستفاد منها وبها في سبيل إجادة الفهم والتحليل والتفسير لهذا المجتمع وظواهره.

ومن خلال هذه المقدمات، وبناءا عليها، يمكن إثارة التساؤلات التالية، أولهما: ما هي الدواعي والمبررات التي تستلزم القيام بعملية تأصيل منهاجي؟، وثانيهما: ما هي المقومات والأسس التي تم تأصيلها كمقومات لهذا المدخل المنهجي البديل لدراسة التنمية السياسية؟

(1) يرجع الفضل في صياغة "المنظور الحضاري" وتوظيفه في دراسة النظم السياسية العربية إلى العالمة الدكتورة منى عبد المنعم أبو الفضل، "التأصيل المنهاجي لدراسة النظم السياسية العربية"، **مجموعة محاضرات لطلبة قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، 1982-1983، وتقع في جزئين وملحقات تتضمن أشكالا توضيحية وتفصيلات في بعض المواضيع.

http://www.opu-lu.cerist.dz

1 – مبررات ودواعي تأصيل مدخل منهجي بديل لدراسة التنمية السياسية:

إن محاولة إيجاد مدخل منهجي بديل في حقل التنمية السياسية ينبع أساسا من دواعي ومبررات معينة يتعلق جزء منها بمعطيات الواقع العربي الإسلامي، وثانيهما نابعة من الواقع العالمي الفكري والمنهجي.

أ . الدواعي الذاتية النابعة من الواقع العربي الإسلامي:

وتتجلى فيما يلي:

1 – تركيز النظم والمجتمعات العربية الإسلامية كما يرى العالم والمفكر الجزائري **"مالك بن نبي"** على الإستهلاك والحقوق بدلا من التركيز على الواجب والإنتاج. فالتركيز على الإستهلاك والحقوق دال ومؤشر على انهيار المجتمع لأن هذا التركيز يستترف القوى في الإستهلاك دون مبالاة بقيم الإنتاج وطرقه وفعاليته، والتركيز على الإثنين مؤشر على ركود المجتمع، مجتمع ينتج ليستهلك لا أكثر[1].

وفي هذا السياق، فإن السياسات التي اعتمدتها، ولا تزال تعتمدها بعض الأنظمة في العالم الإسلامي ومنها النظام الجزائري منذ إرساء أسس الدولة الوطنية 1962، قد عملت بالعكس على تحويل الأفراد من منتجين إلى مستهلكين، فإذا كان الإستعمار قد حول المسلم إلى وسيلة من وسائل الإنتاج، فإن هذه الأنظمة جعلت المسلم غاية الإنتاج دون وسيلة له، يأكل دون أن ينتج، يطالب بالحقوق دون القيام بالوجبات،في حين القاعدة الأخلاقية والنظريات الاقتصادية تقوم على مبدأ تسبيق الواجبات على الحقوق، فأية دولة

---

(1) هناك ثلاث أنواع من المجتمعات في هذا المجال كما يرى "مالك بن نبي":

. مجتمع ينمو، فيه الإنتاج أكبر من الاستهلاك.

. مجتمع منهار، فيه الاستهلاك أكبر من الإنتاج.

. مجتمع راكد، في الإنتاج يساوي الإستهلاك.

http://www.opu-lu.cerist.dz

لا يمكن مهما كانت قوتها أن تستمر في العمل بمفتاح الحقوق قبل الواجبات، لأنه لا تقوم حياة بدون إنتاج. وهكذا إذا استهدف الاستعمار المباشر المسلمين في شكل أفراد، فإن أغلب الأنظمة السياسية في العالم الإسلامي استهدفت المسلمين من خلال مشاريع ومخططات التنمية التي احتوت على أخطاء فادحة زادت في تعقيد مشكلات هذا العالم الذي تحولت فيه "السياسة إلى بوليتيك"[1].

2 - أن المجتمعات غير الغربية وتحديد المجتمعات العربية الإسلامية تعيش أزمات متعددة الأبعاد والنواحي، وقد حددتها الأستاذة الدكتورة "**منى أبو الفضل**" في أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، والفعالية، والتكامل، وحالة من الاستقطاب والتناقض، ومن ثم أصبح المجتمع العربي الإسلامي مصدر الفعالية الحضارية على الرغم من الإمكانات القائمة لديه، بحيث صار فاقد الوجهة والإتجاه، تؤدي بهذا المجتمع إلى الإندفاع نحو دوائر احتواء أخرى ذات أنساق ثقافية وسياسية خارج النسق العربي الإسلامي[2]. وهذا ما يسميه الأستاذ " **مالك بن نبي" بالقابلية للتبعية**[3].

3 - كذلك هناك دواع نابعة من حالة البحث الأكاديمي الذي يعتمد بصورة مكثفة على الأطر المنهجية والتحليلية التي طورت في النسق المعرفي الغربي التاريخي، دون تطوير أو تكييف لفصل الأبعاد الإبستمولوجية عن المتضمنات الفكروية (الإيديولوجية) بصورة تحقق صلاحية الأطر التحليلية

---

(1) تعني عند "مالك بن نبي" قذف لمجرد كلمات، وحركات لمغالطة الشعب واستخدامه، فإذا كانت "السياسة" عند مالك بن نبي" لغة الحث على القيام بالواجب؛ فإن "البوليتيك" عنده لغة المطالبة بالحقوق.

أنظر:

. مالك بن نبي، **بين الرشاد والتيه**، دمشق: دار الفكر، 1978، ص 85.

(2) منى أبو الفضل، **المرجع السابق الذكر**، ص 8.

(3) لمزيد من التفاصيل أكثر حول مفهوم التبعية عند "مالك بن نبي".

أنظر:

. سلوى بن جديد، "مفهوم التبعية عند مالك بن نبي"، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995، ص 59.

http://www.opu-lu.cerist.dz

للتعامل مع الواقع العربي الإسلامي. ومن هنا فإن الإصرار على استخدام هذه الأطر المنهجية والتحليلية دون محاولة لتطوير مناهج بديلة وأصيلة نابعة من البيئة السياسية والاجتماعية للدول غير الغربية، منسجمة مع مقولاتها ومسلماتها وأهدافها بحجة أن المناهج البحثية الشائعة هي الأقدر والأكثر فعالية دون النظر إلى أنها وضعت لتناسب واقعا مغايرا استمدت منه مقاييسها وأدواتها هذا من جهة ثانية دون النظر إلى أن هذه الأطر المنهجية السائدة هي وليدة ثقافة غربية[1] تنطوي في جوهرها على نزعة التهيمن والتسلط والعنصرية، وتمجيد الذات الغربية إلى حد العبادة واحتقار الأجناس غير الغربية وإهانتها. لتأتي بعد ذلك الأطر والمفاهيم النظرية والمنهجية والفلسفية لتجعل من التاريخ البشري تاريخ غربي منذ عهد الحضارة الإغريقية إلى الآن، ولتكريس العنصرية بطريقة علمية ولإكتسابها طابع الموضوعية، والإيهام بأنها مؤسسة على نتائج يثبتها الواقع والعقل، هذا ما يسميه العلامة "**مالك بن نبي**" بثقافة السيطرة **«Culture D'empire»**[2].

---

(1) على ذكر الثقافة الغربية نقول أن هذا المصطلح نستعمله للإشارة إلى ثقافة كل البلدان الغربية التي تجمع بينها عدة قواسم مشتركة فهي تنتمي إلى ثقافة واحدة هي الثقافة الأوربية، وشعوبها تنحدر من أصل واحد هو الأصل الهيليني، كما أن مستوى المعيشة فيها متقارب، لذا فإنني عندما أجمع تحت تسمية "الغرب" أو "الدول الغربية" فهذا يعني كل البلدان الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، أي أن مصطلح "الغرب" أحمله دلالة ثقافية حضارية وليس جغرافية لأن هذه لا تتحقق فيه، فالغرب غربا بالنسبة لمن؟، إن كان بالنسبة للعالم الإسلامي فإن أستراليا مثلا تقع شرقه، ثم أن هذه الأمور نسبية لكروية الأرض. من هنا فإن فهم الواقع الثقافي الراهن للبلدان الغربية إنما يفهم بالعودة إلى ماضي تاريخ ثقافتها الذي من خلاله أيضا يتم التخطيط للمستقبل، وتحت تسمية الغرب لا تندرج اليابان واسرائيل لخصوصيتها الثقافية والعرقية، وإن كان "أرنولد توينبي" يجعل من اليهودية إلى جانب الهيلينية مصدرا رئيسيا للحضارة الغربية.

راجع في ذلك :

. أرنولد توينبي، **تاريخ البشرية**، الجزء الأول، ترجمة زياد نقولا، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1985، ص 10.

(2) مالك بن نبي، **وجهة العالم الإسلامي**، ترجمة عبد صبور شاهين، دمشق: دار الفكر، ب.ت.، ص 38-41-123.

http://www.opu-lu.cerist.dz

4 - هناك أيضا دواع نابعة من التبعية الفكرية والتقليد الأعمى لما أنتجه الفكرالغربي، وهي حالة متفشية في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، الذي يمر بدوره بنفس أزمات الواقع السياسي والاجتماعي، الناتجة عن حالة الفراغ الفكري والمنهجي، التي ملئت بأطر معرفية نابعة من سياقات فكرية أخرى، أخذت صفة الفكروية (الإيديولوجية)، مما أفقدها إمكانية التطوير والتجديد والتعاطي مع الواقع العربي الإسلامي. وبالتالي فإن اتباع أسلوب التقليد والعلاج بالمثل «**Homéopathic**»[1] كمدخل ومنهاج للوصول إلى الحقيقة لا يثمر علما ولا يؤدي إلى المعرفة، ولا إلى حل أزمات الواقع السياسي والاجتماعي. فجوهر العلم التفقه والنظر والتدبر والتعقل والتفهم، ولا يكون ذلك إلا بالنظر في الأدلة وإستيفاء الحجة دون التقليد، لأن التقليد لا يثمر علما ولا يفضي إلى معرفة[2]، وقد ذم الله تعالى تقليد في غير موضع من كتابه "اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله"[3].

كما أن التقليد في استخدام هذه الأطر النظرية والمنهجية قد تكون وسيلة لمفسدة في الشريعة أو العقيدة، ومن ثم وجب سدها دفعا للضرر المتوقع منها، وجلبا لمصلحة أعمال الشرع، ومنهاجه في حياة المسلمين ومجتمعهم[4].

---

(1) عكس أسلوب العلاج بالضد «Allopathic» الذي يولي أهمية لعمليتي التأصيل والتجديد في آن واحد.

(2) جلال الدين السيوطي، **الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الإجتهاد في كل عصر فرض**، تحقيق: الشيخ خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1983، ص 124.

(3) سورة التوبة، الآية 31.

(4) لمزيد من المعلومات حول عدم صلاحية التقليد كمدخل للمعرفة، وعدم شرعية تقليد غير المسلمين في عقائدهم وأفكارهم ومنهاجهم.

أنظر:

. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، "التجديد السياسي والخبرة الإسلامية: نظرة في الواقع العربي المعاصر"، **رسالة دكتوراه**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987، ص 161-162.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وعليه، فإن هذا الأسلوب في التنمي ـة أصبح يتبناه في الوقت الحالي العديد من المفكرين، على اختلاف تفسيراتهم لقوانين التطور الاجتماعي والسياس ـي، ونذكر من هؤلاء "**فرنسوا بيرو**"، و "**أنور عب ـد المالك**"، و"**جلال أمين**". كما نجد فكرة الإقرار بتعدد وتنوع أنماط التنمية من خلال المفاهيم والإستراتيجيات والدراسات التي تقدمها الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة في إطار البحث عن أنماط ومقاربات ومداخل منهجية وأطر مفاهيمية جديدة للتنمية ومن هذه الإستراتيجيات نذكر:

- التنمية المستقلة (الأمم المتحدة).
- التنمية المنبثقة من الداخل (اليونسكو).
- التنمية المتمحورة على الإنسان (اليونسكو).

وانطلاقا من هذه الدواعي والمبررات الذاتية والموضوعية التي تستلزم القيام بعملية تأصيل منهاجي. ما هي المقومات والأسس التي ينطلق منها هذا المدخل المنهجي البديل لدراسة التنمية السياسية؟

2 . مقومات وأسس المدخل المنهجي البديل لدراسة التنميةالسياسية:

ترتكز عملية تأصيل المنظور البيئي الحضاري كمدخل منهاجي بديل وأصيل على مجموعة من المقومات والأسس، والتي تعد مقومات معرفية تحدد ماهيته، وتمثل هيكله وبنيته الأساسية، والتي عليها يتوقف ضبط الوحدات الجزئية وتحريكها واقامة العلاقات الإرتباطية بينها وتمييز المستويات وترتيب الأولويات في ضوء المنظومة القيمية التي تنطوي عليها هذه الأطر، ولذلك فإن دواعي التكافؤ المنهجي تفرض تطوير منهجية مستقلة للتعامل مع المجتمعات موضع الدراسة[1]، وهذه المنهجية تقوم على مقومات وأسس يمكن تحديدها في العناصر التالية:

(1) نصر محمد عارف: نظريات التنمية السياسية المعاصرة، **المرجع السابق الذكر**، ص90.

http://www.opu-lu.cerist.dz

1 - التأكيد على الوحي والعقل والحس (الواقع) كمصادر للمعرفة، والوصول إلى الحقيقة العلمية الثابتة دون إغفال لأحد جوانبها، أو التركيز على أحد أبعادها الظاهرة دون الأخرى. بحيث أن هذه المصادر لها تأثير مباشر على نشأة وصيرورة الكيان العربي عبر تاريخه، ومن ثم فإن بينة المجتمع العربي تعكس وزنا معينا للوحي والعقل والواقع كمصادر مكونة ومنشأة ومنظمة ومحركة[1]. لذلك لا بد أن تؤسس المنهجية المبتغى تأصيلها للتعامل مع الواقع العربي على هذه المسلمة، وليس بالنظر إلى المناهج المطروحة من قبل علماء الغرب، القائمة على أطروحات وضعية غير ملتزمة بوحي إلهي، خاضعة لأسس ومعطيات وضعية تنطلق من الواقع، لتدرسه وتتحكم فيه بخليط من النظريات والدراسات والتعميمات المتداخلة والمتعارضة في معظم الأحيان، قاصرة عن إدراك حقيقة الإنسان ورسالته ودوره وغايته.

2 - أن المدخل المنهجي البديل والأصيل المؤسس على قاعدة وحدة الحقيقة وتقديم الوحي على العقل والحس في الوصول إليها. يتناول الظاهرة الإنسانية عامة والظاهرة التنموية خاصة بنظرة شمولية لا تقبل التفتيت والتجزئة، ودون إهمال لأحد عناصرها، ذلك أن مجرد التغافل عن أي عنصر منها سوف يؤدي إلى اختلال الفهم وفساد التفاعل. ومن ثم فالظاهرة السياسية – طبقا للمنظور البيئي الحضاري – ليست ظاهرة تابعة تفتقد الإستقلال، لتصبح انعكاسا للمتغير الإقتصادي والمادي، كما هو في المدخل المنهجي الجدلي المادي، وليست هي ظاهرة مستقلة تماما تفتقد الصلة بالبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وتتعامل معه على أنها نظام متكامل الأبعاد مستقل عن سائر النظم، وإنما هي ظاهرة فاعلة متفاعلة مع باقي الظواهر الاجتماعية الأخرى في نسيج واحد يقوم على أساس الاعتماد المتبادل. وهذا لا يعني إعطاء كل جوانب الظاهرة أحجاما واحدة من حيث الدور والأهمية والتأثير، ولكن إعطاء كل

---

(1) منى أبو الفضل، مدخل منهاجي في دراسة النظم السياسية العربية، **المرجع السابق الذكر**، ص 66-95.

http://www.opu-lu.cerist.dz

جوانب موقعه في كل حالة من الحالات، على ضوء ما هو قائم فعلا لا على ضوء حكم مسبق، يطبق على كل الأنماط المجتمعية. كما هو السائد في المداخل المنهجية الغربية.

3 - أنه ينطلق من دراسة تطور المجتمع وصيرورته التاريخية من خلال منطق الدافعية الحضارية، وليس المادية الجدلية والتاريخية. بعبارة أخرى أن البيئة الزمنية ليست مقسمة إلى مراحل تاريخية وفق منظومة تطورية تجعل من مقولة تاريخية جزئية نقطة القياس، بل أعطي الإنسان عبر التاريخ شرعيته الكاملة، دون تمييز مسبق وفق التسلسل الزمني. فمصدر الحركة والتطور والتأخر في حد ذاته طبقا لمفهوم الدافعية هو المشيئة أو الإرادة الإنسانية. في حين أن المنظور الغربي وتحديدا المدخل المنهجي الجدلي المادي يرى أن مصدر الحركة والتطور التاريخي يرجع إلى المادة، ومن ثم لا موضع لإرادة الإنسان في الإنشاء أو الهدم، وإنما دوره يبرز فقط في الإعاقة أو التأجيل. من هنا فإن الإنسان في المنظور البيئي الحضاري هو أساس حركة المجتمع لأنه حر مسؤول. وبذلك فإن مفهوم التقدم يرتبط بالفاعلية الإنسانية والتحقق الأخلاقي والإنساني للمجتمع. وليس بالأبعاد المادية للوجود، كما ترى المداخل والنظريات الفلسفية المادية [1].

4 - ومن منطلق العيوب والمآخذ التي تشوب المداخل المنهجية والنظرية الغربية، فإن هذا لا يعني – أن المدخل المنهجي البديل القائم على البعد البيئي الحضاري – إبعاد مضامينها وجوانبها الإيجابية في سياق التحليل، وإنما ضرورة القيام بعملية تكييف واستخدام هذه الجوانب لتتماشى وبيئة وحضارة المجتمع المدروس. ومن ثم فإن الاستفادة من مجمل الجوانب الإيجابية للمداخل المنهجية التي سبق تناولها في هذا البحث في بناء المنظور البيئي الحضاري من خلال المحددات التالية، والتي أجملتها الأستاذة الدكتورة "**منى أبو الفضل**" في:

أ– إعادة النظر في المفاهيم الأساسية لهذه النظريات والمداخل مع انتقاء بعض المفاهيم التي قدمها التحليل البنائي الوظيفي، والجدلي المادي، وغيرها من

(1) منى أبو الفضل، **المرجع السابق الذكر**، ص 22-23.

http://www.opu-lu.cerist.dz

التحاليل، بما يفيد في تحليل النظم السياسية العربية، وذلك مع الأخذ في الاعتبار الأسس والمسلمات التي يقوم عليها كل منها.

ب – الإنطلاق من المنظور الحضاري للخروج بمفاهيم معينة ترتبط بالدولة في التصور العربي الإسلامي.

ج . من خلال الدمج بين الأدوات التحليلية المنتقاة من المدارس الحديثة والمضامين الموضوعية النابعة من ذاتية المنطقة، يكون المنظور الحضاري قادرا على التناول الحقيقي للموضوع(1).

تلك هي أهم مقومات وأسس المدخل المنهجي البيئي الحضاري البديل لدراسة التنمية السياسية، غير أن هذا لا يعني ولا ينبغي النظر إليه على أنه نظرية متكاملة، حيث أنها لم تزل تقف عند حدود الكليات والمسلمات مع قليل من النماذج والأمثلة. وإن لم يكتب لهذا الاجتهاد الاكتمال فإنه سيظل مطروحا لمزيد من الجهد من قبل الباحثين والمختصين في ميدان دراسة النظريات التنمية السياسية. حتى نصل إلى إطار منهجي نستطيع من خلاله دراسة النظريات الغربية في مختلف العلوم الاجتماعية دراسة علمية منظمة، تقوم على أساس ومعايير ومقومات نابعة من الذات الثقافية لمجتمعاتنا العربية الإسلامية، وتتوخى مناهج العلم النافع، وليس نابعة من ذات الآخر(2).

(1) نفس المرجع السابق، ص 22-23.

(2) لمزيد من المعلومات في دراسة ثقافة ومنطلقات فكر الأنا (الحضارة العربية الإسلامية) والآخر (الحضارة الغربية).

أنظر:

. حسن حنفي، **مقدمة في علم الإستغراب**: بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2000، 630 صفحة.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الفصل الرابع
الأطراف الفاعلة في عملية التنمية السياسية

إذا كانت التنمية السياسية ترتبط إرتباطا وثيقا بالتنمية الشاملة، فإنها أيضا ترتبط بفهم القوى الأخرى المؤثرة في المجتمع. ومن ثمة يجب علينا أن نحدد طبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه القوى على المسار التنموي السياسي.

وقبل أن ندرس طبيعة تأثيرها وقدرتها على إحداث التنمية، ينبغي أولا أن نتعرف عليها وعلى خصائصها المرتبطة بطبيعة البيئة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي أفرزتها، ويمكن تحديد أهم أطراف التنمية السياسية في:الأحزاب السياسية، والبيروقراطية، والمؤسسة العسكرية، والنخبة القيادية.

ومن خلال هذه الأطراف الأساسية يمكن التمييز بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة. يقول الأستاذ **"صامويل هانتغتون" «Samuel Huntington»**: "...إن ما يميز البلدان المتقدمة عن البلدان المتخلفة هو وجود مؤسسات قادرة على تقديم شيئ ملموس للصالح العام"[1].

لذا فإن الإخفاق الذي منيت به التجارب التنموية في الغالبية العظمى من بلدان العالم المستضعف، سواء في المجال السياسي أو المجالات الإقتصادية والإجتماعية، والذي لفت الأنظار إلى أوجه القصور في النظريات التنموية، كان لابد أن ينعكس على رؤية أكثر عمقا لحقيقة تلك الأطراف. فالقيادة، والأحزاب السياسية، والمؤسسة العسكرية، والبيروقراطية، ووسائل الإعلام

(1) Samuel Huntington, (Editor), **The management of change in Governement**, The Hague: Martinus Nijhoff, 1976, p. 100.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وغيرها من الأدوات، ليست سلعا جاهزة تستوردها دول العالم الثالث، وتشغلها لكي تقوم بالتنمية السياسية في المجتمع، إنها أيضا نتاج مجتمعها وظروفه الخاصة. وعلى هذا فإن الإنتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم يتطلب تأسيس مؤسسات قوية وفعالة ونابعة من بيئة المجتمع الذي تنشط فيه.

لذا فإن الأسئلة التي تثار عند دراسة التنمية المجتمعية / السياسية والقوى والأطراف المحركة لعملية التغير في المجتمع/النظام السياسي: هل يمكن التمييز بين الأهمية النسبية لمختلف العوامل الدافعة لعملية التغيير والتنمية السياسية؟ وما هي الأهمية النسبية لكل عامل أو عنصر؟ والآثار غير الوظيفية التي يمكن أن تنتج عن أي منها في عملية تفاعله مع العملية التنموية؟ وغيرها من التساؤلات التي يطرحها بحث الأطراف الفاعلة في عملية التنمية السياسية.

المبحث الأول
الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية

إن تعريف الأحزاب السياسية لابد من أن يبدأ كباقي الظواهر السياسية بالتأصيل النظري، كمحدد لسماته الأولية والتي تتحدد في ثلاث سمات:

- أن الحزب هو جزء من كل، حيث أن كلمة حزب بحكم اللفظ نفسه ترتبط بمفهوم الجزء «**Part**». ولكن بالرغم من أن الحزب يمثل فقط جزءا من كل إلا أن هذا الجزء يجب أن يسلك منهجا غير جزئي، ويتصرف كجزء ذي ارتباط بالكل.
- أن الأحزاب ليست هي الكتل أو الأجنحة، بمعنى أنه ما لم يكن الحزب مختلفا عن الكتلة أو الجناح فهو ليس حزبا. فالأحزاب إنما تطورت عن الكتل أو الأجنحة التي إرتبطت بالإنتخابات والممارسات البرلمانية ولكنها أضحت شيئا مختلفا عنها.

http://www.opu-lu.cerist.dz

. أن الأحزاب هي قنوات للتعبير، بمعنى أن الأحزاب هي أدوات أو هيئات تقوم بالتعبير عن مطالب إجتماعية محددة[1].

إن جميع التعاريف التي تناولت الأحزاب السياسية تمحورت حول إظهار الإيديولوجية الحزبية من جهة، والقوة التنظيمية من جهة أخرى. من هنا كانت الصعوبة في إعطاء تعريف موحد جامع. فالحزب السياسي يعرفه الأستاذ "**جيوفاني سارتوري**" «**Giovani Sartori**» أنه" جماعة سياسية تتقدم للإنتخابات، وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الإنتخابات مرشحين للمناصب العامة"[2]. أما الأستاذ المتخصص "موريس دوفرجيه" «**Maurice Duverger**» فيعرف الحزب أو أحزاب الجماهير الشعبية بأنها "تكتل المواطنين المتحدين حول ذات النظام" [3].

في حين يرى الأستاذ"**بول مارابوتو**" «**Paul Marabuto**» أن الأحزاب هي جمعيات هدفها العمل السياسي. ويقترب من هذا التعريف التصور الذي يبدو أكثر دقة وشمولا الذي قدمه الأستاذ "**ف. قوقال**" « **F. Gogvel** » أن الحزب هو تجمع منتظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية بقصد الإستيلاء كليا أو جزئيا على السلطة حتى يتمكن من تحقيق أفكار ومصالح أعضائه[4]. أما الأستاذ "**جوزيف لابالومبارا**" «**Joseph Lapalombara**»، والأستاذ "**مي رون ويد ر**" «**Myron Weiner**" فقد حددا عناصر مفهوم الحزب في أربع نقاط أساسية:

---

(1) أسامة الغزالي حرب، **المرجع السابق الذكر**، ص18.

(2) صادق الأسود، **علم الإجتماع السياسي، أسسه وأبعاده**، بغداد: دار الحكمة، 1990، ص467.

(3) Maurice Duverger , **Les partis politiques**, Paris : Colin, 1976, **p**. 240.

(4) اسماعيل الغزال، **القانون الدستوري و النظم السياسية**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 1982، ص204.

http://www.opu-lu.cerist.dz

. استمرارية التنظيم سواء من حيث البرنامج الزمني المتوقع له، أو سواء من حيث استمرار قيادته.
. امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي، مع وجود اتصالات منتظمة داخلية و بين الوحدات القومية و المحلية.
. توافر الرغبة لدى القادة على كل المستويين المحلي والقومي للقيام بعملية صنع القرار، وليس مجرد التذكير على مستوى السلطة.
. اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار للحصول على التأييد الشعبي[1].

وعلى الرغم من أن أغلب دارسي الأحزاب السياسية في الفكر الليبرالي، قدموا تعريفاتهم للحزب السياسي فإن البعض لم يهتم بمسألة التعريف بشكل مباشر، ابتداء من كتاب الأستاذ الفرنسي "**موريس ديفرجيه**" «**Maurice Duverger**» الأحزاب السياسية الذي صدر سنة 1951، لا نجد فيه تعريفا واضحا للحزب السياسي. وكذلك الأستاذ الإيطالي "**جيوفاني سارتوري**" «**Giovani Sartori**» في مؤلفه الذي صدر 1976 بعنوان الأحزاب والنظم الحزبية، ثم استدرك الموقف نتيجة دخول الدراسات الحزبية ضمن عديد من المجالات السياسية، وظهور الأحزاب بدول العالم الثالث ليطلق مصطلح "الظاهرة الحزبية" للدلالة على كل الأحزاب أو أي كيان شبه حزبي يقوم بمهام الأحزاب السياسية، فالأحزاب هي كتل وأجزاء وهيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة.

أما في الفكر الماركسي فيعرف الحزب بأنه "تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي" [2].

---

(1) أسامة الغزالي حرب، **المرجع السابق الذكر**، ص19.

(2) سليم الزغبي، **الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية**، في: المرشد إلى الحزب السياسي، الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1995، ص 82.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ويعرف الحزب الشيوعي بأنه "طليعة الطبقـات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الإستغلال بشتى أشكـاله وصوره بهدف الوصول إلى حكم ديكتاتورية البروليتاريا"[3].

فمفهوم الحزب عند الفكر الشيوعي والاشتراكي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب، والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي. فالحزب في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة، بل وقسم متقدم أو طليعي في الطبقة، وأن الحزب الثوري أو العمالي يرتكز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها.

أما الأحزاب السياسية في الخبرة الإسلامية، فإن كان طرحها يختلف عن المفهوم الغربي (الليبرالي والماركسي)، إلا أنها كانت موجودة من خلال الفرق والأحزاب الإسلاميـة. إذ عرف المجتمع الإسلامي المعارضة والتعددية السياسية المنظمة منذ معركة صفين، فنشأت تيارات كبرى تقوم كل منها على رؤية للديـن والتاريخ ودور الإنسان والموقف من السلطة والثورة، وكان أهمها الخوارج والشيعة والمعتزلة التي كان لها برامج ومشروعات للحكم تشترك في مناهجها الإجتماعية ومطالب مجتمعاتها ومستوياتها المعرفية[1].

وخلاصة القول، تتفق هذه التعاريف المتباينة بأحقية الحزب في الحرية السياسية من أجل الوصول إلى السلطة.

ومن هذا المنطلق نتساءل: ما هو الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية؟

---

(1) راجع في هذا الشأن:

. راشد الغنوشي، **الحريات في الدولة الإسلامية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص250.

http://www.opu-lu.cerist.dz

تعتبر الأحزاب السياسية أداة لإدارة عملية التنمية السياسية مع أدوات أخرى مثل البيروقراطية أو الجيش أو القيادة، بل أحيانا ما ينظر إلى الأحزاب السياسية باعتبارها من أهم أدوات التنمية السياسية على الإطلاق في المجال السياسي. فالحزب على حد تعبير الأستاذ "**جوزيف لابالومبارا**" «**Joseph Lapalombara**» رمز للتحديث السياسي، مثلما تمثل السدود والمصانع رموزا للتحديث الإقتصادي [1].

ولقد أسهب الأستاذ "**دافيد أبدر**" «**David Apter**» في وصف الدور التنموي الذي تقوم به الأحزاب، فهي أكثر من أي أداة أخرى تكون ذات تأثير مباشر على المجتمعات لكونها تستخدم في أنشطتها كافة الوسائط التحديثية المتاحة، مثل المدارس ومنشآت الأعمال، والمشروعات التجارية،...فالأحزاب على حد تعبير الأستاذ "**دافيد أبدر**" تلعب دور المنظم لتكوين الأفكار الجديدة، وإنشاء شبكة إتصالية لهذه الأفكار ولربط الجماهير مع القيادات بطريقة تمكن من تحقيق القوة السياسية، وتعبئتها وتوجيهها[2].

وعليه، فإن مواجهة أدبيات التنمية السياسية للظاهرة الحزبية تمت من خلال الأعمال التي تربط بين أزمات التنمية من ناحية، والأحزاب في الدول المتخلفة من ناحية أخرى حول محورين أساسيين هما:
أولهما: أثر أزمات التنمية في نشأة وتطوير وتشكيل الأحزاب.
ثانيهما: هو دور الأحزاب السياسية في حل أزمات التنمية السياسية.

(1) Joseph Lapalombara and Myron Weiner,eds. **Political Parties and Political Development**, Princeton University Press, 1966, p6.
(2) David Apter, **The Political of Modernization**. Chicago: University of Chicago press, 1965, p 187.

http://www.opu-lu.cerist.dz

فمن الناحية الأولى، قدّمت أدبيات التنمية إسهامات تتجاوز الأفكار التي تربط ظهور الأحزاب بالظاهرة البرلمانية أو بالنظرة التقليدية في نشأتها، وربطت أدبيات التنمية السياسية بين مفهوم الأزمات وظهوروتكون الأحزاب.

ومن ناحية ثانية، فإنّ الإسهامات الأكثر إنتشارا لأدبيات التنمية السياسية إنّما تدور حول دور الأحزاب كإدارات ووسائل لتنمية، تساهم في حلّ أزمات إدارة التنمية وهذا ما يعرف الآن بإدارة الأزمات [1].

وفي هذا الإطار العام حول الدور التنموي للأحزاب السياسية، سـ ـوف نخصّص ثلاثة مطالب للحديث عن أدوار محدّدة للأحزاب في مجالات التنمي ـة السياسية، والتي إتّفق عليها الكثير من الـ باحثين. ويمكن أن نحدّدها في أهـ ـم المسائل الخاصة بالتنمية السياسية التي يمكن أن ترتبط بدور الأحزاب السياسية، والتي سنحاول مناقشتها فيما يلي:

أولا: الأحزاب السياسية وأزمة الشرعية:

يُعرّف العلامة عبد الرحمان إبن خلدون الشرعية[2] بقوله: "إعلم أنّ البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنّه يسلم له النظر في أمـ ـر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به مـ ـن الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري..."[3].

---

(1) راجع في ذلك:

. محسن أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ب.ت.، 236 صفحة.

(2) وهي المقابل المصطلحي الحديث لمفهوم البيعة في التراث العربي الإسلامي.

(3) عبد الرحمن إبن خلدون، **المرجع السابق الذكر**، ص 209.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ويذهب الأستاذ "**ماكس فيبر**" «**Max Weber**» إلى أنّ النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحدّ الذي يشعر معه مواطنوه أنّ ذلك النظام صالح ويستحقّ التأييد والطاعة[1]، وتحقيق الشرعية كما يرى الأستاذ "**روبرت ماك إيفر**" «**Robert MacIver**» حينما تكون إدراكات النخبة لنفسها وإدراك الجماهير لها متطابقين وفي إتّساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحتفظ للمجتمع تماسكه.

من هذا فقد إقترح الأستاذ " **ماكس فيبر**" أن الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصدر: يعني المعتقدات والعادات والأعراف المتوارثة التي تحدّد الأحقية بالسلطة، والمصدر الثاني: الزعامة الملهمة: وهي الولاء والطاعة من المحكومين للزعيم، وهي التي تجعله مصدر جذب واحترام. أما المصدر الثالث للشرعية وهو: العقلانية القانونية: والذي على قواعد تحدّد واجبات وحقوق منصب الحاكم و مساعديه، وطريقة انتقال السلطة وتداولها وممارستها، ويوازي ذلك كله قواعد مقنعة تحدّد واجبات وحقوق المحكومين في علاقتهم بالسلطة الشرعية.

أمّا أزمة الشرعية فإنّها تعرف بأنّها إنهيار في البناء الدستوري وفي أداء الحكم ينجم عن الإختلاف حول طبيعة السلطة في النظامالسياسي[2]. ومن ذلك فإنّ أزمة الشرعية يمكن أن تأخذ شكل تغيير في هيكل الحكومة، وتغيير في المصدر الذي تستمدّ منه تلك الحكومة سلطتها النهائية، أو تغيير في المثل التي تعبر الحكومة عنها.

(1) علي الدين هلال و آخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص40.

(2) أسامة الغزالي حرب، **المرجع السابق الذكر**، ص 197.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وتأسيسا على ذلك، فما هو دور الأحزاب السياسية في حلّ مسألة الشرعية؟

إنّ الأحزاب السياسية تعدّ في الإحتكام إلى القاعدة الشعبية تبريرا شرعيا لها، فهي دائما أداة هامة في توطيد أركان السلطة القومية الشرعية. وهو ما يفسّر لجوء الحكومات السلطوية غالبا لتنظيم حزب سياسي وذلك بغية لفكّ خيوط أزمة الشرعية.

وَيصوغ الأستاذ "**دافيد أبتر**" «**David Apter**» دور الأحزاب السياسية من خلال ثلاثة جوانب، وهي:

- نشاط الأحزاب في تقديم شبكة واسعة من العلاقات المتداخلة التي تجمع بين القطاعات الإجتماعية المختلفة.
- نشاط الأحزاب في تعظيم شرعية النظام السياسي من خلال حشد التأييد الجماهيري.
- وأخيرا ما تقوم به الأحزاب من الإلحاح من أجل تقديم أهداف معيّنة للحكم تصوغها في إطار إيديولوجي محدّد[1].

ثانيا: الأحزاب السياسية وأزمة المشاركة:

إنّ أزمة المشاركة السياسية تنتج عن عدم تمكّن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، أو اختيار المسؤولين الحكوميين، وتبرز خطورتها عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.

(1) Apter, **Op. Cit**, P. 123.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ونظرا لخطورة أزمة المشاركة السياسية على عملية التنمية السياسية، يمكن تحديد أبعادها على النحو التالي:

- الإختلال في شرائح المجتمع السياسي: حيث يظهر تقلص واضح في شرائح المشاركين والمهتمين، وتضخم ملحوظ في شرائح غير المهتمين.
- مشاركة شكلية موسمية، غير فعالة: بحيث تظهر ظاهرة المرشح الواحد، والإنتخابات غير النظيفة، وإختفاء المعارضة الفعالة والجذرية[1].
- مشاركة إجبارية متحكم فيها تأخذ شكل التعبئة بغرض خلق المساندة الشكلية للنظم الحاكمة دون أن تعبر عن مشاركة نابعة من اهتمام المواطن بما يجري حوله في المجتمع السياسي، وقدرته على التأثير فيما يتخذ من قرارات[2].

ويرجع أيضا الأستاذ **"جلال معوض"** إخفاق النظم السياسية خاصة في الأنظمة العربية في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتحقيق الديموقراطية إلى شبكة معقدة من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، يمكن إبراز هذه العوامل على النحو التالي:

1- التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي الحاد وعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي.
2- انخفاض درجة الوعي السياسي نتيجة لإنتشار الأمية ونقص الخبرة.
3- ضعف المشاركة في المجالات الأخرى غير السياسية للحياة الاجتماعية.
4- غياب أو على الأقل ضعف الطبقات والقوى الاجتماعية الوسطى.
5- طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية.

(1) إرجع إلى محاضرة: منصور بن لرنب: "المعارضة السياسية في الإسلام"، **ملتقى دولي حول نحو وعي سياسي أصيل"**؛ حركة النهضة الإسلامية، قسنطينة، 10- 13 محرم 1411هـ ، 31 جويلية – 3 أوت 1990، 22صفحة.

(2) علي الدين هلال، و آخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص 523.

http://www.opu-lu.cerist.dz

6 - ضعف أو غياب التنظيمات السياسية الوسيطة كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح [1].

ويظهر أثر الأحزاب السياسية واضحا في التخفيف من أزمة العـ ـزوف عن المشاركة السياسية من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية مـ ـن انتخاب ومناقشة الأحداث العامة، والإهتمام بالتطوّرات التي تجري على الساحة السياسية.

كما أنّنا لا نتجاهل دور الأحـ ـزاب الـ ـسياسية – دون أن نـ ـسى دور الجمعيات المختلفـ ـة – في القـ ـضاء أو التقليـ ـل مـ ـن مظـ ـاهر الإغتـ ـراب والعزوف السياسي الذي يعرفه الأستاذ **"أولسن" «Olson»** بأنّه "الفـ ـصل أو الغربة بين ذات المرء وَبعض الجوانب البارزة في البيئة الإجتماعية"[2]. وذلك من خلال التقليص من حالة التناقض القائم بين ذات الفرد و بين مؤسسات النظام السياسي، وَخلق شعور الثقة في المواطن بأنّه قادر على التـ ـأثير في القـ ـرارات الحكومية.

ثالثا: الأحزاب السياسية وأزمة التنشئة:

تعتبر التنشئة السياسية من أهمّ الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية، وتبرز وظائفها بوضوح أكثر في المجتمعات النامية منه في المجتمعـ ـات المتقدّمـ ـة. ويرجع ذلك إلى أنّ المراحل الأولى من النمو تركز الأحزاب الـ ـسياسية علـ ـى

(1) صلاح سالم زرنوقة، عبد العزيز شادي، **تجدد القيادة في الوطن العربي**، القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، 2004، ص137 . 138.

(2) سعد إبراهيم جمعه، **الشباب والمشاركة السياسية**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984، ص 43.

http://www.opu-lu.cerist.dz

تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية، وبالرؤية الواضحة حتّى يمكنهم المشاركة الفعالة في مراقبة الحكومة، على حين في المجتمعات المتقدّمة هناك هيئات أخرى يمكن أن تؤدي هذا الدور[1].

ومهما يكن، فإنّ الأحزاب السياسية من خلال التنشئة السياسية تقوم كأداة لإحداث التغيير في الاتجاهات والسلوكيات داخل المجتمع. ويبرز دورها جليًا في تنظيم الخدمات الإجتماعية لأعضائها وتقديم لهم فرص العمل، وتوزيع برامجها. كما توضح للأعضاء التاريخ القومي، ومناقشة برامج التنمية الإقتصادية التي تصنعها الحكومة.

المبحث الثاني
البيروقراطية وعملية التنمية السياسية

إن التعبير عن مدى نجاح الدولة أو فشلها في حل مشكلات المواطنين، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية لا بد وأن يقترن بالإشارة إلى دور الجهاز البيروقراطي في العمل التنموي السياسي. وبالرغم من شيوع المفهوم، سواء على مستوى الأوساط العامة أو المتخصصين إلا أنه مفهوم ينطوي على غموض أكثر مما يثيره من الوضوح والجلاء، بل لعل هذا الشيوع يمثل أحد المصادر الرئيسية لغموضه، الأمر الذي أدى إلى صعوبة التمييز بين خصائص البيروقراطية كنظام فرعي لا يتجزأ من نسق النظام السياسي العام، وبين الأمراض التي تصيب جهاز الخدمة العامة.

بناء على ما تقدم يصبح لزاما على الباحث البدء أولا بتحديد مفهوم البيروقراطية، ومختلف تطبيقاتها وإستعمالاتها كما يطرحها الواقع المعاصر في مختلف النظم السياسية، وتحديد الوظيفة السياسية والإجتماعية للبيروقراطية.

---

(1) محمد علي محمد، المرجع السابق الذكر، ص 391.

http://www.opu-lu.cerist.dz

كما نتناول في هذه الدراسة أنماط العلاقة بين البيروقراطية والتنمية السياسية في المجتمعات المستضعفة، وذلك من خلال دراسة البيروقراطية كأداة لازمة لعملية التنمية السياسية، بإعتبارها الجهاز التنفيذي للدولة، وهو الدور التقليدي للبيروقراطية، كما نتناول الجهاز البيروقراطي بإعتباره مؤشرا لعملية التنمية السياسية بما يعكسه من قيم ثقافية سواء أكانت هذه القيم دافعة لعملية التنمية أم معوقة لها.

أولا: معنى البيروقراطية:

لتحديد المقصود بالبيروقراطية يحسن البدء بالإشارة إلى الإستخدامات اللغوية والاصطلاحية للمفهوم، ثم إستعراض ما يشير إليه من الناحية التاريخية والوظيفية تمهيدا للتوصل إلى التعريف الأكاديمي له على ضوء ما تستهدفه الدراسة من أهداف وغايات.

. من الناحية اللغوية:

يتكون لفظ البيروقراطية Bureaucracy من شقين، الأول Bureau أي مكتب، ويرجع أصله اللغوي إلى اللفظ اللاتيني Burus ويقصد به اللون الداكن .ولعل هذا تعبيرا عن الهيبة التي يتسم بها الموظف الحكومي بإعتباره ممثلا للحكومة، كما قد يكون تعبيرا عن التستر على السلوك السيئ من ناحية أخرى . الذي تطور فيما بعد إلى La Bure، في اللغة الفرنسية ويقصد به أحد أنواع القماش الذي كان يستعمل كغطاء للمناضد التي يجتمع حولها عادة رجال الحكومة في فرنسا خلال القرن الثامن عشر، ثم أستخدم لفظ Bureau للدلالة على المكتب الذي يجلس خلفه الموظف الحكومي، إلا أن اللفظ إتسع مدلوله ليشير إلى غرفة المكتب بأكملها. أما الشق الثاني للمفهوم Cracy بالإنجليزية، وCratie بالفرنسية فإنه مشتق من الناحية اللغوية من اللفظ القديم Kratia أي

http://www.opu-lu.cerist.dz

أن تكون قويا To be strong. وهكذا تصبح كلمة "**بيروقراطية**" تعني ممارسة السلطة أو الحكم أو القوة عن طريق المكاتب[1].

من الناحية التاريخية:

هناك اختلاف في الرأي والاتجاه حول أُصل الكلمة، فاتجاه يرى أن البيروقراطية ليست مفهوما حديثا، بل وجدت حينما وجدت التنظيمات، عندما بدأ التفاعل بين البشر، بدأ التنظيم وبدأت البيروقراطية.فالبيروقراطية كمفهوم وكظاهرة اجتماعية ليست حديثة، ولكن دراستها بالطريقة العلمية هو الجديد. وكان أُول عالم قد استعمل البيروقراطية كوسيلة لتطوير المجتمعات الحديثة وتنظيمها تنظيما عصريا هو العالم الاقتصادي الاجتماعي الألماني "**ماكس ويبر**"[2] «Max Weber» (1864. 1920) الذي اعتبرها نظاما عقلانيا ضروريا، يتناسب مع المجتمع الصناعي في غرب أوربا. وقد درس النظام البيروقراطي على أنه جزء من النظام الاجتماعي الشامل، وتوصل إلى أن أي نظام اجتماعي سينتهي في نهاية المطاف إلى أن يكون نظاما بيروقراطيا.

---

(1) أنظر في هذا الخصوص:

. مورو بيرجر، **البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة**، ترجمة محمد توفيق رمزي، القاهرة: النهضة المصرية، 1959، ص 33.

. هشام الونداوي، **الإدارة البيروقراطية**، بغداد:مركز البحوث الاقتصادية والإدارية، 1976، ص21.

(2) والغريب في الأمر أن "ماكس ويبر" لم يقدم تعريفا اصطلاحيا للبيروقراطية، ولكنه صاغ مجموعة قضايا تكشف عن طبيعة بناء أنساق السلطة القانونية، معتمدا في ذلك على تحليله لمكونات الاعتقاد في شرعية السلطة، ثم حدد في ضوء ذلك كله الخصائص المميزة للبيروقراطية.

راجع في ذلك :

. محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، **السياسات بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 358.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وقد قيل أن مصطلح "بيروقراطية" ورد لأول مرة عام 1745 في كتابات عالم الاقـتصاد الفيـزيوقراط ووزير الـتجارة الـفرنسية **"فـانسان دي جـورناي"** «**Vincent De Gournay**» الذي تنسب له أيضا عبارة "دعه يعمل دعه يمر"، وهو أول من نظر إلى المكاتب العامة باعتبارها الإدارة العامة في الحكومة، وتحدث عنها باسم **"بيروقراطي"** «**Bureaucrates**» أي فئة العاملين في مكاتب الأجهزة الإدارية.

كما أن هناك إتجاه آخر، يرى أن كلمة بيروقراطية Bureaucracy اصطلاحا حديثا نسبيا وغير واضح فيما عدى الإشارة إلى الأصل الفرنسي، والذي يتمثل في النصف الأول من الكلمة اللاتينية "Burrus"، إضافة إلى هذا أن اللغة الفرنسية القديمة كانت تحوي كلمة قريبة من ذلك وهي "La Bure" والتي تشير إلى القماش الذي يغطي مناضد الرسميين في دوائر الحكومة الفرنسية في القرن الثامن عشر. ثم أصبحت الكلمة أشد إلتصاقا بحكم الدولة خصوصا في فترة النضال ضد الاستبداد التي مهدت لإندلاع الثورة الفرنسية سنة 1789[1]. وانتشر استعمال هذا المصطلح في أوربا خلال القرن التاسع عشر، وصار يمثل نعتا تنعت به الإجراءات المعقدة والمنهكة التي مارستها دوائر الحكومات في ذلك الوقت. وقد تحول هذا المصطلح مع مرور الزمن إلى كلمة ذات مضامين سلبية يوظفها ناقدوا القواعد الروتينية الجامدة التي تطبق دون مراعاة لخصوصيات حالات مراجعي مؤسسات الحكومة. كما يستعمل المصطلح أيضا في سياق انتقاد الرسميين الذين يغلب عليهم البطئ في انجاز المعاملات الرسمية، وفي تناقض الضوابط الإدارية وتكرارها وضخامة المؤسسات والكوادر العاملة فيها، وانحصار السلطة في أيدي عدد قليل من البيروقراطيين الرسميين.

---

(1) قيس النوري، السلوك الإداري وخلفياته الاجتماعية، الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 1999، ص 161.

http://www.opu-lu.cerist.dz

كما ترى إحدى الإتجاهات أن الاهتمام بالبيروقراطية يرجع إلى سنوات عديدة قضت، فهي تمثل موضوعا كلاسيكيا في تراث علم الاجتماع. ومن الذين تحدثوا عنها الأستاذ "**فيرجسون**" «**Ferguson**»، و "**موسكا**" «**Mosca**» حيث اعتبر هذا الأخير أول من ناقش فكرة الدولة البيروقراطية باعتبارها سمة مميزة لتطور النظ ام السياس ي، و "**سومبارت**" «**Sombart**»، وغيرهم من علماء الاجتماع والسياسة الذين قاموا بتحليل البيروقراطية في علاقتها بالديمقراطية على المستوى المجتمعي، وبالحرية على المستوى الفردي، إذ شكلت جانبا هاما في دراستهم، بحيث يمكن تتبع أصول هذا التحليل منذكتابات"**جون بودان**"«**Jean Bodin**»، و "**طوماس هوبز**" «**Thomas Hobbes**»، و "**جون لوك**" «**Jean Locke**»، و "**فريديريك هيجل**" «**Friedrich Hegel**»، و "**فون ست اين**" «**Von Stein**»، و "**ألكس دوتوكفيل**" «**Alex De Tocvil**»، وحتى أحدث الكتابات التي تدخل ضمن هذا الموضوع في الوقت الحاضر[1].

أما من وجهة الإتجاه المتداول في الأوساط الشعبية:

فإن مفهوم البيروقراطية يوصف بالسلبية، والروتين، والجمود، والبطئ الإداري الذي يصيب الجهاز الإداري، وبهذا تصبح الكلمة مقرونة بمدلول العجز الإداري[2]. كما أنها في اللغة الشعبية كثيرا ما تستعمل كنوع من أنواع الشتم السياسي. ويصفها معارضو دولة الرفاهية بأنها الدور الذي يقوم به

(1) محمد علي محمد ، علي عبد المعطي محمد ، **المرجع السابق الذكر**، ص 364 .

(2) فالكثير من الأفراد يتذكرون البيروقراطية عندما يذهبون إلى مكتب من مكاتب الإدارة العامة فيحيلهم إلى مكتب آخر دون إنجاز الخدمة المطلوبة، أو أن يطلب الموظف المختص الكثير من النماذج الطويلة وضرورة ملئها وبصور عديدة، ثم يمر ذلك الطلب على العديد من الإداريين للتوقيع عليه، أو عندما ترفض الطلبات لأسباب شكلية، إلى غير ذلك، وتعكس كل المظاهر الجانب السلبي للبيروقراطية والعيوب التي تصاحب تطبيقها والتي تؤدي إلى انخفاض الكفاءة في أداء العمل. ولكن لم يكن هذا على الإطلاق هو المعنى الأساسي للبيروقراطية.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الأشرار والفاسدون، وفي بعض الأحيان يؤخذ بهذا المعنى في كتابات أكاديمية التي سوف أتعرض إليها لاحقا.

المعنى التنظيمي للبيروقراطية:

يسود هذا المعنى للمفهوم معظم الدراسات التي تتم في نطاق علمي الإدارة العامة والإجتماع بصفة أساسية، حيث ينصب إهتمام الباحث على دراسة البناء التنظيمي ومختلف القواعد الإجرائية التي تحكم العمل، أي دراسة العلاقة الشرعية بين الرئيس ومرؤوسه، وقواعد الثواب والعقاب، وأساليب الإلتحاق بالخدمة في الجهاز البيروقراطي، ولعل أول من إستخدم المفهوم للدلالة على هذا المعنى هو العالم الألماني **"ماكس فيبر"**، حيث أوضح أن هذه العلاقة تتميز . أو يجب أن تتميز . بعدة خصائص هامة يمكن إجمالها فيما يلي:

1 - التنظيم المستمر للوظائف الرسمية التي تحكمها القواعد.

2 - تحديد إختصاصات كل مكتب بدقة، وهذا يتضمن:

أ . تنظيم الإلتزامات الوظيفية الخاصة بكل مكتب على أساس مبادئ التخصص وتقسيم العمل.

ب . تحديد سلطة لشاغل المكتب تقابل بالواجبات والإلتزامات الوظيفية المنوط القيام بها.

ج . تحديد وسائل القسر والإلزام الضرورية بوضوح مع قصر إستعمالها على الحالات المنصوص عليها فقط.

3 - قيام الهيكل التنظيمي على أساس التدرج الهرمي، ومراقبة المكتب الأعلى وإشرافه على ما دونه من مكاتب، وهذا يتطلب وضع نظام للإستئناف والإعتراض على القرارات.

4 - وضع قواعد وأساليب تحكم سلوك الموظفين، وتعريفهم بعملهم وتدريبهم عليه.

http://www.opu-lu.cerist.dz

5 - فصل الإدارة عن الملكية، فالعاملون في المنظمة لا يمتلكون وسائل العمل والإنتاج وإنما يديرونها فقط، ويترتب على هذا أيضا فصل تام بين ممتلكات المنظمة والممتلكات الشخصية لشاغل الوظيفة.

6 - التعيين يتم على أساس المقدرة والكفاءة الفنية، ولا يعتمد على أساس القرابة والإنتماءات الطائفية أو العشائرية.

7 - تدوين وتقنين جميع الإجراءات الإدارية والقرارات والقواعد واللوائح التي تحكم العمل، ومن المحصلة العامة التي تمثلها هذه المستندات المدونة وتنظيم الوظائف الرسمية يمكن إعتبار المكتب "شخصا معنويا".

8 . إمكانية ممارسة السلطة القانونية بطرق مختلفة [1].

ويؤكد الأستاذ "**ماكس فيبر**" أن التحول نحو البيروقراطيـ ـة **«Bureaucratization»** مسألة لا مفر منها في جميع مجالات الحياة الاجتماعية الحديثة. وهو يقصد بهذا المصطلح . نمو الخصائص التي ذكرناها سابقا في إطار . الاتجاه العام نحو الرشد والعقلانية. لكن هذا التقدم في الاتجاه العقلاني، وازدهار البيروقراطية تصاحبه بعض القيود المفروضة على أعضاء هذه التنظيمات. ومع أن "**ماكس فيبر**" لم يدرس مشكلة انعدام الكفاءة والمعوقات الوظيفية. إلا أنه اهتم بمناقشة العلاقة بين البيروقراطية والديمقراطية، حيث أكد أن النتائج السلبية للتحول نحو البيروقراطية يؤدي إلى النقص في الحرية الفردية، وتهديد النظم الديمقراطية في المجتمعات الغربية.

وعليه، فإن نظرية "**ماكس فيبر**" للبيروقراطية لم تنشأ من فراغ، فهناك مصادر متعددة لهذه النظرية، وأصول يمكن تتبعها، إذ تأثر "**ماكس فيبر**" بالتيارات الفكرية التي كانت سائدة في عصره، كما اهتم على وجه

---

(1) محمد فتحي محمود، **الإدارة العامة للمقارنة**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1997، 166.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الخصوص بكتابات "**روبيرت ميشلز**" «**Robert Michels**»، و "**كارل ماركس**" «**Karl Marx**»، و "**جوستاف شمولر**" «**Gustav Shmoler**» فضلا عن النظريات الإدارية التي ظهرت في ألمانيا آنذاك. وقد خضعت نظرية "**ماكس فيبر**" للتعديل والنقد من جانب الدراسات الحديثة، خاصة مع الأستاذ "**روبرت ميرتون**" «**Merton Robert**» الذي اعتبر أن القواعد التي حددها "**ماكس فيبر**" بوصفها وسائل لتحقيق بعض الغايات غالبا ما تتحول إلى غايات في حد ذاتها. فالبناء العقلاني الذي صاغه تكون له نتائج غير متوقعة تمثل معوقات وظيفية للكفاءة. كذلك اهتم الأستاذ "**تالكوت بارسونز**" «**Talcot Parsons**» بكشف التناقضات التي ينطوي عليها النموذج المثالي، وهو الأداة المنهجية التي استعان بها "**ماكس فيبر**" لتحليل البيروقراطية. وقرر الأستاذ "**بندكس**" «**.Bendix R**» أنه من العسير تقدير كفاءة التنظيم دون أن نأخذ في الاعتبار القواعد الرسمية، والاتجاهات الانسانية نحو هذه القواعد، وهذا بدوره يثير مسألة القيم السياسية والاجتماعية العامة.

ولقد كان من نتيجة هذه الانتقادات وغيرها، الاتجاه نحو الابتعاد عن الطابع النسقي الذي يميز النموذج البيروقراطي المثالي، والاهتمام بدلا من ذلك بإجراء دراسات ميدانية لمختلف أنماط الإدارة، من ذلك مثلا دراسات "**بيتر بلاو**" «**Peter Blau**»، ودراسات "**كارل فريدريتش**" «**Karl Friedrich**»[1].

---

(1) لمزيد أكثر من المعلومات حول النظريات والنماذج البديلة للنموذج المثالي البيروقراطي، أنظر:
. فيصل فخري مرار، **البيروقراطية بين الاستمرارية والزوال**، الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1978، ص 12- 51.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ثانيا:الوظيفة السياسية والاجتماعية للبيروقراطية:

لقد أدى التوسع الكبير في الدور الذي تقوم به البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة إلى إثارة جدل كبير حول طبيعة العلاقة بينها وبين النظام السياسي أو الوظائف المختلفة التي يتعين عليها القيام بها، وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى محظور رئيسي مفاده أن عملية الفصل بين البيروقراطية والنظام السياسي يتم لأغراض تحليلية فقط، فالواقع يرفض هذا الفصل، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

أ . أن كل تصرف أو أسلوب يتعلق بالحكومة أوالجهاز البيروقراطي هو سلوك سياسي، فالأحزاب وجماعات الضغط والأفراد يتنافسون في الهيمنة أو التأثير على الحكومة . الجهاز الإداري الحكومي .وفي الحصول على خدماتها، وبالتالي لا يمكن لأي بيروقراطي أن يقف بمعزل عن هذا الجذب والدفع، فلا يقتصر نشاط البيروقراطي على إدارة برنامجه فقط، وإنما يتعين عليه أيضا كسب تأييد الهيئة التشريعية، وتأييد مرؤوسيه، والجمهور الذي يخدمه.

ب . أن التعاطف القائم بين مختلف جماء ـات الضغط والمصـ ـالح في المجتمع من ناحية والبيروقراطية من ناحية أخرى يتزايد بإستمرار، فكل بناء بيروقراطي لا بد وأن يستمد جزءا . على الأقل . من سلطته من إحدى جماعات المصالح إذا ما قدر له الإستمرار في عمله، وذلك تحت تأثير الضغوط العديدة التي يتعرض لها من مختلف جماعات الضغط والأحزاب السياسية والبرلمان.

ج . تزايد إهتمام البيروقراطيين بالتشريع، حيث تقوم الأجهزة التنفيذية بإقتراح بعض التشريعات التي تحتاج إليها في عملها، بل على هذه الأجهزة متابعة التشريعات الأخرى التي قد تؤثر في برامجها، أو في أسلوب أدائها لعملها.

د . بالرغم من إختلاف مجال العمل ومظهره بين المشرعيـ . ـن في لمؤسسات النيابية المختلفة للدولة، والإداريين في الجهاز الحكومي، إلا أن كلا منهما يهتم بنفس العناصر من العملية الإدارية كحل للمشكلات المطروحة.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ومن ثم تزايد الإهتمام بدور الجهاز البيروقراطي في العملية السياسية، بهدف تحديد الوظائف المختلفة التي يمكن القيام بها، وتحديد إنعكاس كفاءته في القيام بهذه الوظائف على النظام السياسي ككل.

ونظرا لهذا التداخل بين البيروقراطية والعملية السياسية، فقد تعددت المحاولات المطروحة لتفسير هذا التداخل، فبعض الباحثين يميل إلى تحديد موقع البيروقراطية، وما تؤديه من وظائف في العملية السياسية، أي مجموعة الأساليب والإجراءات التي تحاول جماعات المصالح المختلفة في المجتمع أن تؤثر من خلالها على قرار الحكومة، أو أن تشارك غيرها في صياغة السياسة، أو الإنتقال إلى مراكز الحكم[1]. فجميع المجتمعات المعاصرة تنقسم إلى نخبة حاكمة تقوم بممارسة النشاط السياسي في الدولة وتستأثر بالسلطة، ومحكومون يخضعون لرقابة وتوجيهات النخبة الحاكمة سواء تم ذلك بأساليب قانونية شرعية أم بأساليب إكراهية، وبالتالي تقوم النخبة بإتخاذ القرارات وتحديد الأهداف معتمدة في ذلك على البيروقراطية، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى الإرتباط الوثيق بين النخبة الحاكمة، والبيروقراطية التي تجند لخدمة سياسة وأهداف هذه النخبة[2].

إلا أن هذه المعالجة يعيبها أنها لا توضح إلا الوظيفة التقليدية وهي الوظيفة التنفيذية فقط، في حين أن الواقع يثبت تغلغل البيروقرطية إلى معظم وظائف الدولة.

كذلك قدم الفكر الليبرالي في هذا الصدد فكرتين، أولهما هي العلاقة بين البيروقراطية والديمقراطية، وثانيتهما هي العلاقة بين البيروقراطية والكفاءة أوالرشادة، وتقوم الفكرة الأولى على أن البيروقراطية في صراع دائم ومستمر

(1) السيد عبد المطلب غانم: "الإستبداد البيروقراطي والتطور الديمقراطي"، **السياسة الدولية**، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 93، جويلية 1988، ص 26.

(2) Forrest Vern Morgeson, **Reconciling Democracy And Bureaucracy: Towards a Delibrative-Democratic Model of Bureaucratic Accountability**, B.A., Western Michigan University, 2005, PP. 135.

http://www.opu-lu.cerist.dz

مع الديمقراطية، فتعدد وظائف الحكومة يدفعها إلى تزايد الإعتماد على البيروقراطية مما يؤدي إلى تشعبها وتغلغلها في كافة أنشطة الدولة ويزيد من سلطاتها الأمر الذي تعجز معه السلطة التشريعية عن فرض رقابتها عليها بفعالية، وبالتالي فالبيروقراطية في هذه الحالة ما هي إلا تجسيد لشهوة حب التسلط، وتأجيل إتخاذ القرارات الحاسمة، والإنعزال عن الواقع، بينم ا تعتمد الفكرة الثاني ة على وضع البيروقراطية بإعتبارها أكثر أجهزة الدولة قدرة على إكتساب درجة عالية جدا من الكفاءة والرشادة، وبالتالي فدورها في المجتمع دور رئيسي(1). ويلاحظ على هاتين الفكرتين إهتمامهما بتنظيم العلاقة بين البيروقراطية والأبنية السياسية أكثر من إهتمامها بدراسة وظائف البيروقراطية.

وفي محاولة للتغلب على الإنتقادات السابقة ومختلف أوجه القصور، لجأت النظرية الوظيفية إلى تحليل النظام السياسي بإعتباره نظاما إجتماعيا فرعيا، وتحديد مكانة البيروقراطية في هذا النظام ومختلف الأدوار التي تلعبها، ومختلف الوظائف التي تنجزها من خلاله. إذ يتبين من خلال هذه النظرية أن البيروقراطية تلعب أكثر من وظيفة، وأهم هذه الوظائف:

أ . الوظيفة الإتصالية Communicative Fynction:

فالبيروقراطية حلقة وصل أساسية بين النظام السياسي من جانب ومختلف جماعات المصالح في المجتمع من جانب آخر، ويساعدها على أداء مثل هذه الوظيفة إتصالها الدائم بجماعات المصالح، وإشرفها على المجالس والمؤسسات المحلية، مما يعطيها الفرصة لإتخاذ رد فعل معين إزاء مختلف المقترحات السياسية المطروحة، ومن ثم فإنها تلعب دورا هاما في تعبة المساندة السياسية اللازمة للنظام السياسي.

(1) **Ibid**, PP. 136.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ب . الوظيفة التعبيرية Articulative Function:

تقوم البيروقراطية بإعتبارها جهازا مستقلا في المجتمع له متطلباته وعليه إلتزاماته بالتعبير عن بعض المطالب الخاصة بها. فبعض قطاعات البيروقراطية في حد ذاتها يمكن إعتبارها إحدى جماعات المصالح القائمة في المجتمع، وهذا الوضع سائد بصفة خاصة في الدول المستضعفة التي تتسم أساسا بضعف تباين مؤسساتها واستقلال الجهاز البيروقراطي في عمله اليومي عن مختلف مؤسسات الدولة.

ج . الوظيفة التجميعية Aggregative Function:

نتيجة الترابط الوثيق بين البيروقراطية من جانب ومختلف جماعات الضغط والمصالح والمجالس والمؤسسات المحلية من جانب آخر، وبحكم تغلغلها إلى مختلف الانشطة، فإنها تتولى على نطاق واسع عملية تلقي المطالب الخاصة بهذه الجماعات والمجالس، كما تقوم بمحاولة التوفيق بين الأهداف المتعارضة الناجمة عن إستقبالها للمطالب، حيث تمتلك اليد العليا لإقرار أهداف معينة في المجتمع وإهمال أخرى، أي أنها تمارس وظيفة تجميع المصالح ووظيفة حا وتسوية الصراع في نفس الوقت.

إلى جانب هذه الوظائف، فإن البيروقراطية تلعب خلال عمليـ ـة التحويل . وهي في المنظور الوظيفي تعد من أهم آليات النظام السياسي . دورا رئيسيا من خلال وظيفة إتخاذ القرارات التي تقوم بها، فالبيروقراطية تقوم بالمساهمة في إتخاذ القرارات المختلفة، كما تساهم في صياغة السياسة العامة للدولة، ويتم ذلك من خلال توجيه الوزراء بإتخاذ قرار معين، خاصة وأنها تحتكر المعلومات الدقيقة المرتبطة بمختلف الموضوعات[1]. وبالرغم من أن البيروقراطية لم تؤسس

(1) هنري رياض، **السياسة والبيروقراطية**، بيروت: دار الجيل، 1993، ص 117.

http://www.opu-lu.cerist.dz

للقيام بذلك أساسا، إلا أنها نظرا للتغييرات التي طرأت على وظيفة الدولة المعاصرة والحاجة المتزايدة إلى تدخلها في مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية، ونظرا لتزايد حجم وأعباء الحكومة، فقد توسعت البيروقراطية بشكل ملحوظ في القيام بمثل هذه الوظيفة.

مما سبق يتضح أن البيروقراطية تلعب العديد من الأدوار في مختلف مراحل صنع وتنفيذ السياسة العامة، وأنها مرتبطة إرتباطا وثيقا بالنظام السياسي، وان النظرة إليها بإعتبارها أداة تنفيذية وحسب تعد نظرة غير واقعية فضلا عن عدم علميتها، والتالي فإن دراسة دورها في عملية التنمية السياسية يجب أن تأخذ في الإعتبار تعدد الادوار التي تلعبها في العملية السياسية.

ثالثا: أنماط العلاقة بين البيروقراطية والتنمية السياسية:

بالرغم من وضوح العلاقة التي تربط الجهاز البيروقراطي بالعملية السياسية، إلا أن علاقة هذا الجهاز بالتنمية السياسية ما زالت أقل وضوحا وتبلورا، ولعل مرجع ذلك تعدد التعريفات الخاصة بالتنمية السياسية من ناحية، وتزايد الإهتمام النسبي بمختلف مكونات العملية السياسية كالمشاركة، والأدوات اللازمة لها كالأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، أي الإهتمام النسبي بجانب المدخلات مع عدم الإهتمام بجانب المخرجات، نتيجة الإعتقاد بأن أجهزة ومؤسسات المخرجات ما هي إلا مؤسسات تنفيذية عليها واجب القيام بتنفيذ ما سبق صياغته من قرارات وسياسات بصفة عامة.

وفي إطار الهدف من هذا المبحث يمكن إيضاح أن العلاقة بين التنمية السياسية من ناحية والجهاز البيروقراطي من ناحية أخرى هي علاقة مزدوجة ذات مستويين:

http://www.opu-lu.cerist.dz

المستوى الأول: مستوى قيمي أو ثقافي:

حيث يعكس الجهاز البيروقراطي القيم الثقافية والسياسية السائدة في المجتمع، الأمر الذي يمكن الباحث من التنبؤ بإتجاه عملية التنمية السياسية في هذا المجتمع، فالجهاز البيروقراطي يعمل كمرآة تعكس عملية التنمية السياسية، وهذا المستوى يهتم به - في الدرجة الأولى - علم النفس الإجتماعي والمشتغلين به.

المستوى الثاني: مستوى مؤسسي:

فالجهاز البيروقراطي بإعتباره أحد الأجهزة الرئيسية للنظام السياسي، وبإعتباره الجهاز الذي يحتكر عملية تنفيذ السياسة العامة للدولة، فإنه يعد شرطا لازما لتحقيق التنمية السياسية في المجتمع، مما يعكس ضرورة تعاونه مع مختلف مؤسسات النظام السياسي، وبالتالي فالعلاقة بين الجهاز البيروقراطي - بإعتباره الجهاز التنفيذي - وبين مختلف المؤسسات السياسية لا بد وأن تؤثر على عملية التنمية السياسية، وهذه العلاقة - واقعيا - هي إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجهها عملية التنمية السياسية في المجتمعات المستضعفة.

ومن ثم فإن دراسة هذا الفرع ستنقسم إلى عنصرين رئيسيين، يتناول أولهما تحليل المستوى القيمي أو الثقافي للعلاقة بين البيروقراطية والتنمية السياسية، أي دور الجهاز البيروقراطي بإعتباره مؤشرا لعملية التنمية السياسية، ويتناول ثانيهما المستوى المؤسسي أوالنظامي لهذه العلاقة، وذلك على النحو التالي:

1 - البيروقراطية كمؤشر للتنمية السياسية:

تزايد إهتمام علم النفس الإجتماعي، وعلم الإجتماع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالنظام الثقافي - الإجتماعي وإنعكاساته على عملية التنمية في الدول المستضعفة، وذلك نتيجة إدراك عدد لابأس به من الباحثين أن عملية

http://www.opu-lu.cerist.dz

التنمية هي عملية حضارية شاملة وأن فشل بعض تجارب التنمية في عدد من الدول يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم التلائم بين الإطار الثقافي . الإجتماعي في هذه الدول ومتطلبات عملية التنمية بصفة عامة.

فضلا عن ذلك فقد إهتم علم السياسة كذلك بالبحث عن التلائم بين القيم السياسية السائدة في المجتمع من ناحية، والمؤسسات السياسية التي يتكون منها النظام السياسي في هذا المجتمع من ناحية ثانية، ومتطلبات عملية التنمية السياسية من ناحية ثالثة، وذلك إثر تزايد الإهتمام بعمليات التعبئة السياسية، وإدراك أن التوافق بين الإطار الثقافي للمجتمع والمؤسسات السياسية المادية القائمة فيه يعد شرطا ضروريا وجوهريا في عملية التنمية السياسية وتحقيق الإستقرار السياسي.

وعليه، فقد تكاد تجمع البحوث العلمية أن أسباب قصور الأداء الفعلي لإقتصاديات بعض الدول المستضعفة تكمن في عيوب تنفيذ خطة التنمية، بمعنى أن الخطة كانت جيدة، ولكن التنفيذ . أي إدارة التنمية . كان رديئا لجمود الإدارة وعدم مرونتها، وعدم قدرتها على تطوير نفسها لتتلائم مع خطة التنمية، ويرجع قصور الإدارة إلى الجمود الإجتماعي، وعدم موائمة القيم الإجتماعية المحلية والإتجاهات السلوكية للعاملين في الدولة مع أهداف التنمية، بل ثبت أيضا أن خطة التنمية التي كان يجب أن تحول الجهاز الإداري إلى قوة دافعة، أصبحت قوة معوقة[1].

---

(1) لمزيد من المعلومات عن أثر القيم الثقافية . الإجتماعية على الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، أنظر: . عبد العزيز مخيمر، وآخرون، **قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ديسمبر 1999، ص 56.

http://www.opu-lu.cerist.dz

كذلك يؤكد أحد الباحثين "أن المشكلة الإجتماعية لإدارة التنمية لا تحل إلا بتطوير الثقافة والمعتقدات والتحكم فيها، فالعلاقة طردية بين الثقافة العامة، والمعتقدات الإجتماعية من جانب، ودرجة الضبط الإجتماعي من جانب آخر"[1]. وفي هذا الصدد يوضح الباحث الأمريكي الأستاذ "**جون رفيوس**" «**John Rehfuss**» هذه العلاقة بصورة أكثر جلاء ووضوحا، فيؤكد أن البيروقراطيين الإداريين يؤثرون تأثيرا مباشرا على "التوزيع الإكراهي للقيم" بأسلوب يفوق أي إعلان أو خطاب سياسي، وذلك بما يمارسونه من تأثير على صنع القرار السياسي وما يساهمون به في تكوين توقعات المواطنين حول ما يجب وما يمكن للحكومة القيام به، تلك التوقعات التي تمثل النتيجة الهامة والحاسمة للسلوك الإداري في المدى البعيد [2].

مظاهر العلاقة بين البيروقراطية والإطار الثقافي:

مما سبق يتضح أن العلاقة بين الجهاز البيروقراطي من ناحية، والنظام أو الإطار الثقافي في المجتمع وطيدة للغاية، وبالتالي فإن دراسة المحتوى الثقافي، أي دراسة مجموعة القيم والأفكار والعادات التي تسود الجهاز الإداري للدول المستضعفة يمكن أن تساهم إسهاما مباشرا في توضيح طبيعة عملية التنمية التي يتعرض لها هذا المجتمع، بل أنها تساهم أيضا في التنبؤ بإمكانيات نجاح عملية التنمية أو فشلها في المستقبل.

(1) أحمد رشيد، **إدارة التنمي** . ـة، القاهرة: النهضة العربية، 1973، ص 30.

(2) السيد عليوه، **صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العام ـة**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، 386.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ولقد مثلت القيم[1] الثقافية التي سادت الجهاز البيروقراطي في الدول المستضعفة في أعقاب حصول هذه الدول على إستقلالها عقبة رئيسية نحو المضي في عملية التنمية التي خططت لها هذه الدول، ففي معظم هذه الدول ورثت النظم الوطنية في مرحلة الإستقلال جهازا إداريا، ذات محتوى ثقافي معوق لعملية التنمية وليس دافعا لها، فالمهمة الرئيسية لهذا الجهاز في ظل الحكم الإستعماري تمثلت في الإيمان بأنه جهاز لإقامة "القانون والنظام" أي إقرار الأمن الداخلي وجباية الضرائب، وقد إستمر تمسك الجهاز الإداري بهذه القيمة الثقافية حتى في مرحلة ما بعد الإستقلال والبدء في عملية التنمية.

فبالرغم من أن دور الجهاز البيروقراطي في الدول المستضعفة في مرحلة ما بعد الإستقلال كان يختلف إختلافا بينا عن دوره خلال الحقبة الإستعمارية التي مثل خلالها الجهاز الإداري حلقة الوصل بين الدولة الإستعمارية وسلطاتها من ناحية، وبين الدولة المستعمرة وشعبها من ناحية أخرى، وحيث خدم الجهاز الإداري خلالها كأحد أدوات الدولة الإستعمارية للسيطرة على الدولة المستعمرة من خلال مفهومه كجهاز لإقامة القانون والنظام، إلا أن تلك القيمة

(1) يمكن تعريف القيم بأنها مجموعة المعايير والأسس والمحكات التي تفرز مجموعة الأحكام والإختيارات التي يصدرها الفرد بتفضيل أو عدم تفضيل البدائل والموضوعات في ضوء تقييمه لهذه البدائل والموضوعات، وتحدث عملية التقييم نتيجة لتفاعل الفرد بإطاره البيئي. والقيم بهذا المعنى هي مجموعة من المفاهيم التصويرية والتعميمات التي يتم من خلالها تقييم الموضوعات المختلفة وتعمل على توجيه سلوك الأفراد وتحديد نسق التفاعل الإجتماعي فيما بينهم وهي محصلة تجربة مستمرة وتفاعل دائم مع البيئة الحضارية والإجتماعية والتاريخية، وتتسم القيم بالثبات النسبي من حيث الأهمية والنوعية وهي لا تتغير بشكل فجائي.

ويعتبر نسق القيم Values system الإطار أو التنظيم الأشمل الذي تنتظم به قيم الفرد في شكل ترتيبي حسب أهميتها لديه وتمثل كل قيمة أحد عناصر هذا النسق وتتفاعل هذه القيم في إطار نمط محدد من العلاقات مع الإطار الحضاري والبيئة المحيطة.

لمزيد من الإيضاح حول مفهوم القيم يمكن الرجوع إلى:

. محمد أحمد بيومي، **علم الإجتماع القيم**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990، ص 125 . 129.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ظلت سائدة ومسيطرة على العمل الإداري في الدول المستضغفة حتى في أعقاب حصولها على الإستقلال، وهي المرحلة التي كان مفترضا أن يقوم الجهاز البيروقراطي بقيادة عملية التنمية، حيث باءت بالفشل جميع المحاولات التي بذلت لتكييف هذا الجهاز البيروقراطي مع الأوضاع والوظائف والمتطلبات التي فرضتها عملية الإستقلال.

ونتيجة لما سبق إهتم الباحثون بدراسة المحتوى الثقافي للجهاز البيروقراطي أي دراسة القيم الثقافية التي تسيطر على هذا الجهاز في الدول المستضعفة، وذلك بهدف الكشف عن مدى تلاؤم هذه القيم مع متطلبات عملية التنمية السياسية، فقد يعكس الجهاز البيروقراطي قيما ثقافية إما معوقة أو دافعة لعملية التنمية السياسية، فإختلاف البنيان الإجتماعي والثقافي في هذه الدول، عن البنيان الإجتماعي اللازم لعملية التنمية يمثل أحد التحديات الرئيسية في هذه الدول اليوم.

2 . البيروقراطية كأحد أدوات التنمية السياسية:

إن قيادة الجهاز البيروقراطي لعملية التنمية هي عملية سياسية وليست إدارية بالدرجة الأولى[1]، وتنبع هذه الطبيعة السياسية من عدة إعتبارات رئيسية أولها الإهتمام العام بعملية التنمية، فتنفيذ الجهاز البيروقراطي لخطة التنمية تكون موضع إهتمام جميع المواطنين في الدولة، لأن النتائج المترتبة على تنفيذ الخطة تمتد آثارها لتشمل مختلف قطاعات المواطنين، وذلك بعكس أي خطة إدارية أخرى حيث يهتم بها قطاع محدد فقط من المواطنين.

(1) أحمد رشيد، إدارة التنمية، المرجع السابق الذكر، ص 15.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وثاني هذه الإعتبارات ما تتسم به عملية التنفيذ من صفة المسؤولية العامة، فالقرارات التي يصدرها الجهاز البيروقراطي لتنفيذ خطة التنمية تعد مصدرا هاما للحكم على مدى كفاءة وفعالية الجهاز البيروقرلطي في تنفيذ السياسة العامة للدولة، وذلك بإعتبار أن الجهاز البيروقراطي هو الجهاز الرئيسي لتنفيذ السياسة العامة وتحقيق أهداف التنمية.

ويرى بعض الباحثين أنه لبدء عملية التنمية لا بد من إتخاذ قرارات سياسية سريعة بمبادرة فورية تعتمد قليلا على مبدأ التشاور والمشاركة السياسية، في حين أن القرارات التنفيذية العملية لتنفيذ خطة التنمية، لا يتأتى لها النجاح والفاعلية إلا بتأسيسها على أكبر قدر ممكن من المشاركة السياسية، وهنا تكمن المشكلة الرئيسية التي تواجه عملية التنمية في الدول المستضعفة، فتنفيذ خطة التنمية يتطلب الفصل بين مرحلتين:

. المرحلة الأولى تقوم النخبة السياسية خلالها بإتخاذ مجموعة قرارات على أساس مبدأ التشاور في أضيق نطاق ممكن.

. المرحلة الثانية تقوم النخبة البيروقراطية خلالها بإتخاذ مجموعة قواعد لتنفيذ القرارات السابقة على أساس مبدأ التشاور والمشاركة في أوسع نطاق ممكن.

وفي حالة عدم تفهم النخبة السياسية للطبيعة المختلفة للمرحلتين، فإن الأمر سينتهي إلى الإطالة الزمنية للمرحلة الأولى، أي مرحلة وضع خطة التنمية، مما يؤدي إلى زيادة تضخم البيروقراطية، وزيادة نفوذها وثقلها بالنسبة إلى باقي مؤسسات النظام السياسي، وإضعاف الرقابة السياسية في النهاية وكأنها تستهدف تقوية الجهاز البيروقراطي في مواجهة مختلف مؤسسات النظام السياسي، الأمر الذي يؤدي إلى الفشل في تحقيق التنمية.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وفي الحقيقة فإن هذا هو جوهر المشكلة التي تواجهها مختلف الدول المستضعفة اليوم، وهي المشكلة التي تتمثل في عدم التوازن بين الجهاز البيروقراطي، وباقي المؤسسات السياسية في النظام السياسي، واختلال هذا التوازن لصالح الجهـ ـاز البيروقراطي، وذلك يناقض الوضع الأمثل، فالسياسة العامة تخضع لتأثيرات عديدة من الجهاز البيروقراطي، الذي يشترك فعليا في تحديدها بصورة غير مباشرة من خلال مداخل عديدة، إلا أنه لا بد من الوقوف بتأثيرات الجهاز البيروقراطي عند حدود معينة لا يجب أن يتخطاها، فلا يجب بالضرورة أن يقوم هذا الجهاز . مستقلا عن النظام السياسي . بتحديد السياسة العامة، وإلا أصبح مسئولا عن الغاية والوسيلة معا، فهناك وظيفتـ ـان هامتـ ـان لا بد من الفصل بينها:

- الوظيفة الأولى: تتعلق بصياغة وإقرار الأهداف العامة للدولة، ومراقبة تنفيذ هذه الأهداف والتأكد من تحقيقها بالكفاءة المطلوبة، ومراجعتها وإدخال التعديلات المناسبة عليها، وهذه الوظيفة يتم تنظيمها في الدولة تبعا لنظامها السياسي ووفقا لعقيدته السياسية، إلا أنه من المتفق عليه أن المؤسسات التي تقوم بهذه الوظيفة هي مؤسسات المشاركة السياسية أو مؤسسات المدخلات، ويقصد بذلك جماعات المصالح والأحزاب السياسية والمؤسسات التمثيلية.
- الوظيفة الثانية: تتعلق بتنفيذ الأهداف العامة عن طريق إختيار أنسب الوسائل، وتقديم التوصيات والمقترحات المتعلقة برفع كفاءة الأهداف ذاتها، ويتم تنظيم هذه الوظيفـ ـة في الدولة، والتعبير عنها من خلال الجهاز البيروقراطي[1].

وبمقتضى هذا المفهوم للفصل بين الوظيفتين يتحتم خضوع الجهاز البيروقراطي لرقابة النظام السياسي، فالنظام السياسي يضع الغاية،

(1) وصال نجيب العزاوي، **مبادئ السياسة العامة: دراسة نظرية في حقل معرفي جديد**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص 114.

http://www.opu-lu.cerist.dz

والجهاز البيروقراطي يحدد الوسيلة، فيتابع النظام السياسي الوصول إلى هذه الغايات، ومدى كفاءة الجهاز البيروقراطي في تحقيقه لهذه الغايات.

فإذا أختفت فعالية النظام السياسي تكون النتيجة الحتمية سيادة الجهاز البيروقراطي[1]، ويؤدي ذلك إلى إختلال التوازن الذي تقوم عليه السياسة العامة للدولة، فتصبح هذه السياسة بلا سند سياسي يحميها من أن تصبح حلقة أو نشاطا من أنشطة الجهاز البيروقراطي، فالجهاز البيروقراطي بحكم تكوينه جهاز تنفيذ وليس جهاز حكم، فهو جهاز يرتبط ولاء أعضائه بالمهنة أكثر مما يرتبط بالجماهير، وهو جهاز يلجأ إلى إختيار الوسائل على أسس موضوعية مجردة، لا على أساس المقاييس الإجتماعية والنظرة السياسية الشاملة، وهو في حاجة إلى جهاز لمراقبته ومتابعته.

ومعنى إرتباط الجهاز البيروقراطي بالمهنة أكثر من الجماهير . في حالة ضعف المؤسسات السياسية . أن هذا الجهاز يعمل دون إحساس بحاجات الجماهير، مما يساعد على تنمية الأهداف الذاتية لأعضاء هذا الجهاز، كذلك فإن الجهاز البيروقراطي بإستخدامه للأساليب المكتبية . في ظل ضعف النظام السياسي . ستتجمد عملياته وتنعزل عن الواقع وتميل إلى التعقيد والبطء، وهو ما يهبط بالكفاءة دون أدنى شك ويجعلها تصطبغ بصبغة بيروقراطية، وأخيرا فإن إختيار الجهاز البيروقراطي للوسائل على أسس موضوعية . في ظل ضعف النظام السياسي . سيؤدي إلى سيطرة روح تكنوقراطية على عملياته تسلبها القدرة على رؤية المطالب الشاملة للمجتمع[2].

---

(1) فيريل هيدي، **المرجع السابق الذكر**: ص 58.

(2) أحمد رشيد، **نظرية الإدارة العامة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1971، ص 563.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وقد أبرزت التجربة أن الدول المستضعفة تفتقد القوة المؤسسية اللازمة لتحويل المطالب إلى سياسات وبرامج وقرارات، بمعنى أن مؤسسات المدخلات - بالمنظور النظمي الوظيفي - أو مؤسسات المشاركة السياسية أضعف من مؤسسات المخرجات أوالمؤسسات التنفيذية، ومن هنا برز الجهاز البيروقراطي في معظم الدول المستضعفة كمعوق لعملية التنمية السياسية وليس دافعا لها، وأصبحت المشكلة التي تعاني منها هذه الدول البحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق التوازن بين هدفين رئيسيين، أولهما إنتشار السلطة الذي يترتب على عملية المشاركة السياسية والتعبئة الإجتماعية، أي بناء مؤسسات المشاركة السياسية وهو أحد أركان التنمية السياسية، وثانيهما تحقيق أهداف التنمية السياسية والتي لا يمكن تحقيقها دون إخضاع الجهاز البيروقراطي للنظام السياسي ورقابته، الأمر الذي يصعب تحقيقه في هذه الدول نظرا لضعف فعالية مؤسسات النظام السياسي.

وعليه، فإن المشكلة في الدول المستضعفة خاصة الدول العربية الإسلامية[1]، تعد أكثر تعقيدا نظرا لعدم ثبوت طبيعة وأبعاد النظام السياسي، فالسيطرة الإستعمارية على هذه الدول أخرت نمو المؤسسات السياسية في نفس الوقت الذي تزايد فيه إعتمادها على الجهاز البيروقراطي لتنفيذ خطط وإرتياديات (إستراتيجيات) التنمية، وفي نفس الوقت الذي تقوم به بعمليات التعبئة السياسية والإجتماعية.

من العرض السابق يتضح أن واحدة من أخطر السمات التي يتسم بها الجهاز البيروقراطي في الدول المستضعفة هي النمو الذي يصيب هذا الجهاز إلى

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول طبيعة النظم السياسية العربية يمكن الرجوع إلى:

- حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الإتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 305.

http://www.opu-lu.cerist.dz

حد التضخم وإلى الحد الذي يصبح فيه الجهاز البيروقراطي معوقا لعملية التنمية السياسية في هذه الدول، ذلك أن أي تغيير يطرأ على البناء السياسي لا بد وأن يؤدي حتما إلى تغيير في الجهاز البيروقراطي، والعكس صحيح، وذلك بإعتبار أن الجهاز البيروقراطي هو الأساس الأول للبناء السياسي في الدولة، بإعتباره الجهاز التنفيذي الذي يعطي للسياسة العامة مضمونا واقعيا، الأمر الذي دفع بالباحثين إلى تأكيد العلاقة الوطيدة بين التنمية السياسية من ناحية والجهاز الإداري من ناحية أخرى على النحو السابق تناوله.

ومن العرض السابق أيضا، يتضح أن العلاقة وطيدة للغاية بين البيروقراطية من جانب والتنمية السياسية من جانب آخر، ويتضح ذلك من خلال العلاقة بين لجهاز البيروقراطي من جانب، والقيم السياسية التي يعكسها من جانب آخر بما يسمح بالتنبؤ بإتجاه عملية التنمية وإمكانيات نجاحها من عدمه، ومن خلال طبيعة العلاقة التي تربط بين الجهاز البيروقراطي بمختلف المؤسسات السياسية في المجتمع، وهي المعضلة الرئيسية التي تواجهها الدول المستضعفة اليوم نظرا لإختلال التوازن بين مؤسسات المشاركة السياسية والجهاز البيروقراطي لصالح الأخير.

المبحث الثالث
المؤسسة العسكرية وعملية التنمية السياسية

ما موقع المؤسسة العسكرية في عملية التنمية السياسية؟ وبعبارة أخرى ما دور الظاهرة العسكرتارية في الإصلاحات السياسية المختلفة؟

قبل الإجابة على هذا السؤال الهام، ينبغي علينا طرح مسألتين أساسيتين تساعدنا في الإجابة على هذه الإشكالية، هي:

http://www.opu-lu.cerist.dz

- المسألة الأولى: تتعلّق بحياد الجيش عن ممارسة النشاط السياسي.
- والمسألة الثانية: تتعلّق بالرأي الذي يدعو إلى تسييس الجيش باعتباره مؤسسة وطنية لها دورها في الحياة السياسية.

فيما يخص المسألة الأولى، فإنّ المؤسسة العسكرية يتحدّد دورها في الدفاع عن سلامة البلاد وإستقلالها وسيادتها، والإبتعاد عن القيام أيّ نشاط سياسي. ومردّ ذلك أنّ قيام المؤسسة العسكرية بوظائف غير هذه الوظيفة قد تؤدّي بها إلى إضعاف قدراتها، زيادة على ذلك قد تتعرض المؤسسة العسكرية إلى الإبتعاد عن دورها الحيادي المرسوم وإدخالها في صراعات سياسية، وَفي قضايا قد تكون حكرا لإجتهادات الطبقة السياسية رمز الوحدة الوطنية، وهذا هو الوضع الطبيعي الذي نراه للمؤسسة العسكرية.

أمّا عن المسألة الثانية المتعلّقة بتسييس المؤسسة العسكرية – وهو السائد حاليا– فإنّ هذا الرأي يستند إلى عدّة حجج من بينها أنّ وظيفة الجيش الأساسية المتمثلة في الدفاع عن سيادة البلاد وحماية سلامتها هي ليست وظيفة فنية، بل هي وظيفة لا يمكن نفي بعدها السياسي، لكون أنّ الواقع يثبت أن ليس هناك أي فصل بين الجانب المدني والعسكري. فالتجارب التاريخية للدول خاصة دول العالم المستضعف، تظهر أنّ الجيش أخذ يزن وزنا كبيرا في الحياة السياسية. لذا فإن الجيش لا يعرّف دوره كمؤسسة عسكرية فحسب، بل كقوّة سياسية[1]. ولم يتوقّف الأمر عند الدول النامية فقط، بل نجد هذه القوّة العسكرية موجودة أيضا في الدول المتقدّمة إنطلاقا من موازين القوى داخليا وخارجيا.

وما دمنا نتحدّث عن دور المؤسسة العسكرية، فإنّ هذا يبرز لنا بوضوح في المجتمعات التي ما زالت تبحث عن مؤسسات تلائم أوضاعها

(1) رياض عزيز هادي، **المشكلات السياسية في العالم الثالث**، بغداد: بيت الحكمة، 1989، ص 312.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وظروفها الخاصة التي تحتم عليها الدعوة إلى بناء مؤسسة عسكرية عقائدية مسيّسة تسيُّسا إيديولوجيا، يسمح من خلالها الوفاء بالتوقّعات الشعبية التنموية التي تعذّرت أنْ تفي بها المؤسسات السياسية في هذه المجتمعات.

وفي هذا الإطار يؤكّد الأستاذ "**صمويل هانتنغتن**" «**Huntington Samuel**» أنّ أهمّ الأسباب لبروز المؤسسة العسكرية كأداة فعّالة على الساحة السياسية هي أسباب سياسية تعكس تنظيم المجتمع السياسي والمؤسساتي، وليست عسكرية وَلا تعكس خصائص الجيش التنظيمية والإجتماعية. ويمكن ربط هذه الأسباب بغياب أو ضعف المؤسسات السياسية في هذه المجتمعات(1). هذا ما يجعل من المؤسسة العسكرية أداة أكثر مناسبة للتنمية السياسية من الجهاز المدني بفعل ما تُوحيه من صفات ديناميكية وخبرات ومعرفة فنِّية.

ومن كل ما سبق، يمكن تحديد ثلاثة أنواع من الأدوار للمؤسسة العسكرية:

- قد يأخذ تدخل الجيش الشكل المباشر، بأن يجعل من نفسه حاميا للدستور، ويتسلّم الحكم بسبب ما يراه من أزمات قد تعطل وتشلّ عمل المؤسسات السياسية. غير أنّ المؤسسة العسكرية في هذا الدور، تعني أنّ أهدافها تتمثّل في توفير الظروف المناسبة المؤدِّية إلى ظهور سلطة سياسية مدنية من خلال إجراءات دستورية.
- عندما تتّخذ المؤسسة العسكرية من نفسها دور الأداة الثورية التي تقود الإصلاح. فمن بين مسؤولياتها خلق مؤسّسات سياسية جديدة تسلم فيما بعد لحكومات مدنية.

---

(1) **فيريل هيدي، المرجع السابق الذكر**، ص 176.

http://www.opu-lu.cerist.dz

- أمّا الدور الأخير، فهو دور القوة غير المباشرة، إذ لا يقوم الجيش بدور مباشر وواضح، ولكنّه يبقى عنصرا فعّالا في البيئة السياسية ليخلق الظروف لحكومة مدنية[1].

لذا، فإنّ من أهمّ العوامل المحددة لدور المؤسسة العسكرية على مستوى الساحة السياسية، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: النشأة التاريخية للجيش:

والتي يمكن حصرها في ثلاثة أصول: الأصول الوطنية، والأصول الكولونيالية، وجيوش التحرّر الوطني.

- الأصول الوطنية:

حيث ينشأ الجيش يبنى وطنيا، وأمثلة ذلك في البلدان التي لم تخضع للتجربة الإستعمارية حيث يلعب الجيش دورا كبيرا على الساحة السياسية.

- الأصول الكولونيالية:

حيث تكون المؤسسة العسكرية مؤسسة من قبل القوى الإستعمارية وَوارثة ومحتفظة بتقاليد وتراكيب الجيوش الإستعمارية.

- جيوش التحرّر الوطني:

وهي جيوش نشأت في إطار النضال من أجل الإستقلال. وَدور مثل هذه المؤسسات العسكرية كبيرا لأنّها تشعر بأنّها كانت وراء الإستقلال وبناء الدولة الوطنية.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 173.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ومن هذا يمكن القول أنّ النشأة التاريخية للمؤسسة العسكرية عامل مهمّ يساعد في تحديد الدور الذي تقوم به هذه الأخيرة على مستوى الساحة السياسية.

ثانيا: التركيبة الإجتماعية للمؤسسة العسكرية:

إنّ المؤسسة العسكرية ليست منعزلة عن المجتمع المدني، فهي مرتبطة بكامل المجتمع بأصوله الإجتماعية أوّلا، ثمّ بالسكان المدنيين الذين يرتبط معهم ثانيا، وأخيرا بالواقع الذي يواجهه ثالثا. فالمؤسسة العسكرية قائمة على الطبقات المتوسّطة والشعبية. وهذا ما تفسّره عوامل عديدة، منها عزوف الأرستقراطية عن الإنخراط في الجيش وإنجذابها إلى حرفة السياسة والأعمال والإدارة، في حين أنّ الطبقة المتوسّطة ترى أنّ الوظيفة العسكرية وسيلة للترقي والصعود الإجتماعي. ونتيجة لهذه التركيبة الإجتماعية للمؤسسة العسكرية، تصبح هذه الأخيرة أكثر تحسُّسا بأوضاع غالبية الشعب وأشدّ إلتصاقا بآماله وتطلّعاته. وهكذا فإنّها سواءا عن طريق إستلام السلطة أو الضغط عليها في إتّجاه الإصلاحات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

ثالثا: طبيعة المؤسسة العسكرية:

إنّ من سمات المؤسسة العسكرية كونها مؤسسة تتحلّى بثقة عالية وبسلم تدريجي وبنظام منضبط، فهذه السمات لا تمنع المؤسسة العسكرية بكسب القوّة فقط، بل أنّها إلى جانب ذلك تميّزها عن المنظمات المدنية، كالتنظيمات السياسية والنقابية والإدارية. وهذا ما يعطي لها إمكانية لعب دور فعال على مستوى التنمية الشاملة والمتوازنة بشرط أن تفتح المجال للإطارات الشبانية الكفأة ومن مختلف فئات المجتمع.

http://www.opu-lu.cerist.dz

رابعا: طبيعة النظام السياسي القائم:

إنّ دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية يرتبط بقـوّة أو ضـعف النظام السياسي القائم. ففساد السلطة الحاكمة وَعدَم قدرتها على حلّ الأزمات يعزّز دور الجيش في الحياة السياسية ليتدخّل من أجل حلّ المشكلات الرئيسية وَالهامة كالتنمية، وَتدعيم الوحـدة الوطنية، وَتحقيق الإسـتقرار للمؤسـسات السياسية والدستورية. ولكن السؤال المطروح: **ألا تعتـبر ظـاهرة الفـساد السياسي– الإداري ظاهرة شاملة وعامة للعديد من المؤسسات بما فيها مؤسسة الجيش؟**

على الرغم من الدور الذي يلعبه الجيش في خلق الإستقرار والإسـتتاب للأوضاع السياسية والإجتماعية. فهذا لا يمنع من إبراز الدور السلبي الذي يلعبه الجيش على التنمية خاصة في المجتمعات العربية الإسلامية. وفي هذا الصدد يرى الأستاذ "**محمد عليمات**" أنّ الجيش يعتبر كقوّة محافظة تعمل على إعاقة التغـيير والتنمية. وهو يعتبر قوّة فاعلة ومركزية في إدارة الحكم في كثير مـن البلـدان العربية الإسلامية. فالجيش إمّا أن يحكم مباشرة كما هو الحـال في الأنظمـة العسكرية، أو بشكل غير مباشر وذلك بتحالف الجيش مع السلطة الحاكمة، ممّا يعني أنّ الجيش بشكل دولة داخل دولة، له مدارسـه وكليّاتـه، وجامعاتـه، ومستشفياته ومخابراته وَقياداته وَميزانيته[1].

إنّ الجيش كما جاء في مقال للأستاذ "**محمد عليمات**": "مسؤول عـن تبديد موارد الأمّة على صراعات وحروب داخلية وأهلية زادت الأمّة الإسلامية تفكّكا وتطاحنا، وبالرغم من الميزانية الضخمة المخصّصة للجيش، فقد فشل في ضمان أمن المواطن وحمايته. كما أنّ الجيش في الدول الإسلامية مسؤول عـن الحروب الداخلية التي تستهدف الأقليّات بشكل خاص والشعب بشكل عـام.

(1) محمد عليمات، "لماذا نحن متخلفون"، **مجلة المجتمع الحديثة**، العدد 1257، جويلية 1997، ص 22.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ومن ناحية أخرى، فإنّ الجيش مسؤول عن تخلّف التنمية السياسية، فهو المسؤول عن تدمير تجارب التعدُّدية السياسية، وهو المسؤول عن تدمير مؤسسات المجتمع المدني، وتدمير الأحزاب السياسية وإتحادات الطلاب"[1].

ومن هذا، فإنّ دور الجيش سواء كان سلبيا على التنمية السياسية، أم إيجابيا، فإنّه يتوقّف على مستوى التقدّم أو التخلّف في المجتمع الذي يوجد فيه.

وفي هذا الشأن يرى الأستاذ "**صمويل هانتغتن**" «**Huntington Samuel**» أنّ دور الجيش يتغيّر مع تغيّر المجتمع، ففي عالم الأقليّة الحاكمة يكون الجيش راديكاليا، وفي عالم الطبقة الوسطى يكون المشارك والحكم، وعندما يبدو المجتمع الجماهيري في الظهور يصبح الجندي الحارس هو المحافظ على النظام القائم[2]. ولذلك فإنّ دور الجيش يزداد مع تخلّف المجتمع، وكلّما تقدّم المجتمع كان دور الجيش محافظا ورجعيا.

المبحث الرابع
النخبة القيادية وعملية التنمية السياسية

تصدّى كثير من الباحثين لموضوع القيادة والنخبة القيادية بالدراسة والتحليل والمناقشة، فلا تخلو دراسة في النظم السياسية والإجتماعية دون أن تتطرّق إلى التأثيرات المختلفة التي تحدثها القيادة في الحياة السياسية والاجتماعية، حتّى أن الكثير من الدراسات السياسية إعتبرت العامل القيادي كمتغيّر مستقل، وإعتبرت العمليات والنظم السياسية متغيّرات تابعة.

---

(1) نفس **المرجع السابق**، ص 23.

(2) **فيريل هيدي، المرجع السابق الذكر**، ص 178.

http://www.opu-lu.cerist.dz

فإذا كان الأمر كذلك، فما طبيعة القيادة، وأين يكمن دورها في عملية إدارة التنمية السياسية؟

لقد تعدّدت تعاريف القيادة السياسية، ويرجع ذلك التعدُّد إلى إختلاف زوايا النظر إلى ظاهرة القيادة، فهناك مَن يولّيها إهتماما كبيرا حتّى أنّه لا يرى عملية سياسية داخل النظام السياسي إلا وتتأثر بالمتغيِّر القيادي. وهناك من ينظرإلى القيادة ضمن شبكة من التفاعلات والعلاقات المتبادلة، كعلاقة القيادة بالجماهير وعلاقاتها بالمؤسسات المختلفة.

ومن هذا يمكن تحديد بعض التعاريف للقيادة، فيعرِّف الأستاذ "**جون فيفنر**" «**Jean Fifner**» القيادة بأنّها: "فنّ تنسيق الأفراد والجماعات وَرفع حالاتهم المعنوية للوصول إلى أهداف محدَّدة. والقيادة تتعلّق أساسا بمهارات شفوية وعقلية وإجتماعية"[1].

ويذهب الأستاذ "**بايلي**" «**Baily**» إلى تعريف القيادة على أنّها: "قدرة القائد على إتّخاذ القرارات في مواجهة الموقف وإقناع الآخرين من أعضاء النخبة السياسية والجماهير بهذه القرارات"[2].

كما أنّ القيادة تعتبر "قدرة وفعالية وبراعة القائد السياسي بمساعدة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي، وَاختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتّفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وَتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع، وإتّخاذ القرارات اللاّزمة لمواجهة المشكلات

(1) سيد الهواري، الإدارة، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1976، ص 330.

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، "القيادة كمتغيّر في العملية السياسية"، **المستقبل العربي**، بيروت، عدد 155، يناير 1992، ص 44.

http://www.opu-lu.cerist.dz

والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، وَيتمّ ذلك كلّه في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع"[1].

كما تظهر لنا قدرة القائد على التأثير محكومة بثلاثة عوامل رئيسية:

- عامل الموقف: حيث ينجح القائد كلّما كان بإمكانه التكيف مع المواقف التي تعترضه أثناء العمل على تحقيق هدف المنظّمة.
- عامل الزمن: أن القائد الناجح لا يتسنّى له التكيّف مع تطوّر المجتمع إلاّ بالعمل الدائم على متابعة التطوّر الثقافي وَالتقني للمجتمع حتّى يمكنه معرفة الجماعة التي يتعامل معها من جهة، وَالمجتمع الذي تحيى منظّمته فيه من جديد من جهة ثانية.
- العامل الحضاري: فالقائد الذي ينجح في بلد متقدِّم، قد يفشل في بلد متخلّف إقتصاديا، وإجتماعيا وسياسيا، وذلك لإختلاف النظرة إلى الأمور وعوامل التأثير في السلوك[2]، بحكم أنّ التقدّم والتخلّف يقرِّر كلّ منهما نظرة وَقيمًا تختلف بإختلاف بعد الحضاري. ويحضرني في هذا السياق المثال الذي ضربه الأستاذ "مالك بن نبي" في كتابه "المسلم في عالم الإقتصاد"، حيث تحدَّث عن العالم الألماني "شاخت" الذي وضع لألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية مخططا إقتصاديا إستطاعت بواسطته أن تحقّق أكبر طفرة إقتصادية في تاريخها، ونفس العالم وضع مخططا لأندونيسيا التي تعتبر أغنى دولة في آسيا من حيث الموارد من ألمانيا، ولكن هذا المخطط قد فشل فشلا ذريعا[3].

(1) جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، في: علي عبد القادر وآخرون، **إتّجاهات حديثة في علم السياسة**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1987، ص 176.

(2) **نفس المرجع السابق**، ص 176.

(3) مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، القاهرة: دار الشروق، بدون تاريخ، ص 64-65.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وبناءا على هذا، فإنّ القيادة لا تعدوا أن تكون إلاّ على القدرة على التأثير في سلوك الأفراد والجماعات في موقف وزمن ومستوى حضاري معيّن، قصد خلق الرغبة لديهم في تحقيق هدف المنظمة بالوسائل المتاحة، عن طريق التعاون وإشباع الحاجيات الإنسانية والمحافظة على الروح المعنوية العالية.

كما قد تبرز أدوار القيادة السياسية في عدّة مجالات يمكن حصرها في:

1- تحديد أهداف المجتمع وتعريفها وَوضع برنامج بالأولويات.
2- التوسط بين المصالح المتصارعة و تسوية الخلافات والتراعات.
3- تجنيد المساندة داخل التنظيمات المختلفة وكسب الدعم والتأييد.
4- صناعة القرارات وتنسيق السياسات.
5- وتمثّل كرمز للمجتمع وتجسيد طموحاته وإيجاد الشعور بالثقة[1].

وعليه، فإنّ بروز القيادة السياسية في عملية إدارة التنمية السياسية تختلف بإختلاف الظروف من مجتمع إلى آخر، وحسب نمط القيادة ذاها.

فالقيادة التي تعتمد في الوصول إلى السلطة على القوى الأجنبية، يكون دورها سلبي على عملية التنمية، وهنا يبرز من خلال القرارات التي تصدرها، والسياسات التي تتّبعها محليا ودوليا، والتي تكون مضادة لإرادة مجتمعاتها. ومن هذا فإنّ مصالح القوى الخارجية هي التي تسود، والتي تكون في الغالب متعارضة مع المصالح الداخلية للدولة.

فالقيادة التي تعتمد على المؤسسة العسكرية في الوصول إلى السلطة يتميز دورها باللجوء إلى الإكراه وَالقهر، وَحَسْمِ القضايا عن طريق القوّة والقهر.

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 178-179.

http://www.opu-lu.cerist.dz

والقيادة التي تعتمد على المساندة القبلية في الوصول إلى السلطة، فإنّ الطابع القبلي هو الذي يميّز أبنيتها وأسلوب تجنيدها، وخصائص عملياتها الإنتخابية، ونمط توزيعها للمنافع[1].

وخلاصة القول، أنّ النخبة القيادية لا يمكن لها أنْ تحقّق التنمية السياسية المنشودة إلاّ من خلال تمتُّعها بالشرعية السياسية، وبرضى وقبول المحكومين، وما يقتضيه ذلك من قدرة القيادة السياسية على أن تكسب إحترام ثقة الجماهير. وبهذا المعنى فإنَ الإندماج بين القيادة والجماهير يقود إلى التكتّل القومي الذي من خلاله تتمكّن من مواجهة التحدِّيات المتمثّلة في تحقيق التنمية السياسية الشاملة. وهكذا نصل إلى أن الإهتمام بتنمية القدرات القيادية للنخبة الحاكمة من جهة، والتركيز على قياس الرأس المال المعرفي المتمثل في الإنسان الحاكم والمحكوم من جهة ثانية، سيؤديان حتما للتحكم في التنمية السياسية وترسيخ مبادئ الديمقراطية والشورى في صنع القرارات وتطبيقها.

(1) جلال عبد الله معوض، **المرجع السابق الذكر**، ص 180-182.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الفصل الخامس

خصوصية طرح مسألة التنمية السياسية في المجتمعات النامية

في محاولة لرسم إطار واضح ومحدد حول خصوصية طرح مسألة التنمية السياسية في المجتمعات النامية وبالخصوص المجتمعات العربية والإسلامية يمكننا أن نوضح أن جميع هذه الخصوصيات تعد قاسما مشتركا بين مختلف المجتمعات النامية والتي ترتبط أساسا بمشكلة التخلف السياسي. وحتى نفهم ظاهرة التخلف السياسي فهما صحيحا لا بد من أن نأخذ في الإعتبار الخصائص الآتية:

- . إن التخلف لا يمكن فصله عن السياق التاريخي الذي يتم فيه، وهذا يعني أن فهم ظروف التخلف وأسبابه في المجتمعات المعاصرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن التطورات التاريخية التي سبقها.
- . إن التخلف حقيقة كلية وشاملة، تتناول كافة نواحي الحياة في المجتمع المتخلف، وحتى وإن إختلفت مؤشراتها كميا أو كيفيا من مجال إلى آخر.
- . إن التخلف لا يمكن فهمه إلا ضمن منظور بنائي شامل، يأخذ في الإعتبار العلاقات المعقدة بين المجتمع المتخلف والمجتمع الدولي المحيط به [1].

إنطلاقا من هذا الطرح يمكن عرض هذه الخصوصيات وتبويبها في المباحث التالية:

(1) أسامة الغزالي حرب، **المرجع السابق الذكر**، ص 13-14.

http://www.opu-lu.cerist.dz

المبحث الأول
البعد السياسي في عملية التنمية السياسية

إن التمعن في الحياة السياسية للمجتمعات النامية والنظر إليها كما هي على أرض الواقع، يكشف لنا جملة من الخصوصيات التي قد تعد كمظاهر لظاهرة التخلف السياسي ومشكلاته في هذه المجتمعات، من بين الخصوصيات ذات التأثير العميق على مسار التنمية والتحديث السياسي في هذه المجتمعات ما يلي:

أولا: أزمة الوضع الدستوري:

لما كان الدستور يعتبر القاعدة القانونية المنظمة لشؤون الحكم والإدارة، فانه في المجتمعات المستضعفة ليس سوى مجموعة من النصوص والأحكام المنقولة عن دساتير المجتمعات الغربية، والمعبرة بذلك عن تجارب تاريخية وسياسية لا تتسق في كثير من الأحوال مع ظروف وأوضاع المجتمعات التي نقلت إليها، ومن ثمة كثيرا ما تم إيقاف العمل به، أو إستبدل بغيره، هذا فضلا عما يحدث من خروج على أحكامه عند التعامل الفعلي مع المواطنين. فالسمة العامة لوضعية القوانين في البلدان المتخلفة هي المباعدة بين النصوص الدستورية والواقع العملي. على أن الجانب الأكثر أهمية في هذا المجال هو صياغ ة نصوص القانون بما يجعلها قابلة لنوع من التطبيق المتكيف مع الأوضاع المتغيرة، وذلك عن طريق إحتفاظ المشرع بهامش من الحركة يسمح بالمناورة عند الحاجة. ومن الأمثلة على ذلك تعليق الدستور الجزائري لسنة 1963 إثر الإنقلاب العسكري في 19 جوان 1965، والفراغ الدستوري لدستور 1989 بعد (استقالة) رئيس الجمهورية "**الشاذلي بن جديد**".

http://www.opu-lu.cerist.dz

أيضا الإستناد إلى وثائق دستورية مكتوبة، ومؤسسات وبناءات سياسية حديثة، لم تكن في أغلب الأحوال إلا واجهات سياسية شكلية، لا تعكس الواقع الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات المستضعفة. فالاشتراكية والرأسمالية على السواء هما من الإيديولوجيات السياسية الشائعة الإنتشار في الدول المستضعفة، أما انهما منقولتان حرفيا أو بشكل محرف عن الفكر الماركسي والليبرالي الكلاسيكي، أو عبارة عن مزيج من الأفكار الماركسية والرأسمالية المترابطة على نحو توفيقي، ولا تعبر عن إتجاه محدد واضح المعالم والإبعاد، ولذا صارت في التطبيق العملي اقرب ما تكون من رأسمالية الدولة التي تقوم على سـ يطرة البيروقراطية الحكومية، وما يحكم سلوكها من ضوابط إدارية وقانونية تعـ يق عملية التنمية السياسية.

وفي نفس المنحى تشير الدكتورة **"ثناء فؤاد عبد الله"** بقولها: "إن الأنظمة العربية الرسمية في مجملها لم تصل إلى مفهوم الدولة القانونية، وإلى فلسفة الديموقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع، فالأقطار العربية تحكم إما بنظم حكم عشائرية أو عائلية، أو بنظم فردية، أو بنظم حكم حزبية وحيدة ماسكة للسلطة وهيئات دستورية أو قانونية شكلية، لأنها غير منتخبة إنتخابا حرا وحقيقيا"[(1)]، وبالتالي فإنها لا تمثل الإرادة الشعبية، كما أن هذه النظم لا تمتلك الصفة الشرعية لأنها غير منتخبة شعبيا في الأساس .

ثانيا: عدم فاعلية تنظيمات المجتمع المدني:

يقصد بالمجتمع المدني"مجموع المؤسسات والهيئات والتنظيمات ذات الصبغة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية – الفكرية التي تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة ودائرة تأثيرها، كالأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات،

---

(1) ثناء فؤاد عبد الله: **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية، 1997، ص 78.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الأسرة.. الخ، وتشكل قوة مضادة للسلطة السياسية الممثلة للدولة"[1]. فالمجتمع المدني هو مجموعة من القوى التي تنمو داخل المجـ ـتمع لكن خارج عن الدولة، فهو حصيلة للعلاقات الإجتماعية العديدة والجمعيات المتنوعة الموجودة في مجتمع معين دون تدخل من طرف الدولة «... هذا المجتمع المدني لا يأتي هكذا دفعة واحدة، وإنما هو نتيجة صيرورة تحول طويل المدى من خلال مطالبة القطاعات المختلفة بإستقلاليتها النسبية عن السلطة السياسية» .

وبناءا على هذا التعريف، فإن المجتمع المدني ليس المقـ ـصود منـ ـه إيجـ ـاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إذ أن فاعلية المجتمع المدني تنطـ ـوي علـ ـى أهداف أوسع من مجرد المعارضة. إنما المـ ـشاركة بمعناهـ ـا الـ ـشامل سياسـ ـيا وإقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا، التي تسمح للمجتمع المدني بمراقبة البنى الإجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة ذاتها، وبالتالي فإن وظيفة المجتمع المـ ـدني هـ ـي وظيفـ ـة تسييرية شاملة للمجتمع كله.

في سياق هذا المنطق، نجد المجتمع المدني خاصـ ـة في المجتمعـ ـات العربيـ ـة الإسلامية الحديثة فاقدا لإستقلاليته لعدة أسباب من بينها:

أ – وجود الدولة التي لا تثق بالمجتمع.

ب – الميراث الثقافي الذي يحد من قدراته.

ج – التغيرات السياسية والإجتماعية التي لا تسمح للمجتمـ ـع المـ ـدني بحريـ ـة الحركة[2].

---

(1) "حوار الدكتور ع ياشي عنصر" **يومية الخبر**، الجزائر، العدد 1678، الصادر بتاريخ (1996/05/25)، ص 20.

(2) ثناء فؤاد عبد الله، **المرجع السابق الذكر**، ص 283.

http://www.opu-lu.cerist.dz

إذا، فإن القاعدة العامة في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي قاعدة عدم الثقة[1]، فالدولة تسمح قانونيا للجمعيات والتنظيمات المدنية، ولكنها في الوقت نفسه تضع القيود القانونية والإدارية. الأمر الذي يجعل لها القدرة على مراقبة هذه الجمعيات والمؤسسات، أو حلها، أو تحديد مجال حركتها. وفي الأخير تتجمع الأسباب التي تؤثر على فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وتجعل المشاركة فيها محدودة.

وبالتالي فإن جوهر مشكلة المجتمع المدني في هذه المجتمعات تتركز في إنتشار سلطة الدولة في كل ميادين الحياة المجتمعية، الأمر الذي يجعل هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد، وإستقلال المؤسسات الإجتماعية.

وفي ظل تبعية المجتمع للدولة وسيطرتها الشاملة عليه، فإن التكتيك الذي تتبعه الدولة يسير في ثلاثة إتجاهات نلخصها فيما يلي:

- القضاء على المعارضة السياسية وإضعافها.
- إخضاع المؤسسات الإجتماعية من أجل خدمة مصالح الدولة.
- القضاء على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني كالنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية..الخ[2].

إضافة إلى ذلك، هناك أيضا مشكلات وتحديات أخرى تواجه المجتمع المدني في المجتمعات المستضعفة ليكون أداة فعالة في عملية التنمية، هذه العقبات

---

(1) راجع في ذلك أطروحة:

. فضيل شبلي، "أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم: دارسة حالة الجزائر"، **رسالة ماجستير**، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1419هـ -1998م، 311 صفحة.

(2) للمزيد من المعلومات عن هيمنة الدولة على المجتمع أنظر:

- خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص 242.

http://www.opu-lu.cerist.dz

تعد في حد ذاتها ميزات أساسية تتميز بها تنظيمات المجتمع المدني في علاقتها بالدولة من بينها:

أ . في واقع الأمر يمكن القول أن مؤسسات المجتمع المدني ليست ضعيفة في ذاتها وتكوينها بدرجة أولى، بل ضعيفة في علاقتها مع البيروقراطية الحكومية القائمة في بلدان العالم الثالث، والتي تسعى لاختراقها وجعل هذه المؤسسات امتدادا لها، لا سيما وأن هذه الحكومات المتعاقبة كثيرا ما تواجه تحديات معتبرة لافتقادها للشرعية، وتورطها في قضايا الفساد. وعليه، فعادة ما يلجأُ الجهاز البيروقراطي الحكومي لقمع ومحاصرة هذه المؤسسات. ينجر عن الوضع السابق فقدان هذه المؤسسات سمتها المؤسساتية الفعالة، وكمكون له مكانته في تصميم البرامج،[1] وصنع السياسات التنموية المختلفة.

هذه الوضعية . التي ظلت ملازمة لحكومات بلدان العالم الثالث منذ إرساء أسس الدولة الوطنية . انعكست سلبا على إمكانية بناء علاقة متينة بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني. فمعظم الاستراتيجيات التنموية التي إنتهجتها أهملت بشكل نسبي أو كلي إشراك هذه المؤسسات. فالحكومات المتعاقبة على الحكم ظلت تنظر بتوجس تجاه هذه المؤسسات، واعتبرتها كمهدد لشرعية النخب السياسية الحاكمة. إن لجوءها لتهميش هذه المؤسسات ينبع من اعتقادها بأن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تعمل وتنشط كمدافع شرعي عن الاحتياجات الاجتماعية، وما زاد الوضع تعقيدا تبني هذه الحكومات لسياسات اقتصادية نيوليبرالية ذات تكلفة اجتماعية باهضة، وهو الوضع الذي مثل حافزا إضافيا لممارسة مزيد من التهميش على مؤسسات المجتمع المدني من جهة، و إلى تغلغل الفساد وتعاظم سلطة النخب الحاكمة إلى مستوى الاستيلاء على الدولة

(1) لمزيد من المعلومات عن علاقة المجتمع المدني بالحكومات، أنظر:

-Larry Diamond, **Developing Democracy**, Baltimore: John Hopkins, 1999, Chapter 06.

http://www.opu-lu.cerist.dz

من جهة أخرى. هذا ما يجعل من الصعب والحالة هذه إناطة دور كبير للمجتمع المدني في مسعى ترشيد العمل التنموي السياسي.

هذا ما جعل الأستاذ "**سار كبوندي**" «**Sahr J. Kpundeh**» يعزو عدم فاعلية المجتمع المدني بإفريقيا إلى الطبيعة الزبونية للأنظمة والتي يـ تم بموجبـ ـها مقايضة الولاء بالريع، مما نجم عنه ليس تحييد منظمات المجتمع المدني فحسب، بل واستمالتها وأحيانا اختراقها بحيث أضحت تمارس أدوارا مرسومة لهـ ـا سـ ـلفا، وذلك مقابل الحصول على التمويل الذي يمكنها من الاستمرارية، وهو ما أدى إلى سعي الناشطين للتربح على حساب الرسالة التي قامت لأجلها تنظيماتهم[1].

ب . تتميز مؤسسات المجتمع المدني بعدم التنظيم وغياب الاحترافية لدى الناشطين ضمنها، وهو الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات غير قادرة للانخراط بشكل فعال في مواجهة الكثير من المشكلات التي يواجهها المواطن. لقد أدى ضعف هذه المؤسسات من ناحية التنظيم والاحترافية أن أصبحت جدواها متواضعة عند المساهمة في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج التنموية المختلفة.

ج – من المفارقات المهمة التي يمكن تسجيلها عند فحص وتقييم دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، وقوع المجتمع المدني . أو بعض مؤسسات المجتمع المدني . تحت طائلة مشكلة الفساد. فبالرجوع لتقارير منظمة الشفافية العالمية مثلا. نجد أنها تشير إلى انحراف العديد من هذه المؤسسات في المجتمعات المتخلفة عن أهدافها التي عادة ما ترتكز على أرضية أخلاقية صلبة، إذ يلاحظ أن هذه المؤسسات نفسها تتعاطى

---

(1) Sahr J. Kpundeh , "The Big Picture: Building a Sustainable Reform Movment against Corruption in Africa", in Michael Johnston, **Civil Society and Corruption: Mobilizing for Reform**, US: University Press of America, 2005, p. 79

http://www.opu-lu.cerist.dz

الفساد[1]. إن تعاطي الفساد من قبل هذه المؤسسات دفع العديد من الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية المانحة للقروض والمساعدات للتفكير بشكل جدي في إعادة تقييم السبل والمنهجيات التي يتم اعتمادها عند إشراك مؤسسات المجتمع المدني للاستفادة من هذه القروض والمساعدات. وللإشارة فإن هذا الدعم المالي الذي تقدمه الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية له خلفيات سياسية وإيديولوجية تخدم أجندة الدول الغربية المهيمنة.

د - أن توسع دور الدولة في الإقتصـ ـاد والمجتمع، أدى إلى تسلط الدولة على المجتمع وتسيدها عليه. فتوسع دور الدولة في تطوير البنى التحتية للمجتمع (خدمات التعليم، الصحة، النقل ...)، لم تكن مصحوبة بتطوير صيغة الحكم نحو مزيد من التحديد السياسي، بل كانت بالإرهاب المنظم لبيروقراطية الدولة، ومنع فئات السكان والقوى الاجتماعية من المشاركة السياسية في الحكم. في الوقت الذي كان يجب أن يسود فيه الإعتقاد الراسخ بأن سلامة العملية التنموية السياسية الشاملة والمستديمة تستوجب المشاركة الشعبية الواسعة والمكثفة.

لذا، فإن عملية التنمية السياسية تستوجب إجراء تغييرات عميقة ومتوازنة تمس جوانب متعـ ـددة في حياة المجتمع، مما يستلزم مشاركة المواطنين في مسؤولياتها وأعبائها ومنجزاتها. على أن الخطأ الذي وقع فيه النظام في المجتمعات العربية تحديدا على حد تعبير الدكتورة **"ثناء فؤاد عبد الله"** هو: "أنها إعتبرت عملية التنمية ورسم سياستها وإنجاز أعمالها من

---

(1) ورقة مقدمة فى ***مؤتمر برلمانيون ضد الفساد: تعزيز الشفافية والمحاسبة فى العالم العربي***، الذى تنظمه "المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد" GOPAC، بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية Transparency International، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP، والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافيةLTA، فى بيروت، 18 نوفمبر/تشرين الثانى 2004.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الإمتيازات التي يختص بها المسؤولون دون غيرهم، وما على المواطنين إلا القبول والإذعان للنتائج المحققة"[1].

هـ . – أن التغيير السياسي والإداري الذي تحاول السلطة توظيفه لتنفيذ وتحقيق سياستها هو قرار فوقي، أي لا يشارك فيه المجتمع المدني (لا الأحزاب السياسية، ولا العلماء، ولا المواطنين). وفي هذا الشأن يرى الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني "**عبد الحميد مهري**": "إن التغيير يحدث بالإعتماد على القوى التي يفرزها المجتمع والتعامل معها، نعني سواء التغيير السياسي أو الإقتصادي، والإتيان بسلطة لا تأخذ بعين الإعتبار قوى المجتمع و تريد أن تصل إلى مجموعة حلول من وجهة نظرها مثالية للتغيير الإقتصادي والسياسي، والنتيجة كانت إيقاف التغيير الذي هو ديناميكية إجتماعية إلى محاولة إحداث ديناميكية إدارية فوقية والتي فشلت وجعلت البلاد تدفع فاتورة ثقيلة جدا في جميع الميادين" [2].

والواقع أن تغييب دور المجتمع المدني والعمل بكل الوسائل لقمعه ومنعه من الحركة والنمو وفرض الحصار عليه، لا يعني سوى تدمير هذه السلطات الوسيطة المدنية وحرمانها من التكوين وإلغاء مبدأ وجودها، حتى لا تقوم ببناء سلطة سياسية جديدة معارضة تحد سلطة الفئة الحاكمة، أو تهدد إحتكارها لسلطة الدولة. غير أن النظام في هذا الشأن، قد يسعى إلى الإبقاء في الساحة السياسية ببعض التنظيمات ذات المعارضة الشكلية، ليظهر أن هناك سلطة مدنية ومبادرات ذاتية إجتماعية معارضة. أما المعارضة الحقيقية والفعالة فإن النظام يعمل على حلها قانونيا، ويستخدم جميع الوسائل لقمعها ومنعها من الحركة والنشاط السياسي.

---

(1) ثناء فؤاد عبد الله، **المرجع السابق الذكر**، ص 114.
(2) **جريدة النصر اليومية**، الجزائر، 1 أبريل 1994، ص 11.

http://www.opu-lu.cerist.dz

لذا يمكن القول، إذا كان النظام السياسي في البلدان المتخلفة عامة والبلدان العربية خاصة تجاوب للتغيرات الإجتماعية والسياسية ولمطالب فئات المجتمع بإجراءات وإصلاحات سياسية، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن في الواقع إنفتاحا على المجتمع المدني، بقدر ما كانت مجرد تكتيك لترضية وإسكات المطالب الديمقراطية. ذلك أن المشكلة الرئيسة ظلت محافظة على جوهرها، وذلك في إحتكار النخبة البيروقراطية الحاكمة للسلطة والقوة، وتضييـ ـق الخناق على الأحزاب والقوى الشعبية المكونة للمجتمع المدني.

وخلاصة القول، إن من دون تكوين مجتمع مدني يكون الأفـ ـراد مجـ ـرد آلات محركة، وليسوا مواطنين فعليين وفعالين في دولة تنشد تحقيق الديموقراطية، فالديموقراطية إذ تعني المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد ومـ ـصيره، وبالتالي يستحيل أن توجد دون مجتمع مدني.

من ذلك فإن تغييب مؤسساته لاسيما الأحزاب الـ ـسياسية، والنقابـ ـات العمالية، وإتحادات الطلاب، يعني تعظيم هيمنة الدولة وتعاملها مباشرة وبشكل تعسفي مع الفرد، كما أن الدولة في غياب هذه المؤسـ ـسات تقـ ـوم بفـ ـرض عقوبات على المستوى الفردي والفئوي، مما يجعل وجود مثل هذه المؤسـ ـسات ضرورة لبناء مجتمع مستقر.

ثالثا: عدم فاعلية الجهاز البيروقرطي:

يعترف معظم المختصين بمشاكل التنمية السياسية الشاملة بأهمية الجهـ ـاز البيروقراطي، حيث يقرن الكثيرون بين ضرورة وجود جهاز بيروقراطي فعال، وبين وجود قيادة عصرية كمستلزمات للتقدم. وكذلك هناك إتفاق شبه عـ ـام على أنه قد تم تجاهل الإدارة كعصر مهم في عملية التنمية[1].

(1) فيريل هيدي، **المرجع السابق الذكر**، ص 184.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وعليه، فإن هدفنا من دراسة هذا العنصر هو أن نصف واق ـع الأجه ـزة البيروقراطية، التي تعتبر عقبات تقف في وجه تحقيق التنمية أكثر من أن نعط ـي أحكاما عما يجب أن يكون عليه الوضع، خصوصا في المجتمعات المست ـضعفة، التي تمر بمرحلة التغير السياسي والإجتماعي والإقت ـصادي والثق ـافي لتحقي ـق الأهداف الإجتماعية المعقدة، والتي تحاول تحقيق الإنجازات تح ـت ال ـضغوط الداخلية والخارجية. وقد لخص الأستاذ **"فيريل هيدي"** مجموعة من الخصائص تتسم بها البيروقراطية في هذه المجتمعات فيما يلي:

1- إن الإدارة العامة هي إدارة مقلدة أكثر منها أصلية نابعة من واقعها وبيئتها.

2- وجود الإتجاهات غير الإنتاجية في الأجهزة البيروقراطية، حيث يوجه نشاط البيروقراطيات لخدمة أهداف أخرى غير الأهداف المرجوة منها.

3- إفتقار البيروقراطيات فيها إلى الإطارات الماهرة القادرة على تخطيط وتنفي ـذ البرامج التنموية.

4- التناقض الكبير بين الواقع الحقيقي والوضع الرسمي.

5 . تتمتع البيروقراطية ف ـي هذه الدول بدرجة إستقلال كبيرة بسبب ق ـوى كثيرة فيها [1].

إن مظاهر البيروقراطية في المجتمعات النامية لا تختلف جذريا عن بع ـضها البعض إلا من حيث التفاوت النسبي في الإنغلاق والتصلب، وهذا نتيجة الم ـدة التي قضتها الدول المحتلة في معظم هذه المجتمعات. بحيث أص ـبحت الإدارة في هذه المجتمعات إدارة منغلقة على نفسها لا تقبل التغيير من أية جهة كانت، إذ أن مصدر قوتها هو المحافظة على النظام القديم الموروث، مادام هذا النظام متصلبا وفي خدمة فئة من المجتمع تتصف بالنخبوية والتمتع بالإمتيازات.

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 185-186.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وقد أبرز الأستاذ "**أسامة عبد الرحمن**" في مقالته القيمة "عشر صور بيروقراطية من العالم العربي" مدى إنغلاق الأجهزة الإدارية العربية. وهذه الصور لخصها في النقاط التالية:

- إن البيروقراطيين في معظمهم بسطاء وتغلب عليهم السذاجة.
- إن بيروقراطية الإدارة العربية تغلب عليها الإتجاه المحترف الذي إشتهر بالمجاملة للقادة الإداريين، على الإتجاه النزيه.
- إن مفهوم الإصلاح مفهوما إستهلاكيا، وإصلاحا شكليا يحول دون تحقيق البرامج التنموية المسطرة.
- إن البيروقراطيين العرب يتصفون بإزدواجية الشخصية، بحيث يحثون على الإنضباط وإحترام الوقت، ولكنهم بعيدون كل البعد عن هذه القيم والمبادىء الأساسية في الإدارة.
- التظاهر بحل مشاكل المواطنين.
- تعرف بفئة البيروقراطيين الوصوليين والمتسلقين.
- تحول مهمة الإدارة من أداة في خدمة المواطنين إلى أداة في خدمة الأشخاص البارزين عن طريق الخضوع والوساطة والجهوية.
- تتمثل فيما مدى شطارة المواطن البسيط في خلق معارف في كل جهاز إداري حتى يقوم بإنجاز مصالحه.
- الجري وراء التكنولوجيا وإستخدامها في الأجهزة الإدارية، بالرغم من قلة إلمام الإداريين بأبجديات التنظيم الإداري السليم.
- وأخيرا، إن إستفحال الفساد الإداري قد جاء نتيجة للطفرة الإقتصادية، وأن كل هذا الفساد موجودا بشكل أو آخر في مختلف الإدارات [1].

---

(1) أسامة عبد الرحمن: "عشر صور بيروقراطية في العالم العربي"، **المجلة العربية للإدارة**، الأردن، العدد الرابع، كانون الأول، 1980، ص 74.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وبما أن بيروقراطية الإدارة في المجتمعات النامية منغلقة وهجينة، فهذا بدوره ينعكس سلبا على النماذج والأنماط الإصلاحية، وبالتالي يتعذر تحقيق أهداف التنمية السياسية الشاملة والمتوازنة والمستديمة.

إضافة إلى هذه الخصوصيات ذات التأثير العميق على مسار التنمية السياسية، هناك سمات ومظاهر عامة تبصم بنية العملية السياسية للمجتمعات النامية تجعل من المتعذر تحقيق التكامل السياسي والإجتماعي، وتوفير الإستقرار السياسي اللازم لعملية التنمية السياسية، هذه المظاهر نورد أهمها في النقاط التالية:

- وجود فجوة بين نظام الإتصال والنظام السياسي، نتيجة وجود علاقة مصلحة وولاء بين بعض صانعي القرارات وبعض المسؤولين في نظام الإتصال، وبالتالي فقد يكون ضمن أهداف نظام الإتصال تحقيق مصالح السلطة، الأمر الذي قد يجعله إعلام سلطوي[1]، أي خاضع للحاكم القابض على السلطة السياسية.
- وجود صفوة سياسية في كثير من هذه المجتمعات تتألف من عناصر مثقفة متغربة على درجة عالية من التغريب.
- إنفصال الصفوة عن الجماهير، وظهورها كقيادة كاريزمية، تستمد قوتها من خصائصها الذاتية، فضلا عن قدرتها في التغلب على خصومها المعارضين، وبالتالي تصبح العملية السياسية من إختصاص هذه الصفوة وحدها، ومن ثمة أصبح من غير الممكن أن تكون مشاركة سياسية جماهيرية حقيقية في عملية صنع القرار السياسي.
- الإفتقار إلى نسق فكروي (إيديولوجي) واضح وملائم، يتسق مع متطلبات تغيير البناء الإجتماعي والسياسي، ويعكس المصالح والأهداف الأساسية لشعوبها، ويوجه في الوقت نفسه مسارات الإنماء السياسي.

---

(1) محمد سعد أبو عمود، "الإعلام العربي والسياسة الخارجية العربية"، **المستقبل العربي**، بيروت: السنة 16، العدد 182، أفريل 1994،ص 98.

http://www.opu-lu.cerist.dz

. عدم كفاية التكوين النظامي للبناءات السياسية القائمة، مع ندرة المؤسسات السياسية الملائمة، والتي يقوم بناؤها ويتحدد برنامج عملها في ضوء المبادئ الإيديولوجية للنظام، وبما يخدم أهداف ومتطلبات عملية التعبئة الإجتماعية والعمل التنموي بوجه عام.

. ضآلة حجم ونطاق مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وفي عمليات صنع وتشكيل القرار السياسي.

. إفتقاد عمليات التعبئة الإجتماعية الرشيدة بسبب الإفتقار إلى الإيديولوجيا السياسية الملائمة من جهة، وتخلف البناء الثقافي في هذه المجتمعات النامية، وتمزق ثقافتها السياسية، إلى جانب ضعف نظم الإتصال بها من جهة ثانية.

. إنتشار التفكك والإنقسام بين مختلف القوى والجماعات الإجتماعية والسياسية داخل المجتمع.

وكنتيجة لهذه السمات والمظاهر مجتمعة التي تطرح أمام المجتمعات النامية، تبرز ظاهرة ذات أهمية قصوى تتمثل في مشكلة عدم الإستقرار السياسي. وهذه المشكلة تعد رئيسية وجوهرية في معظم الدول خاصة الدول حديثة الاستقلال.

وما دامت ظاهرة عدم الإستقرار السياسي، تعد من أهم المشكلات التي تهدد إمكانية إستمرار النظام السياسي القائم، ومن أكبر العقبات التي تبدد قدرة المجتمع على التطور ومواجهة متطلبات التنمية والتحديث السياسي. فإننا في هذا المحور نحاول التوسع والتركيز على هذه الظاهرة السلبية لأي عمل تنموي سياسي.

تشير هذه الظاهرة إلى فقدان قدرة النظام السياسي على إحداث تحولات في إطار النظام القائم، من خلال إستحداث الوسائل والمؤسسات الكفيلة بالقيام بإستيعاب هذه التحولات[1] ونتائجها. إضافة إلى ذلك فإن عدم

---

(1) كريمة عبد الرحيم حسن، **أثر عدم الإستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث**، بغداد: مركز دراسات العالم الثالث، 1988 ؛ ص 69.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الإستقرار السياسي يشير إلى تغيرات جذرية ومفاجئة تقضي على نظام قائم، وتمكن السبيل لإيجاد نظام جديد في تفاعلاته وقيمه ورموزه ومؤسساته.

لذا، فإننا عندما ننتقل للحديث عن أسباب ظاهرة عدم الإستقرار السياسي ومدى تأثيره على عملية التنمية السياسية، نجد أنفسنا أمام مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تتظافر جميعها . مع الخصوصيات والمظاهر التي ذكرت سابقا . في إبراز هذه الظاهرة وإستمرارها في العديد من المجتمعات.

من بين العوامل الداخلية يمكن ذكر النقاط التالية:

- مشكلة الصراع بين القديم والحديث، بين القوى التقليدية القديمة التي تريد الحفاظ على الوضع الراهن، وتلك القوى التي تميل إلى التغيير والتجديد، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث حالة اللاتوازن في المجتمع، والذي يتمخض عنه التوترات والأزمات العنيفة.
- إنتشار الفساد السياسي، خاصة على مستوى النخبة الحاكمة التي تسلك سياسة الكبت وإحتكار السلطة وخدمة مصالحها الخاصة، معتمدة على القهر والقمع والدعم الخارجي.
- ضعف دور الأحزاب والنظم الحزبية في إقامة سلطة حكومية مستقرة، يمكن أن يؤدي إلى بروز قوى سياسية غير حزبية تلعب دورا في الحياة السياسية كالجيش والدور الذي يلعبه من خلال الإنقلابات العسكرية.
- إضافة إلى عامل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية كغلاء المعيشة، ومشكلة الإنفجار السكاني، واللاعدالة الإجتماعية، والبطالة، هي من الأسباب الرئيسية في زيادة القلق الإجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى عدم الإستقرار السياسي[1].

(1) رياض عزيز هادي، المرجع السابق الذكر، ص304.

http://www.opu-lu.cerist.dz

أما بالنسبة للعامل الخارجي يتمثل في الدور الذي تلعبه القوى الأجنبية عن طريق التدخلات المباشرة وغير المباشرة في شؤون الدول المستضعفة، والذي يترتب عنه في معظم الأحيان إجراء تغييرات سياسية في أوضاع هذه الدول.

وخلاصة القول، أن مسألة عدم الإستقرار السياسي هي مسألة خطيرة تؤثر على عملية التنمية السياسية، لكونها تتصل بصميم الحياة الوطنية، لتجعلها تعيش في حالة من الفوضى والتهديد المستمر لإستقلال الدولة وسيادتها.

المبحث الثاني

البعد الفكري والثقافي في مسألة التنمية السياسية

إن أكبر عقبة تواجه دعوة طرح مسألة التنمية السياسية خاصة في الوطن العربي كنظام ونسق للحياة و التعامل والعلاقات، هي تلك الثقافة والذهنية التي تترع إلى رفض النقد وعدم تقبل الحوار، والقائمة على الإدعاء بإمتلاك الحقيقة التي لا تعرف الشك أو المراجعة، أو التفاعل المثمر بين الأفراد والجماعات.

وتدعيما لهذا الطرح، يرى الأستاذ "**مصطفى حجازي**" في كتابه القيم "التخلف الإجتماعي، سيكولوجية الإنسان المقهور" بمجموعة مترابطة من السمات الشخصية العامة، التي تمثل عقبات تقف في وجه تنمية المجتمعات النامية عموما، والأقطار العربية خصوصا، هذه السمات النفسية تتمثل في:

1 . الشعور بالدونية، ومن هنا شيوع تصرفات التزلف والمبالغة في تعظيم السيد.

2- سيادة علاقة التشيؤ.

3 . إضطراب الديمومة وما يرتبط بها من هروب من الواقع.

4- شيوع مشاعر الشك والحذر من الآخرين.

http://www.opu-lu.cerist.dz

5 . تحقير الذات [1].

6- الميل إلى الغضب والعنف.

7- إضطراب منهجية التفكير كالفوضى والعشوائية.

8- العجز عن التخطيط على المستوى الفردي والرسمي.

9- طغيان الإنفعالات مما يعطل التحرير العقلي والتكيف مع الواقع.

10- الإتكالية والقدرية.

11- قصور الفكر النقدي والمثابرة الفكرية.

12- الإفتقار إلى الدقة والضبط في التصدي للواقع وفي تقدير الأمور، مما يترتب عليه التهاون والتراخي والتساهل.

13- تغلب الخرافية على المصير [2].

كل هذه السمات النفسية والفكرية تولدت إثر التخلف العام الناتج عن سلطوية الأنظمة، حيث هذه الأخيرة تمارس إستبدادها الشامل بطريقتين:

أولهما: المركزية والهيمنة على الإقتصاد والمجتمع.

ثانيهما: ممارسة العنف المنظم لتوليد الخوف الجماعي لدى الشعب[3].

وفي سعي الجماهير للتكيف مع هذه الأوضاع، تحدث الاستجابة المتناقضة، التي تتمثل في العودة إلى الإشكال والصيغ التقليدية، كالطائفية، والقبلية، والإقليمية، التي تمتد على جميع مستويات التنظيم الإجتماعي من الأسرة إلى مؤسسة الحكم مرسخة هيمنة الرجل على المرأة وهيمنة الرجل على جميع الرجال في ترابية رهيبة.

---

(1) أي لوم الذات؛ بدلا من العودة للذات، كما يقول الفيلسوف "علي شريعتي" (1933-1977).

(2) مصطفى حجازي، التخلف الإجتماعي، **سيكولوجية الإنسان المقهور**، بيروت: معهد الإنماء العربي،1988 ، ص30-31.

(3) خلدون حسن النقيب، **المرجع السابق الذكر**، ص289.

http://www.opu-lu.cerist.dz

في هذه الحالة القائمة على إستبداد وهيمنة السلطة، تؤدي على الصعيد النفسي والسلوكي حسب تعبير الأستاذ "**سعد الدين إبراهيم**" إلى تهيئ المجتمع لقبول حالة الإستبداد والحكم القهري المطلق، والإمتثال لمرجعية السلطة المستبدة، التي هي في الغالب شكلية وسطحية قد تختفي وراءها مشاعر ومواقف معايرة تماما، إذ قد تظهر على صعيد السلوك الجماعي العام مظاهر ومواقف معارضة، التي قد تحد السلطة إلى التوسع في إستخدام العنف والقهر والجوع.

إن هذه الثقافة والذهنية السائدة ترجع مخلفاته . ا أيضا إلى ذلك التفاوت الثقافي الذي تعود جذوره إلى فترة السيطرة الإستعمارية التي تميزت خاصة في مجال التعليم أولا، ثم التمييز بين فئات المجتمع في هذا المجال[1]. فقد عمل الإستعمار على الحد من فرص التعليم، إذ لم يكن في صالحه خلق طبقة مثقفة، ولكنه إضطر في ظل نشاطه الإقتصادي والإداري أن يستعين بهم كموظفين لجهازه الحكومي. ومن السياسات التعليمية الإستعمارية لهذه المجتمعات المستعمرة طمس اللغة القومية وإحلال محلها لغة المستعمر. هذا الأمر الذي أدى إلى شطر المجتمعات الوطنية إلى شطرين متناقضين:

- متغرب متأثر بالثقافة الغربية وحضارتها.
- وطني متشبث بقيمه الفكرية والثقافية المحلية.

ونتيجة لهذه السيرورة التاريخية، وعندما نالت الدول إستقلالها السياسي كانت ثغرة تفصل أصحاب الثقافة التقليدية عن الذين ثقفتهم مؤسسات التعليم، وذلك يعني وجود نخبتين ثقافيتي ن وتمطي ن متعارضين[2].

(1) خير دليل على ذلك سياسة التعليم التي إتبعها الإستعمار الفرنسي في الجزائر. ولا يزال إلى اليوم يريد فرض منهاجه التربوي العقيم والإغترابي.

(2) علي الكنز، **حول الأزمة: خمسة دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، الجزائر: دار بوشان للنشر 1990، ص 21-22.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ويظهر التمايز الثقافي أيضا في التوزيع غير العادل للثقافة والتعليم، فالفئات الميسورة هي أكثر حظا من التعليم والثقافة من الفئات الفقيرة. وقد إنعكس ذلك بشكل واضح على الحياة السياسية، إذ أصبحت جماهير الأكثرية بحكم تخلفها التعليمي والثقافي على هامش الحياة السياسية، وأجبرت في معظم الأحيان على أن يمارس دورها السياسي وسيط متعلم لا ينتمي لها. كما يظهر التمايز في توفير الخدمات التعليمية بين الجنسين، وأسباب ذلك تكمن في النظرة المتخلفة للمرأة من جانب المجتمع، وكذلك التمايز بين الريف والمدينة حيث تكون المدينة أكثر حظا من الريف في فرص التعليم نظرا لتوافر المرافق التعليمية والتثقيفية.

وأخيرا مشكلة إنتشار الأمية بين مختلف الشرائح الإجتماعية، فالأمية لم تعد مشكلة تربوية وتعليمية بحتة، بل أصبحت قضية سياسية تتعلق بالدرجة الأولى ببنية النظام السياسي وفاعليته، كما أصبحت مشكلة الأمية قضية ترتبط أشد الإرتباط بمجمل الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. فلا يمكن أن نتصور مجتمعا تتم التنمية فيه في غياب وعي المواطن بها وبآلياتها وأهدافها، من هنا أصبح بناء الإنسان قضية محورية تتعلق أولا وأخيرا بملامح حركة المجتمع وتطوره، ومدى أخذه بالأساليب الحديثة والمتطورة في بناء نفسه.

فظاهرة الأمية تشكل في دول الجنوب أحد مظاهر التخلف، لدرجة أن بعض الباحثين والدارسين يقيسون درجة تجاوز المجتمعات لتخلفها بنسبة الأمية المتفشية فيها، كما أنها تعبر في جانب آخر عن درجة فاعلية النظام السياسي، وعن درجة المشاركة السياسية في صناعة القرار السياسي.

إن التنمية السياسية الشاملة بحاجة ماسة إلى قاعدة بشرية متعلمة في إطار ثقافة وطنية، ترجع القيم الإيجابية والمصلحة الوطنية على المصالح الضيقة. فالثقافة الموحدة هي عامل هام في ترسيخ الوعي السياسي، والولاء الوطني، وهي بالتالي تمثل مرتكزا للوحدة الوطنية وبنائها.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وخلاصة القول، إن مواجهة هذه العقبات النفسية . الثقافية التي تحد من فرص تحقيق العمل التنموي السياسي، لا تكون مجدية إلا بإشاعة الشورى والديموقراطية مسلكا وسلوكا، وقيما ونظاما عاما للحياة الإجتماعية والسياسية. إذ لا بد من أن يجد الإنسان لنفسه متنفسا للتعبير عن آماله وطموحاته إجتماعيا وسياسيا وإقتصاديا وثقافيا.

المبحث الثالث

البعد الخارجي في مسألة التنمية السياسية

إن للعوامل البيئية الخارجية أهمية في تشكيل مجمل الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمعات المستضعفة. ومن بين هذه العوامل أو الأبعاد الخارجية، مسألة التبعية[1] التي تشكل خاصية موضوعية تشترك فيها كافة المجتمعات المتخلفة، وإن تعددت درجاتها وأشكالها.

---

(1) حقيقة أنه لا يوجد تعريف دقيق لمفهوم التبعية، فإنه يمكن هنا الإكتفاء بالتمييز بين التبعية "كعلاقة" والتبعية "كمجموعة من الأبنية" هذا التمييز يقره عدد من منظري التبعية (مدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية، فرناند كاردوسو، غندار فرانك، وبعض مفكري العالم العربي من أمثال سمير أمين، سعد الدين إبراهيم، أنور عبد المالك، وغيرهم)، وقد عرفها "دوسانتوس" أنها "الموقف الذي تكون فيه إقتصاديات مجموعة معينة من الدول، مشروطة بنمو وتوسع إقتصاد آخر تخضع له". كما تتعلق "بتكيف البناء الداخلي للمجتمع، بحيث يعاد تشكيله وفقا للإمكانيات البنيوية لإقتصاديات قومية محددة أخرى". ويعرف المفكر مالك بن نبي التبعية: أنها حاصل العلاقة المتعددة الأوجه بين مجتمعين مختلفي الثقافة لأحدهما الهيمنة على الآخر.

لمزيد من التفاصيل عن مختلف مفاهيم التبعية راجع في ذلك:

– سمير أمين، سعد زهران، وآخرون: **العالم الثالث يفكر لنفسه**، الطبعة الأولى، بيروت: دار إبن رشد للطباعة والنشر، 1981، ص 66.

http://www.opu-lu.cerist.dz

لقد نشأت التبعية كنتيجة لعملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق دول العالم الثالث، ومنها دول الوطن العربي بالنظام الرأسمالي العالمي من منطلق عدم المساواة وعدم التكافؤ، وكان من نتائج هذه العملية "تعطل الإرادة الوطنية للدول التابعة، وفقدانها لجل سيطرتها على شروط إعادة تكوين ذاتها وتجددها"[1]، ومن ثمة شل قدرتها على إتخاذ القرارات ورسم السياسات الإصلاحية إجتماعيا وسياسيا وإقتصاديا. وقد تكون هذه الهيمنة على عملية إتخاذ القرارات، هيمنة كاملة أو شبه كاملة من قبل الدول الأجنبية، وبخاصة على القرارات ذات الطابع الإستراتيجي. وتكون هذه الهيمنة الممارسة على الدول التابعة من خلال الآليات السياسية والإقتصادية والعسكرية، والأجهزة الثقافية والتربوية، وكذلك من خلال عدد من المؤسسات المالية ذات النفوذ الدولي كالبنك والصندوق الدوليين، ومن خلال الشركات الإحتكارية العالمية الكبرى المتمثلة في الشركات، كالشركات متعددة الجنسية.

إن هذه الهيمنة قد تبرز جليا في توريط هذه المجتمعات المستضعفة في عدة مآزق، من بينها مشكلة المديونية التي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على كاهل المجتمعات المدينة العاجزة حتى عن تسديد فوائد هذه الديون وحدها[2]. وقد تزداد حدة هذه المشكلة عندما تتخذ شكل المساعدات، هذه المساعدات يؤخذ عليها أنها توجه إلى المجالات التي تحل المشاكل القصيرة الأجل، ولا تفي بإحتياجات الدول النامية، كما يطغى العامل السياسي على الحجم الأكبر من هذه المساعدات. فهي تتسم بأنها مقيدة بشروط سياسية وإقتصادية وثقافية.

(1) برهان غليون، **بيان من أجل الديموقراطية**، الجزائر: دار بوشان للنشر، 1990، ص 114.
(2) لمزيد من المعلومات عن آثار المديونية على التنمية أنظر:
. أحمد زكرياء صيام، "صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية"، **رسالة ماجستير**، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 69.

http://www.opu-lu.cerist.dz

من هذا، فإن برامج المعونة لا تنبثق من الإلتزام بدعم عملية التنمية في المحل الأول، وإنما تصدر عن الرغبة في بلوغ أهداف معينة، كتدعيم النفوذ السياسي، والإستراتيجي، والتجاري، والثقافي للبلد المانح للمعونة.

إن هذه الصعوبات التي تواجهها المجتمعات المستضعفة جراء هذه التبعية، ترتبط بتركيب وعمل المجتمع الرأسمالي العالمي، لذلك أصبحت معظم هذه المجتمعات تؤكد على ضرورة إجراء تعديل جوهري يتضمن إجراء تغييرات هيكلية في النظام الدولي غير العادل.

إن التدخلات المستمرة للقوى الخارجية بغية تغيير المسار التنموي السياسي والإقتصادي والثقافي للمجتمعات النامية، لا تقتصر على سياسة المديونية والمساعدات المالية فحسب، وإنما قد تتخذ هذه القوى الخارجية المهيمنة عدة آليات لترويج نماذجها السياسية وال ثقافية، حتى تتمكن من توطين هيمنتها على المجتمعات المستضعفة، و هذا ما يعرف اليوم بمصطلح القوة الناعمة «**Soft Power** » التي أصبحت كأسلوب في السياسة الخارجية القادرة على ترويج الأفكار وصنع جدول أعمال تمنح للآخرين.

لذا، كلما زادت المجتمعات المستضعفة في إعتمادها على الفكر الغربي في حل مشاكلها، وبالغت في الإقتباس من أنماطه الحياتية، وكلما إتبعت سياسة الإنفتاح السياسي والإقتصادي والثقافي على المجتمعات الغربية، كلما أدت إلى ترويج الأنماط الثقافية لهذه المجتمعات المهيمنة، لتحلق حالة من التغريب الثقافي الحضاري، بسبب إختلاف هذه القيم الإستهلاكية مع التراث الثقافي السائد[1].

---

(1) للمزيد من المعلومات عن التبعية الثقافية أنظر على سبيل المثال:

. عواطف عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، القاهرة: دار الفكر العربي،1987 ، ص 45.

http://www.opu-lu.cerist.dz

في هذا الإتجاه، حاول بعض المنظرين الغربيين من بينهم "**دانيال ليرنر**" «**Daniel Lerner**»، "**لوسيان باي**" «**L.Pye**»، و "**دافيد أبتر**" **David Apter**" " ترويج أن التنمية السياسية لن تتحقق في المجتمعات النامية إلا بزيادة التعمير ونشر التعليم، مما يؤدي إلى زيادة إستخدام وسائل الإعلام، وإلى زيادة مستويات الدخل لدى الأفراد وبالتالي تزداد المشاركة السياسية للمواطنين، وبهذا يعم الرخاء الإقتصادي وتتغير صورة المجتمعات النامية.

وفي إطار هذا السياق، يرى أستاذ الإتصال السياسي "**هربرت شـ يلر**" «**Herbert Shiller**» إذا كان الإقتصاد العالمي المعاصر ر يـ سعى إلى تعزيـ ز سـ يطرته من خلال تحالف الرأسمال العالمي وتحطيم الحـ واجز القـ وم . ية وتوحيد السوق العالمية. فإن القضية في المجال الثقافي تصبح كيفيـ ة توظيـ ف الإعلام والثقافة في مجتمعات العالم الثالث لخدمة هذه الأهـ ـداف، أي ترسـ يخ تبعيتها الإقتصادية بوضع إمكانياتها الثقافية والإعلامية في خدمة مـ صالح رأس المال العالمي وأجهزته، وتـ حويل العالم إلى قرية إتصالية شديدة التـ رابط"[1]. وهذا من خلال التضليل الإعلامي للوعي لقهر العقول والتلاعب بها [2].

في هذه الحالة، فإن التنمية السياسيـ ـة المقدمة في شكل إتباع إديولوجية وثقافة الغير، تعـ تبر تنمـ ية زائـ فة لن ترقى إلـ ى كل الأشـ واط الحقيقيـ ة للتقدم، وإنما إلى القدر الذي تبقى التبعية السياسية والثقافية والإقتصادية قائمة، لأن "القوة الغالبة المنطلقة من مبدأ الغطرسة الإستعمارية من غير المعقـ ول أن

---

(1) Herbert H. Shiller, **communication and Cultural domination** , New York: White plains,1979.

(2) هربرت شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة عبد السلام رضوان، الكويت: عالم المعرفة، 1407هـ - 1986م، ص5-13.

http://www.opu-lu.cerist.dz

تفكر بتعزيز قدرات الشعوب التابعة، لأن الإرتفاع بالقدرات الذاتية للشعوب المغلوبة يترل بالضربة القاضية بالمصالح الرأسمالية الإمبريالية" [1].

وخلاصة القول، إن تحقيق التنمية الذاتية والتحرر من التبعية بمختلف إشكالها، لا تتم إلا إذا إنطلق المجتمع من بيئته الثقافية، أخذا بعين الإعتبار حاجاته وطموحاته، مدركا المشكلات والإمكانات والقيود التي تفرضها عليه بيئته وتمليها نظرته الخاصة ويحددها تصوره لمكانه في العالم المحيط به ودوره ومعنى وجوده.

إن نموذج التنمية النابع من تراث الشعب وثقافته وقيمه، من شأنه أن يعبئ الجماهير الشعبية من أجل التنمية الشاملة وأن يوفر مشاركتها الإيجابية في تنفيذ مشاريع التنمية، وهو شرط لازم لنجاح أي تنمية سياسية.

---

(1) نزار الحديثي، "سياسة التغريب في الوطن العربي"، **أوراق عربية**، الصادرة عن مركز الدراسات العربية؛ بيروت، العدد 32، أوت 1980، ص 10.

http://www.opu-lu.cerist.dz

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نستخلص أهم الاستنتاجات العلمية التي قد تساعدنا في رصد تجربة العمل التنموي السياسي في بلداننا النامية، هذه الاستنتاجات أوردها فيما يلي:

- على الرغم من إصرار المختصين في دراسة التنمية السياسية على التأكيد على أن ظاهرة التخلف السياسي ظاهرة شاملة، ومن ثم لا بد أن تكون عملية التنمية السياسية شاملة، إلا أننا نجد معظم هذه الدراسات تتناول الظاهرة الإنمائية تناولا جزئيا. إذ تركز على جانب واحد من جوانب الظاهرة الاجتماعية وتعطيه الأهمية الأولى، سواء كان هذا الجانب مؤسسيا أو اقتصاديا أو إيديولوجيا [1].
- وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على أن تعدد مواطن القصور في الأطر النظرية والمداخل المنهجية في دراسة التنمية السياسية لا يعني حالة غير مقبولة، وإنما هي في أحد أبعادها دليل حيوية علمية ومدعاة للتطوير، والإجادة، ومن ثمة فما ورد من انتقادات لحقل التنمية السياسية لا يعتبر مبررا أو مقاطعة لهذه الأطر النظرية والمداخل المنهجية، إذ تظل هذه الأخيرة صحيحة وصالحة في معالجة القضايا التي ركزت عليها، وفي السياق الاجتماعي والثقافي الذي يناسبها. وبالتالي تكون أول مراحل دحض صحتها وانعدام صلاحياتها عندما يتم سحبها أو تمديدها على الظواهر أو الموضوعات غير المتلائمة معها أو

---

(1) حول ظاهرة التجزيئية في تناول مفهوم التنمية السياسية. ارجع إلى إجتهادات "باكنهام" « Packnham » في الفصل الأول من هذه الدراسة، حيث يعرض الاقترابات المختلفة في تناول ظاهرة التنمية السياسية ويقسمها إلى اقتراب قانوني، واقتراب اقتصادي، واقتراب اجتماعي، واقتراب ثقافي، واقتراب إدراي، واقتراب الثقافة السياسية.

http://www.opu-lu.cerist.dz

السياقات الاجتماعية والثقافية والحضارية المغايرة بصورة كبيرة لتلك التي نشأت فيها. ومع ذلك يظل هناك مجال للتعديل والتطوير والتكييف بما يتلائم مع السياقات الأخرى.

- إن إطلاق صفة العموم على الأطر المفاهمية والمنهجية لما جاء في نظريات التنمية السياسية، هو نوع من محاولة تكرار التجارب الغربية نفسها في ظروف تاريخية ودولية مغايرة. حيث تغفل هذه الأطر النظرية أن تنمية العالم الغربي تمت على حساب العالم أجمع. فالتكلفة البشرية التي قدمها العالم لتحقيق تقدم المجتمعات الغربية تفوق كثيرا عوائده. ومن ثمة فإن محاولة تكرار التجربة نفسها يستلزم الظروف نفسها وهذا يعد مستحيلا.

ومن هنا لا بد من تأسيس معيار يحدد لنا هل ما حدث في المجتمعات الغربية يعد فعلا نهضة أم إنحطاطا؟ وما هو المقياس الذي على أساسه نستطيع أن نحدد النهضة أو التنمية أو التحديث؟ هل التقدم التكنولوجي؟ أم التقدم الاقتصادي؟ أم التقدم السياسي؟ وهل تصلح فعلا لأن تكون معيارا للبشرية ؟.

- كذلك نخلص من هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية، مؤداها أن ما قدمته الأطر النظرية الغربية من مفاهيم كالتحديث السياسي، والتغير السياسي، والتطور السياسي، والتغريب إلى غير ذلك من المفاهيم تختلف بصورة جذرية عن مفهوم الاستخلاف الذي تقدمه النظرة الإسلامية، والتي تتناول الظاهرة الإنسانية عامة والظاهرة التنموية خاصة بنظرة شمولية مؤكدة على مصادر المعرفة (الوحي، والعقل، والواقع) للوصول إلى الحقيقة العلمية الثابتة دون إغفال لأحد جوانبها، أو التركيز على أحد أبعادها الظاهرة دون الأخرى. لذلك لا بد أن تؤسس المنهجية المبتغى تأصيلها للتعامل مع الظاهرة الإنمائية خاصة في المجتمعات العربية الإسلامية من منطلق بيئة وحضارة وقيم المجتمع، وليس الانطلاق من تقليد المفاهيم والمناهج المطروحة من قبل علماء الغرب، القائمة على أطروحات وضعية غير ملتزمة بوحي إلهي، والقاصرة عن إدراك حقيقة الإنسان ورسالته ودوره وغايته.

http://www.opu-lu.cerist.dz

- إن طرح مدخل منهجي بديل وأصيل لدراسة التنمية السياسية من منطلق المنظور البيئي الحضاري، يستلزم الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي لا بد من تضافر الجهود لتقديم الإجابة الشافية علميا، وهي تحديد كما يقول الأستاذ الدكتور "**سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل**": "من نحن؟ وماذا نملك؟ وماذا نأخذ من الآخرين؟ وذلك بإثارة قضية الهوية والتراث، وماذا نأخذ منه وماذا نأخذ من الحضارة الغربية وماذا نرفض؟" [1].
- إن التنمية السياسية إذا كانت ترتبط في الأساس بظواهر الحياة السياسية، فهي في نهاية الأمر لا تعد إلا أحد جوانب عملية التغيير الإجتماعي الشامل، لذا فهي عملية معقدة تتداخل مع العديد من المتغيرات الإجتماعية والإقتصادي والثقافية والتاريخية. ومن ثمة فهي لها علاقة وظيفية وجدلية بينها وبين غيرها من المتغيرات.
- كما نستنتج من هذه الدراسة، أن الإخفاق الذي منيت به التجارب التنموية في الغالبية العظمى من بلدان العالم المستضعف، سواء في الميدان السياسي أو الميادين الإقتصادية والإجتماعية، إنما يرجع إلى دور أطراف التنمية السياسية في التأثير على المسار التنموي السياسي لهذه المجتمعات. إذ أن هذه الأطراف (الأحزاب السياسية، والمؤسسة العسكرية، والبيروقراطية، والنخبة القيادية) ليست سلعا جاهزة تستوردها المجتمعات لتحقيق تنميتها السياسية، ذلك أن هذه القوى هي نتاج بيئتها، وعلى هذا فإن إنتقال المجتمع من مرحلة تخلفه إلى مرحلة تحديثه وتنميته يتـ طلب تأسيس مؤسسات قوية وفعالة ونابعة من بيئة مجتمعها.

كما أن هذه المؤسسات الإجتماعية لا يمكن لها أن تحقق التنمية السياسية الشاملة والمتوازنة إلا من خلال تمتعها بالفعالية وبالشرعية السياسية، وبرضى

---

(1) سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، **بناء علم سياسة إسلامي**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جوان 1988، ص 2.

http://www.opu-lu.cerist.dz

وقبول المحكومين. وما يقتضيه ذلك من قدرتها على أن تكسب إحترام ثقة الجماهير.

وفي محاولتنا لرسم إطار واضح ومحدد حول خصوصية طرح مسألة التنمية السياسية في المجتمعات المستضعفة، ومن بينها المجتمعات العربية الإسلامية. إستنتجنا أن خصوصيات هذه المجتمعات التي تعد القاسم المشترك فيما بينها يرتبط أساسا بتخلف أبنيتها السياسية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية.

لذا فإن العقبات التي تواجهها هذه المجتمعات تتمثل أساسا في وجود مؤسسات وبناءات سياسية لا تعكس متطلبات واقع مجتمعها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي. في الوقت الذي تتعاظم فيه هيمنة الدولة وإنتشار سلطتها في كل ميادين الحياة المجتمعية .كما تبرز خصوصيات التنمية السياسية في هذه المجـ تمعات، في عدم فعالية أجهزتها البيروقراطية المتصلبة التي لا تخدم إلا فئة من المجتمع، التي تتصف بالنخبوية والتمتع بالإمتيازات.

إضافة إلى العقبات الفكرية . الثقافية السائدة، القائمة على الذهنية الرافضة للنقد وعدم تقبل الحوار، والتفاعل المثمر بين الأفراد والجماعات، التي ترجع أسبابها . حسب تصورنا الخاص . إلى مخلفات الإستدمار، والممارسات السلطوية القائمة على التفاوت والتمييز في كل شيء.

كما إستنتجنا أخيرا أن إعتماد المجتمعات المستضعفة في حل مشاكلها السياسية والإجتماعية وبناء مؤسساتها الإقتصادية من خلال إتباع سياسة الإنفتاح على فكر المجتماعات الغربية كل هذا أدى من جهة إلى خلق حالة من التغريب الثقافي الحضاري، ومن جهة ثانية إلى ترويج الأنماط الثقافية للمجتمعات الغربية المهيمنة .

وفي هذا الإتجاه، نجد بعض المنظرين الغربيين للتنمية السياسية يفرضـ ون على المجتمعات النامية نماذج التنمية الرأسمالية التي لم تؤد في الحقيقة إلا إلى تعميق

http://www.opu-lu.cerist.dz

التبعية للغرب. سواء من الناحية السياسية أو الإقتصادية أو الثقافية الفكرية. إذ أصبحت هذه المجتمعات في حالة عجز مطلق وإنتظار دائم للمعونات الآتية من الغرب سواء في شكل معونات إقتصادية وتكنولوجية، أو أفكار وقيم وثقافات مما زاد في تكريس التبعية الثقافية والحضارية. وبالت الي إس تفحال مفه ومي التشييئية والتكديسية على حد تعبير فيلسوفنا "**مالك بن نبي**".

لذا فإن تحقيق هذه المجتمعات تنميتها الذاتية وتحررها من تبعيتها بمختلف أشكالها، لا يتم إلا بإبتعادها عن إتباع إيديولوجية وثقافة الغير، التي تعتبر تنمية زائفة لا ترقى إلى كل الأشواط الحقيقة للتنمية والتقدم، وإنطلاقها من بيئتها الثقافية.

وفي الأخير يمكن القول، أن نموذج التنمية النابع من تراث الشعب وثقافته وقيمه، من شأنه أن يعبئ الجماهير الشعبية، ويوفر مشاركتها الإيجابية في تنفيذ مشاريع التنمية. وهو شرط لازم لنجاح أي تنمية سياسية شاملة ومتوازنة ومستديمة، وهذا لا يكون أيضا إلا بإشاعة الشورى والديمقراطية مسلكا وسلوكا، وقيما ونظاما عاما للحياة الإجتماعية والسياسية، وفتح قنوات التعبير والمشاركة السياسية، وإتاحة الفرصة أمام مختلف التيارات للتواجد والفعالية في الحياة السياسية.

كل هذا يؤدي إلى إنتشار روح المشاركة والعطاء والتضحية بين المواطنين، ومن ثم إعلاء المصالح العليا وتقديمها على المصالح الشخصية.

http://www.opu-lu.cerist.dz

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

أ . باللغة العربية:

1 . إبراهيم، حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية الإتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

2 . إبراهيم، حسنين توفيق، **الدولة والتنمية في مصر:الجوانب والمتغيرات السياسية دراسة من منظور مقارن**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000.

3 . ألموند، غابرئيل، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا المنهجية ومداخل نظرية**، بنغازي: منشورات قار يونس، 1994.

4 . ألموند، غابرائيل، وآخرون، **السياسة المقارنة: إطار نظري**، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996.

5 . أمين، سمير، زهران، سعد، وآخرون، **العالم الثالث يفكر لنفسه**، الطبعة الأولى، بيروت: دار إبن رشد للطباعة والنشر، 1981.

6 . إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح، **بناء علم سياسة إسلامي**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جوان 1988.

7 . بدوي، أحمد زكي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، د.ت..

8 . بوحوش، عمار، وذنيبات، محمد، **مناهج البحث العلمي أسس وأساليب**، الطبعة الأولى، الأردن: مكتبة المنار، 1989.

http://www.opu-lu.cerist.dz

9 . بوحوش، عمار، **الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

10 . بوشعير، سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.

11 . بيومي، محمد أحمد، **علم الإجتماع القيم**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990.

12 . بن نبي، مالك، **وجهة العالم الإسلامي**، ترجمة عبد سبور شاهين، دمشق: دار الفكر، ب.ت..

13 . بن نبي، مالك ، **بين الرشاد والتيه**، دمشق: دار الفكر، 1978.

14 . بن نبي، مالك، **شروط النهضة**، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، ب.ت..

15 . بن نبي، مالك، **المسلم في عالم الاقتصاد**، القاهرة: دار الشروق، بدون تاريخ.

16 . جمعه، سعد إبراهيم، **الشباب والمشاركة السياسية**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984.

17 . دبلة، عبد العالي، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

18 . دود س.هـ ..، **التنمية السياسية**، ترجمة عبد الهادي الجوهري، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1987.

19 . دويدار، محمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

20 . هادي، رياض عزيز، **المشكلات السياسية في العالم الثالث**، بغداد: بيت الحكمة، 1989.

21 . الهواري، سيد، **الإدارة**، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1976.

http://www.opu-lu.cerist.dz

22 . هيدي، فيريل، **الإدارة العامة منظور مقارن**، ترجمة محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

23 . هلال، علي الدين، وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

24 . الزيات، السيد عبد الحليم، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الاسكندرية: دار المعارف، 1986.

25 . زكي، رمزي، **فكر الأزمة دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي**، القاهرة: مطبعة مدبولي، 1987.

26 . زرنوقة، صلاح سالم، شادي، عبد العزيز، **تجدد القيادة في الوطن العربي**، القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، 2004.

27 . حجازي، مصطفى، **التخلف الإجتماعي، سيكولوجية الإنسان المقهور**، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1988 .

28 . حنفي، حسن، **مقدمة في علم الإستغراب**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2000.

29 . حسن، كريمة عبد الرحيم ، **أثر عدم الإستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث**، بغداد: مركز دراسات العالم الثالث، 1988.

30 . حرب، أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: مطابع الرسالة، 1987.

31 . الكنز، علي، **حول الأزمة: خمسة دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، الجزائر: دار بوشان للنشر1990.

32 . المنوفي، كمال محمود (محرر)، **الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية**، القاهرة: مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة، مارس 2001.

33- مخيمر، عبد العزيز، وآخرون، **قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ديسمبر 1999.

http://www.opu-lu.cerist.dz

34 . المغيربي، محمد زاهي بشير، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة**، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998.

35 . النقيب، خلدون حسن، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

36 . السيد، مصطفى كامل، وآخرون، **صور المجتمع المثالي نماذج التنمية في فكر القوى السياسية في مصر**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2003.

37 . عارف، نصر محمد، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.

38 . عارف، نصر محمد، **إبستمولوجية السياسة المقارنة**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

39 . عبد الباسط، محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة: مكتبة وهبة، 1990.

40 . عبد الحميد، محسن، **المنهجية الإسلامية والتغيير الحضاري**، الدوحة: كتاب الأمة، 1404هـ ..

41 . عبد الله، ثناء فؤاد، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية، 1997.

42 . عبد النور، ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006.

43 . عبد القادر، علي، وآخرون، **إتّجاهات حديثة في علم السياسة**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1987.

44 . عبد الرحمن، عواطف، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، القاهرة: دار الفكر العربي،1987 .

45 . العزاوي، وصال نجيب، **مبادئ السياسة العامة: دراسة نظرية في حقل معرفي جديد**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.

http://www.opu-lu.cerist.dz

46 . عليوه، السيد، **صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.

47 . عمارة، محمد، **معركة الإسلام وأصول الحكم**، القاهرة: دار الشرق، 1989.

48 . فرج، توفيق حسن، **المدخل للعلوم القانونية**، بيروت: الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 1988.

49 . الصائغ، ناصر محمد (محرر)، **الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي**، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1406هـ ..

50 . صدقي، عاطف، **القيادات الإدارية في القرن الواحد والعشرين**، القاهرة: مركز البحوث بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 1995.

51 . قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، القاهرة: دار الشروق، الطبعة 16، 1983.

52 . القصبي، عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**، ج 1، القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

53 . ربيع، حامد، **نظرية التطور السياسي**، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1972.

54 . رياض، هنري، **السياسة والبيروقراطية**، بيروت: دار الجيل، 1993.

55 . رشيد، أحمد، **إدارة التنمية**، القاهرة: النهضة العربية، 1973.

56 . رشيد، أحمد، **الإصلاح الإداري: إعادة التفكير**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1996.

57 . رشيد، أحمد، **نظرية الإدارة العامة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1971.

58 . شبينغلر، أسوالد، **تدهور الحضارة الغربية**، ترجمة أحمد الشيباني، بيروت: مكتبة الحياة، 1964.

http://www.opu-lu.cerist.dz

59 . شيللر، هربرت أ.، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة عبد السلام رضوان، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، عدد 106، أكتوبر 1986.

60 . شلبي، أحمد، **موسوعة النظم والحضارة الإسلامية**، الجزء الأول، تاريخ المناهج الإسلامية، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1982.

61 . شريعتي، علي، **الأمة والإمامة**، ترجمة أبوعلي، إيران: مؤسسة الكتاب الثقافية، 1367هـ ..

62 . شتا، السيد علي، **نظرية علم الاجتماع**، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993.

63 . توينبي، أرنولد، **تاريخ البشرية**، الجزء الأول، ترجمة زياد نقولا، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1985.

64 . الخزرجي، ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

65 . الخضيري، محسن أحمد، **إدارة الأزمات**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ب.ت..

66 . غانم، عبد المطلب، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981.

67 . الغزالي، اسماعيل، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982.

68 . غليون، برهان، **بيان من أجل الديموقراطية**، الجزائر: دار بوشان للنشر، 1990.

69 . الغنوشي، راشد، **الحريات في الدولة الإسلامية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ب . باللغة الأجنبية:

1- Abdelmalek, ANOUAR, Huynh Caotri, Bernard ROSIER, **clé pour une Stratégie Nouvelle de Développement**, Paris: les éditions ouvrières, 1984.

2- Apter, David, The Political of Modernization. Chicago: University of Chicago press, 1965.

3- Aron, Raymond, **Les étapes de la Pensée Sociologique**, Paris: Gallimard, 1967.

4- DAHL, Robert, **Qui Gouverne?**, Paris: Libraire ARMAND Colin, 1961 .

5- Diamond, Larry; **Developing Democracy** , Baltimore: John Hopkins, 1999, Chapter 06.

6- Huntington, Samuel,(Editor), **The management of change in Governement** , The Hague : Martinus Nijhoff, 1976.

7- Kpundeh, Sahr J., "The Big Picture: Building a Sustainable Reform Movment against Corruption in Africa", in Michael Johnston, **Civil Society and Corruption: Mobilizing for Reform** , US: University Press of America, 2005.

8- Lapalombara, Joseph and Myron Weiner, «The Origin and Development of Political Parties», In: Joseph Lapalombara and Myron Weiner,eds. **Political Parties and Political Development**, Princeton University Press, 1966.

9- Shiller, Herbert, **communication and Cultural domination**, New York: White Plains, 1979.

10-Vern Morgeson, Forrest, **Reconciling Democracy And Bureaucracy: Towards a Delibrative-Democratic Model of Bureaucratic Accountability**, B.A., Western Michigan University, 2005.

http://www.opu-lu.cerist.dz

ثانيا: المقالات والدراسات:

1 . أبو عمود، محمد سعد، "الإعلام العربي والسياسة الخارجية العربية"، **المستقبل العربي**، بيروت: السنة 16، العدد 182، أفريل 1994.

2 . بن لرنب، منصور "الانسانية بين واقع عولمة صدام الهمجيات وآفاق التطلع إلى عالمية الحوار الحضاري الحي"، في: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، **مجلة كلية العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: دار هومه، 2004.

3 . الحديثي، نزار، "سياسة التغريب في الوطن العربي"، **أوراق عربية**، الصادرة عن مركز الدراسات العربية، بيروت، العدد 32 أوت 1980.

4 . مكحل، غسان، "الأنترنت والسياسة الخارجية الأمركية"، **شؤون الأوسط**، بيروت، العدد 100، أكتوبر– نوفمبر 2000.

5 . مسعد، نيفين عبد المنعم، "القيادة كمتغيِّر في العملية السياسية"، **المستقبل العربي**، بيروت، عدد 155، يناير 1992.

6 . عبد الرحمن، أسامة، "عشر صور بيروقراطية في العالم العربي"، **المجلة العربية للإدارة**، الأردن، العدد الرابع، كانون الأول، 1980.

7 . عليمات، محمد، لماذا نحن متخلفون، **مجلة المجتمع الحديثة**، العدد 1257، جويلية 1997.

8 . عمارة، محمد، "إشكالات التغيير الاجتماعي"، **الحوار**، النمسا، العدد الرابع، شتاء 1987.

9 . عساف، عبد المعطي، "آراء في التطور الاداري"، **المجلة العربية للإدارة**، الأردن، العدد الثالث، المجلد الرابع، أكتوبر 1980.

10 . غانم، السيد عبد المطلب، "الإستبداد البيروقراطي والتطور الديمقراطي"، **السياسة الدولية**، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 93، جويلية 1988.

http://www.opu-lu.cerist.dz

11 . غليون، برهان، "بناء المجتمع المدني في الوطن العربي: العوامل الداخلية والخارجية "، **مجلة نقد**، الجزائر، عدد7، 1994.

ثالثا: الرسائل والأطروحات الجامعية:

1 . إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح، "التجديد السياسي والخبرة الإسلامية: نظرة في الواقع العربي المعاصر"، **رسالة دكتوراه**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987.

2 . بن جديد، سلوى، "مفهوم التبعية عند مالك بن نبي"، **رسالة ماجستير**، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995.

3 . طاشمة، بومدين، "إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.

4 . سرير، عبد الله رابح، "عملية صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006.

5 . صيام، أحمد زكرياء، " صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية"، **رسالة ماجستير**، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

6 . شبلي، فضيل، "أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم: دارسة حالة الجزائر"، **رسالة ماجستير**، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1419هـ -1998م.

http://www.opu-lu.cerist.dz

محتويات الكتاب

http://www.opu-lu.cerist.dz

الفصل الثاني

الفصل الثالث

http://www.opu-lu.cerist.dz

الفصل الرابع

http://www.opu-lu.cerist.dz

http://www.opu-lu.cerist.dz

المؤلف

ولد الدكتور: طاشمة بومدين ببني عشير . تلمسان، تحصل على:

. شهادة الليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 1994.

. شهادة الماجستير بتقدير مشرف جدا في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2002.

. شهادة الدكتوراه بتقدير مشرف جدا في العلوم السياسية تخصص التنظيم السياسي والإداري 2007.

. إطار سابق بأحد مصالح وزارة العدل من 1996 إلى 2002.

. نائب رئيس اللجنة الوطنية الوزارية البيداغوجية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، وعضو باللجنة العلمية لكلية الحقوق(القانون العام) جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

. أستاذ باحث بمخبر الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، كلية الحقوق، تلمسان

. شارك في عدة أيام دراسية وملتقيات وطنية ودولية، له عدة مقالات حول الوضع السياسي والإداري في الجزائر، كما له اهتمامات في دراسة الأوضاع السياسية في بلدان العالم الثالث. ويشغل الآن أستاذ بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.